جامعـــة الجزائـــر 3
كليـة العلـوم الاقتصاديـة و العلوم التجارية وعلـوم التسييـر
قســم العلــوم الاقتصاديــة

الموضوع:

الاستثمار في البلدان النامية
المعوقات و سبل التطوير- دراسة حالة موريتانيا -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

إعـــداد الطالب:
يحيى ولد محمود ولد جدو

إشــراف:
أ. د. بدعيده عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. الداوي الشيخ.................................... رئيسا

أ.د. بدعيده عبد الله.................................. مقررا

د. بن لوكيل رمضان..............................عضوا

د. كواش خالد.. عضوا

د. بوزيدي قدور...................................عضوا

السنة الجامعية: 2011 - 2012

جامعـــة الجزائـــر 3

كليـة العلـوم الاقتصاديـة و العلوم التجارية وعلـوم التسيير

قســم العلــوم الاقتصاديــة

الموضوع:

الاستثمار في البلدان النامية

المعوقات و سبل التطوير- دراسة حالة موريتانيا -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

إعـــداد الطالب:

يحيى ولد محمود ولد جدو

إشــراف:

أ. د. بدعيده عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. الداوي الشيخ...................................... رئيسا

أ.د. بدعيده عبد الله.................................. مقررا

د. بن لوكيل رمضان..................................عضوا

د. كواش خالد....................................... عضوا

د. بوزيدي قدور.....................................عضوا

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الإهداء

إلى الوالد تغمده الله برحمته الواسعة، صدقة جارية

إلى الوالدة أطال الله في عمرها

و إلى الأخوة الكرام

وكل الأحبة و الأصدقاء.

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان لأستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور بدعيده عبد الله على ما أسداه لي من نصائح و توجيهات نيرة، كانت نبراسا أنار لي طريق هذا العمل؛ فرغم أعبائه المهنية الكثيرة، كان حريصا على متابعة جميع مراحل إنجازه، فله مني كل الشكر والعرفان بالجميل.

فهرس المحتويات

المحتويات **الصفحة**

الفصل الثاني

معوقات الاستثمار في البلدان النامية و تطور سياساتها الاستثمارية

الفصل الثالث

واقع و معوقات الاستثمار في موريتانيا

قائمة الجداول والأشكال و الملاحق

I- قائمـــة الجداول

II- قائمة الأشكال

III- قائمة الملاحق

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعيش البلدان النامية حاليا أوضاعا اقتصادية صعبة، نتيجة لاختناق النماذج التنموية التي اتبعتها، ولضعف هياكلها الإنتاجية. هذا فضلا عن معاناتها من مشاكل كثيرة، كتباطؤ معدلات النمو وتدني مستويات المعيشة، و ثقل عبء المديونية، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة و تصاعد موجة التضخم، وعجز ميزان المدفوعات. و قد ازدادت تبعية هذه البلدان للخارج، نظرا لندرة رؤوس الأموال في معظمها بسبب ضعف الادخار المحلي، و انخفاض إيرادات صادراتها المعتمدة أساسا على المواد الأولية. كما أن لتقلبات أسعار هذه المواد بالغ الأثر على اقتصاديات هذه البلدان. يضاف إلى ذلك الآثار الناجمة عن النمو الديموغرافي المتزايد.

و نظرا لهذه المشاكل، احتل الاستثمار مكانة هامة في استيراتيجيات البلدان النامية في عصرنا الراهن، أكثر من أي وقت مضى. فالأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، تظهر من خلال الدور الذي يلعبه كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي. ولا سيما وأنه وثيق الارتباط بصورة مباشرة، أو غير مباشرة بمتغيرات الادخار و الدخل و الاستهلاك و مستوى التشغيل، وبالتالي بمستوى النمو الاقتصادي.

و لقد أظهرت التجارب الحديثة لبعض الدول النامية في سعيها للخروج من حالة التخلف، أن توفير مناخ استثماري ملائم، يعتبر حجر الزاوية في تنمية الاستثمارات، و عاملا محفزا على استقطاب الرساميل الأجنبية. لذلك تتمثل أول الخطوات لنجاح التنمية في البلدان النامية - و التي يعاني معظمها من حالة التخلف - في ضرورة تشخيص المعوقات التي تواجه الاستثمارات فيها، والتي تشكل تحديا في وجه طموحها للخروج من حالة تعثر مساراتها التنموية. فأغلب هذه البلدان يعاني من ضعف القدرة على الادخار و ضعف الحافز للاستثمار، كما أن لخصائص اقتصادياتها دور مؤثر في إعاقة جهود تطوير الاستثمارات بها. و قد أدى تدني مستوى الاستثمار فيها، إلى اعتمادها على الاستيراد، حيث أصبحت تستهلك ما لا تنتج؛ وهو ما نجم عنه أن أصبحت تعاني تبعية اقتصادية خطيرة، ألقت بظلالها على كل مناحي الحياة الاقتصادية. فاستفحلت البطالة و تدهور الوضع الداخلي، الأمر الذي دفع برؤوس الأموال للهروب منها إلى الخارج. وأصبحت هذه البلدان معتمدة بشكل رئيسي على الاستدانة بشروط قاسية؛ و هو ما أدى إلى عجزها عن المواءمة بين خدمة ديونها و متطلباتها التنموية. كما أن الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية غير المستقرة في العديد منها، بالإضافة إلى تفشي الفساد فيها، هي كلها عوامل أدت إلى خلق بيئة معيقة لتطور الاستثمارات، انعكست سلبا على مسيرتها التنموية.

ولقد سعت الدول النامية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - نظرا للمزايا المتعددة التي تجلبها معها، و لكونها تعتبر مصدر تمويل بديل عن القروض الخارجية - في ظل تنافس دولي قوي على استقطابها

من خلال منحها الحوافز و الضمانات. و هو ما يفرض عليها أن تمضي قدما في سبيل القضاء على عوائق الاستثمار فيها.

و موريتانيا باعتبارها دولة نامية، عانت ما عانته غيرها من الدول النامية من تعثر مساراتها التنموية. فعلى الرغم مما تتوفر عليه البلاد من موارد اقتصادية متنوعة، من معادن و ثروة سمكية وزراعية و رعوية؛ لم تستطع عبر العقود الماضية استغلال هذه الثروات استغلالا أمثل، ينعكس على سكانها قليلي العدد. وقد سعت السلطات المتعاقبة لتطوير الاستثمار، و ذلك بإقرار الحوافز لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وخلق بيئة للأعمال أكثر مواتاة.

إشكالية البحث:

استطاعت بعض الدول النامية الوصول إلى مستوى مرض للتنمية الاقتصادية من خلال التغلب على العديد من معوقات الاستثمار فيها، في حين تعثرت محاولات التغلب على هذه المعوقات في دول نامية أخرى، على الرغم من انطلاق هاتين المجموعتين من مستويات متقاربة في التنمية.

في هذا السياق، تبرز إشكالية هذا البحث من خلال السؤال التالي:

ما هي **معوقات الاستثمار** في البلدان النامية و ما هو السبيل للتغلب عليها؟

تقودنا هذه **الإشكالية** إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بها:

1- هل الاستثمار في رأس المال البشري أقل أهمية من الاستثمار المادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.
2- هل تمثل خصائص اقتصاديات البلدان النامية كابحا للاستثمار فيها؟
3- ما هو واقع و تحديات الاستثمار في البلدان النامية؟
4- ما هي عوامل تطوير الاستثمار في البلدان النامية؟.
5- ما هو واقع و معوقات الاستثمار في موريتانيا باعتبارها دولة نامية؟

الفرضيات:

1- لا يقل الاستثمار في رأس المال البشري أهمية عن الاستثمار المادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2- تزيد خصائص اقتصاديات الدول النامية من حدة معوقات الاستثمار في هذه الدول، كما تقف حجر عثرة في وجه محاولات التغلب عليها.

3- إن غياب القوانين الناظمة للحياة الاقتصادية في البلدان النامية، و المشجعة للاستثمار فيها، و عدم احترامها، و انتشار الفساد و عدم الاستقرار السياسي، هي عوامل معيقة للاستثمار في هذه البلدان.
4- إن سن قوانين مشجعة للاستثمار و تطبيقها، و العمل على تشكيل هيئات تعنى بالاستثمار، و منحه الحوافز، هي عوامل مساعدة على خلق بيئة استثمارية بالدول النامية.
5- إن غياب الوعي لدى المواطن الموريتاني في مجال الاستثمار، و النقص الحاد في البنية التحتية، وافتقاد الرؤية التنموية لدى الطبقة السياسية الحاكمة و فسادها، و عدم الاستقرار السياسي، كلها عوامل عملت على بطء تطور الاستثمارات في هذا البلد و ضآلة ما حقق من تنمية اقتصادية فيه.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، نجملها فيما يلي:

1- إمكانية البحث في هذا الموضوع، بالنظر إلى أهميته و توفر المعطيات حوله.
2- رغبتنا في دراسة هذا الموضوع، بالنظر إلى أهميته لتطوير الاستثمار في البلدان النامية وفي موريتانيا بشكل خاص.
3- شعورنا بأن هذا الموضوع ينسجم مع تخصصنا "تحليل اقتصادي"، من خلال التطرق بالتحليل لمعوقات الاستثمار و سبل التغلب عليها في الدول النامية وفي موريتانيا بشكل خاص.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية هذا البحث من الدور الريادي الذي يلعبه الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، إذ ظل مثار اهتمام من طرف الساسة و الباحثين و رجال الأعمال. و هذا يستدعي دائما البحث في معوقاته و سبل التغلب عليها، خصوصا في الدول النامية التي مازالت اقتصادياتها تعاني من مثل هذه المعوقات بدرجة كبيرة، و هو ما أثر على مسيرتها التنموية؛ و إن كانت بعض هذه الدول قد حققت نجاحات في التغلب على كثير من معوقات الاستثمار كدول جنوب شرق آسيا. و هذا ما يستدعي من الدول الأقل نموا ـ و التي من ضمنها موريتانيا ـ أن تستفيد من تجارب هذه الدول للخروج باقتصادياتها من حالة التخلف.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في الدول النامية، بهدف خلق مناخ استثماري مشجع للاستثمارات المحلية و جاذب للاستثمارات الأجنبية. و ذلك من خلال التعرف على معوقات الاستثمار في هذه الدول و سبل تطويره. لذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على خصائص اقتصاديات البلدان النامية والتي تلعب دورا كبيرا في تعثر مساراتها التنموية.
- دراسة معوقات الاستثمار في الدول النامية.
- معرفة سبل تطوير الاستثمارات في البلدان النامية، و تحسين مناخها الاستثماري، و مدى جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبح الاهتمام بها كبيرا في العقود الثلاثة الأخيرة.
- التعرف على واقع ومعوقات الاستثمار في موريتانيا من خلال مراحل تطور سياساتها الاستثمارية، والوقوف على معوقات الاستثمار فيها، وعلى الحوافز و المزايا التي تمنحها قوانينها الاستثمارية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا باختيار المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة عن الاستثمار و معوقاته؛ بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات الكمية المتوفرة من الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع ووضعها في شكل جداول، أو ترجمتها إلى منحنيات بيانية ليتم تحليلها واستخلاص النتائج منها.

الدراسات السابقة:

توجد بحوث عديدة تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، إلا أن البحوث التي تناولت الاستثمار بشكل عام في الدول النامية نادرة، خصوصا ما يتعلق بمعوقات الاستثمار فيها. وعلى الرغم من ذلك فقد يتم التعرض لها بشكل جزئي، في بعض البحوث التي تتناول مواضيع متعلقة بالاستثمار. وقد تمكنت من الاطلاع على العديد من هذه البحوث و الاستفادة منها، نذكر منها:

- أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 2006 لمنصوري الزين، تناولت موضوع "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية".
- أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 2005 لقويدري محمد، تناولت موضوع "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر."
- رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 2001 لدحماني سامية، تناولت موضوع "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية."
- رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر بسكرة 2008 لزرقين سورية، تناولت "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية دراسة حالة الجزائر(1999– 2006)."

صعوبات البحث:

لقد واجهتني في إعداد هذا البحث صعوبات عديدة نوجزها فيما يلي:

- تضارب بعض الإحصاءات، مما يفرض التحري في دقتها من مصادر مختلفة.

– الإجراءات البيروقراطية المهيمنة في بعض الإدارات الموريتانية، والتي تشكل عائقا في وجه الحصول على المعلومات و الإحصاءات، إضافة إلى التحفظ على بعض المعلومات بحجة سريتها.

– جل التقارير المتعلقة بالاقتصاد الموريتاني باللغة الفرنسية، وهو ما يفرض توخي الدقة في ترجمتها.

تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية و الأسئلة المتفرعة عنها تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول هي كالتالي:

- **الفصل الأول:** وهو بعنوان "أساسيات نظرية حول الاستثمار" يتناول المفاهيم المختلفة للاستثمار، أنواعه، محدداته و طرق تمويله، إضافة إلى المناخ الاستثماري و متطلباته. كما يتناول أيضا النظريات الاقتصادية حول الاستثمار و علاقة هذا الأخير بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

- **الفصل الثاني:** وهو بعنوان "معوقات الاستثمار في البلدان النامية وتطور سياساتها الاستثمارية" يتناول أهم الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول النامية، ومعوقات الاستثمار فيها. بالإضافة إلى تطور سياساتها الاستثمارية، والدور المتزايد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصادياتها، ثم عوامل تطوير الاستثمار فيها.

- **الفصل الثالث:** وهو بعنوان "واقع و معوقات الاستثمار في موريتانيا" يُستهل بلمحة عن الاقتصاد الموريتاني، ثم يتم التطرق فيه بعد ذلك للخطط الاستثمارية، التي اعتُمدت منذ استقلال البلاد. بالإضافة إلى عوائق الاستثمار في موريتانيا، والإجراءات التنظيمية والتحفيزية له.

الفصل الأول

أساسيات نظرية حول الاستثمار

تمهيد:

يعتبر الاستثمار واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا و مثارا للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين و المهتمين، بل من قبل متخذي القرار السياسي و الاقتصادي؛ لما له من دور بارز في تحقيق التحول الاقتصادي للمجتمعات نحو مستويات من النمو، تنعكس إيجابيا على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، مما يحقق الأمن و السلم الاجتماعي.

كما أنه يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي. ولهذا ظهرت العديد من المفاهيم و النظريات المفسرة له، حيث أظهرت ارتباطه تأثيرا وتأثرا بالعديد من المتغيرات الاقتصادية كالدخل و الاستهلاك...إلخ.

و قد تعددت مفاهيم الاستثمار من مفهوم اقتصادي إلى محاسبي و مالي، كما اختلفت العوامل المحددة له، و كذا أنواعه، و ذلك حسب وجهة نظر كل دارس فمنهم من يهتم بنوعيه البارزين الحقيقي والمالي، و من يقسمه حسب الموطن (استثمارات محلية، و أجنبية)، أو حسب الهدف منه (الاستثمارات الإحلالية، التوسعية، الاستيراتيجية....)، و آخر حسب الشخص الذي يستثمر (أفراد عاديين، مؤسسات، حكومات)... إلخ.

و في هذا الصدد نخصص الفصل الأول للمفاهيم و النظريات المتعلقة بالاستثمار، من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول تعريف الاستثمار، مفاهيمه، خصائصه، أهميته، أنواعه و أدواته. ونتعرف في المبحث الثاني على محدداته، مصادر تمويله و مناخه. ليكون المبحث الأخير متمحورا حول الاستثمار في النظرية الاقتصادية من خلال علاقته بالدخل تأثيرا (مبدأ المضاعف) أو تأثرا (مبدأ المعجل)، و كذا علاقته بسعر الفائدة . ثم من خلال دراسة القرار الاستثماري و الأسس التي يبنى عليها. مستعرضين بعد ذلك أهم نظريات الاستثمار، و علاقة هذا الأخير بالنمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود - دومار، الذي يركز اهتمامه على الاستثمار المادي، ثم من خلال نظرية التنمية البشرية المستديمة التي تركز على الاستثمار البشري.

و أخيرا نختم بالدور الرئيسي للاستثمار في حدوث الدورات الاقتصادية، خاصة الاستثمار الخاص، كما يعتقد جون مينارد كينز.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية حول الاستثمار

رغم أن لفظ "استثمار" يعتبر شائعا، إلا أن تحديد مفهومه ليس بالأمر البسيط، و هو ما يستدعي منا في هذا المبحث إعطاء تعاريف و مفاهيم مختلفة للاستثمار، مبرزين خصائصه و أهميته، بالإضافة إلى أنواعه، محدداته و أدواته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، خصائصه وأهدافه

لقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب و الخبراء الاقتصاديين، لذلك سنقتصر على أهمها.

أولا: تعريف الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار بأنه "توظيف المال بهدف تحقيق الربح". قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي؛ فبالنظر إلى الموجودات سواء لدى الأفراد أو المشروعات، نجد أنها تتكون من موجودات مادية و موجودات مالية (غير مادية)، فالموجودات المادية مثل الأراضي، البنايات، الآلات، المعدات، السيارات... و أما الموجودات المالية فتمثل النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات، الأسهم، التعهدات... إلخ. و عليه فإن عملية توظيف الأموال سواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر استثمارا.[1]

و يعرف البعض الاستثمار بأنه:

"تضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر، في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في لمستقبل".[2]

فهذا التعريف يشير إلى أن الفرد يضحي في الوقت الحاضر بالانتفاع بجزء من دخله إلى وقت آخر لاحق، بدافع الحصول على منفعة أكبر. و يبين هذا التعريف أيضا أن ثمة عناصر أساسية تترافق مع عملية الاستثمار هي:

- وجود قيم مالية حالية تم التضحية بها.

---

(1) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 13.
(2) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 6.

- توقع تحقيق عوائد في المستقبل.

- وجود فترة زمنية هي فترة الاستثمار، تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.

- ثمة مخاطرة تصاحب الاستثمار، نظرا لعدم تأكد تحقيق العائد في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية البالغة لكل عنصر من العناصر السابقة في القيام بالعملية الاستثمارية، وهي دائما موضع دراسة وتحليل، لما لها من تأثير على نجاح المشروع الاستثماري الذي يتم التفكير به، ومن ثم إقراره.

و هناك من يعرف الاستثمار بأنه:

" التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة، و لفترة من الزمن، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، و ذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في عدم تحقق هذه التدفقات". [1]

و يمكن التمييز بين الاستثمار و الادخار على النحو التالي: [2] "يعتبر الادخار مجرد استهلاك مؤجل، يتخلى به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة استهلاكية حاضرة، بقصد تأمين الأموال اللازمة لإشباع رغبة استهلاكية محتملة في المستقبل، و ذلك بدون الاستعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة".

"أما الاستثمار فيقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (و ليس تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار)، و ذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل". لذا ما دام المستثمر يقبل بمبدإ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة في سبيل الحصول على مكافأة أو عائد مقابل ذلك.

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات:الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 9.
[2] نفس المرجع، ص، ص 7، 8.

ثانيا: مفاهيم مختلفة للاستثمار

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي:

1- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي عند الكينزيين هو "عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة، يؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب شغل جديدة (إضافية)". [1]

و يتمثل ذلك في:[2]

- التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (Formation brut du capital fixe)

و يشمل الآلات، المعدات، المباني، العقارات، المصانع الجديدة والأشغال العمومية (طرق، مطارات...إلخ).

- التغير في المخزون (Variation de stock)

يعتبر التغير في المخزون مهما جدا لاستمرار عملية الإنتاج، و يتمثل في: شراء الآلات، قطع الغيار، المواد الأولية، و السلع الوسيطة...إلخ.

فالاستثمار هو عبارة عن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالإضافة إلى التغير في المخزون ($I=FBCF+\partial S$).

2- المفهوم المحاسبي:

من وجهة نظر المحاسب، يتمثل الاستثمار في عملية الحيازة لسلع أو خدمات لا تستهلك خلال سنة من النشاط. و يشمل هذا التعريف كلا من السلع المادية من مباني، أراضي، معدات، وآلات... والسلع غير المادية كبراءات الاختراع و شهرة المحل. ويشمل أيضا الخدمات من برامج تطوير و تعليم وبحث، بالإضافة إلى الاستثمارات التجارية كالإشهار مثلا.[3]

3- المفهوم المالي:

يُنظر إلى الاستثمار عادة من قبل رجال الأعمال، على أنه اكتساب الموجودات المالية فقط؛ و يصبح الاستثمار بهذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و سندات وودائع ...إلخ.[4]

---

(1) بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر،2007 ، ص 121.
(2) نفس المرجع، ص 122.
(3) بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 5 .
(4) طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ، ص 7.

ثالثا: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:[1]

1- تكاليف الاستثمار:

و هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري. و يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

أ. التكاليف الابتدائية للاستثمار:

و هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع، و هي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، و تتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراض، معدات، مبان، آلات و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع. بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تنفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات والرسوم الهندسية... إلى جانب مجموعة من التكاليف الأخرى مثل تكاليف التجارب و إجراء الدورات التدريبية.

ب. تكاليف التشغيل:

تدمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامة المشروع و وضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، حيث تظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة للعملية الإنتاجية...

2- التدفقات النقدية:

و هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، و لا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب و الرسوم و المستحقات الأخرى.

3- مدة حياة المشروع:

و هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، و يمكن الاستناد إلى تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية لمختلف الوسائل، و التركيز على دورة حياة المنتج، وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

---

(1) منصوري الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص، ص 13 ، 14.

4- القيمة المتبقية:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة، و يضاف بالتالي إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

رابعا: أهداف الاستثمار

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:[1]

1- الأهداف الاقتصادية:

و تتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية، و بالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج، و إيجاد فرص التوظيف للقوى العاملة و رأس المال و الأرض و الإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها.
- تعظيم الربح، بوصفه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد لرأس المال المستثمر، و ذلك باتخاذ التدابير الكفيلة بزيادته.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة باستخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إنتاج مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، و ذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير و لتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات والسلع، لزيادة قيمتها المضافة و بالتالي زيادة المردود الاقتصادي لها.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الاقتصادي الحالية، من مستلزمات الإنتاج و المعدات و الآلات الخاصة بها.

---

[1] آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، الخرطوم، السودان، 1999، ص، ص 7، 8.

2- الأهداف التكنولوجية:

و تتمثل فيما يلي:

-تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية، لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة.

-تطوير و استيعاب التكنولوجيا و أساليب الإنتاج، التي تم استيرادها من الخارج، لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

-المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي، بتقديم النموذج الأمثل، الذي يتم الإقتداء به من قبل المشروعات المماثلة و المنافسة.

-اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية بالدولة.

3- الأهداف الاجتماعية:

و نذكرها كما يلي:

-تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد، بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة.

-تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، عن طريق استخدام المشروع الاستثماري لهذا الغرض.

-القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي و الأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة، و ناتج تشغيلها، على أصحاب عوامل الإنتاج.

-تحقيق الاستقرار الاجتماعي، و الحد من حالات التوتر الاجتماعي، و ذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية.

-خلق روح التعاون و العمل كفريق متكامل، و إيجاد علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

4- الأهداف السياسية للمشروع:

نذكر من هذه الأهداف ما يلي:

-تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى، و مع المنظمات.

-إيجاد قاعدة اقتصادية، تعمل على تعميق و تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

-زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي، من خلال توفير أساس اقتصادي قوي، يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

- تغيير سلوكيات البشر، وتسهيل انتظامهم في كيانات ومنظمات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تعزز أمن الوطن.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

إن ما يقوم به الأفراد و المؤسسات من استثمارات، يمكن أن يصنف من وجهة الاقتصاد الكلي إلى نوعين أساسيين، هما الاستثمار الحقيقي و الاستثمار الظاهري. و يشمل الاستثمار الحقيقي الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كشراء آلات و معدات و مصانع جديدة. أما الاستثمار الظاهري فينقسم إلى قسمين هما الاستثمار المالي و الاستثمار في الموجودات المستعملة. و كمثال على هذا القسم الأخير، شراء آلات و معدات و مصانع كانت مستعملة من قبل.[1]

و سنتعرض بشكل أكثر تفصيلا لمفهومي الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي كما يلي:[2]

أولا: الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع و الذهب... إلخ. و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة، أو خدمة. فالعقار مثلا أصل و كذلك السهم، و لكن يعتبر الأول أصلا حقيقيا و لا يعتبر الثاني كذلك، بل يعتبر أصلا ماليا، يرتب فقط لصاحبه حق الحصول على عائد هذا الأصل، و لا يرتب له حق حيازة أصل حقيقي. فقطعة الورق التي تمثل السهم و التي يحوز عليها المستثمر، لا قيمة لها في حد ذاتها، و إنما تستمد قيمتها الاقتصادية من قيمة الأصول الحقيقية للشركة مصدرة السهم.

و يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي، على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية، هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، و من ثم ثروة المجتمع، وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة. لذا يُطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح استثمارات الأعمال و المشروعات.

(1) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2008، ص 170.
(2) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 63،64.

ثانيا: الاستثمارات المالية:

يعتبر الاستثمار في سوق الأوراق المالية من أهم الاستثمارات المالية، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع ...إلخ. والأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني. كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية. أما ما يحدث في السوق الثانوي للأوراق المالية من عمليات بيع و شراء، فهو لا يعدو كونه عملية تحويل ملكية، يتخلى بموجبها البائع عن ملكية أصل هو الورقة المالية، مقابل حصوله على أصل آخر يتخلى عنه المشتري و هو النقود ثمن الورقة المالية.

و خلال عملية تداول الورقة، لا تنشأ أية منفعة اقتصادية إضافية، أو قيمة اقتصادية مضافة للناتج الوطني، و ذلك على الرغم من الارتفاع الذي قد يحدث في سعر الورقة المالية. لكن هناك حالات استثنائية، يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، يحدث ذلك إذا أصدرت شركة صناعية مساهمة مثلا، أسهما إضافية لتمويل عملية توسع محتملة فيها؛ فهذه العملية تحمل في ثناياها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال التي تحصل عليها الشركة من الإصدار، ستستخدمها في تمويل شراء أصول حقيقية جديدة (آلات و معدات مثلا) ستساهم بعد استخدامها، في خلق منافع اقتصادية جديدة، إما في شكل سلع أو خدمات. و لكن ما يجب مراعاته هنا، هو أن المدلول الاقتصادي للأسهم المصدرة، ينتهي في السوق الأولية، أي بعد الانتهاء من عملية الإصدار. أما جميع ما سيطرأ عليها من تداول في السوق الثانوي فيما بعد، فسيدخل تحت باب الاستثمار المالي.

و تتميز الأصول المالية بالتجانس الكبير في وحداتها، و بوجود أسواق متطورة للتعامل بها. و هي لا تحتاج إلى مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة نظرا لعدم تمتعها بكيان مادي ملموس، عكس ما هو الحال في الأصول الحقيقية. إلا أنها تتصف بدرجة عالية من المخاطرة بسبب تذبذب أسعارها.

المطلب الثالث: تصنيفات متعددة للاستثمار

تعرضنا في المطلب السابق للأنواع الأساسية للاستثمار، إلا أن هناك تصنيفات عديدة للاستثمار تختلف باختلاف النظرة إليه و فيما يلي نذكر أبرز هذه التصنيفات:

أولا: الاستثمار الإجمالي و الاستثمار الصافي

يمثل الاستثمار الإجمالي، القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة سنة، متضمنة الاهتلاك و التقادم. أما الاستثمار الصافي فهو عبارة عن ما يتبقى من الاستثمار الإجمالي بعد نزع الاستثمار التعويضي، الذي يخصص لتعويض النقص في قيمة السلع الرأسمالية نتيجة للاستخدام (اهتلاك) أو نتيجة للتطور التكنولوجي (تقادم).[(1)]

ثانيا: الاستثمار المستقل و الاستثمار التابع

يتمثل الاستثمار المستقل عن الدخل في تقدم أساليب التسيير والتنظيم، التقدم الفني والتكنولوجي ومستوى المعرفة و تقنيات الإنتاج...فكل هذه العناصر تؤثر بشكل مباشر في تغير حجم الدخل الوطني. أما الاستثمار التابع فيجعل الدخل الوطني(Y) يرتبط بحجم الاستثمار(I)، حيث أن كل زيادة في (Y) ستؤثر على (I).[(2)]

ثالثا: الاستثمار البشري و الاستثمار الاجتماعي

يعتبر توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مؤسسة نوعا من الاستثمار في المجال البشري، باعتبار أن ما يقدمه من خدمات لمصلحتها يؤدي إلى زيادة إنتاجها و أرباحها، و يعتبر كذلك أكبر من كلفة ذلك الشخص عليها. كما تعتبر النفقات الخاصة بتدريب العاملين بهدف رفع مهارتهم و كفاءتهم الإنتاجية نوعا من الاستثمار البشري.[(3)]

أما الاستثمار الاجتماعي[(4)] فيقصد به الاستثمار الذي لا يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا مثل بناء التجهيزات العسكرية و الأمنية، أو الذي يؤدي إلى رفعها بطريقة غير مباشرة كمؤسسات التكوين والتعليم؛ و تسمى هذه الاستثمارا ت "استثمارات غير إنتاجية".

[(1)] بريبش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 123.
[(2)] نفس المرجع، ص، ص 123 ، 124.
[(3)] عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 41.
[(4)] نفس المرجع، ص 42.

ويغلب على الاستثمار الاجتماعي، الطابع الكيفي أو النوعي، بدل الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب و النوادي الرياضية و الترفيهية و الثقافية و السياحية....إلخ. فتقاس المردودية في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن و التطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة.

رابعا: تصنيف الاستثمار حسب الهدف أو الغرض منه

يدخل هنا الجانب الاقتصادي للاستثمار حيث تتحدد الاستثمارات على أساس الهدف الذي أقيمت من أجله أو حسب الغرض منها كما يلي:[1]

1- الاستثمارات الإحلالية:

و تتضمن تبديل معدات و آلات قديمة بأخرى مماثلة لها جديدة، و هي العملية الأكثر شيوعا من حيث الحجم و التكرار، و فائدتها واضحة، حيث تهدف إلى الاقتصاد في النفقة الخاصة بالتصليح و صيانة الآلات القديمة.

2- الاستثمارات التوسعية:

عندما يكون المناخ الاقتصادي ملائما، تقرر المؤسسة زيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق شراء آلات جديدة، أو بإضافة منتجات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و المبيعات. و يترافق قرار التوسع بشكل عام مع قرار التطوير والإحلال.

3- استثمارات التطوير و الترشيد:

الهدف من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة في المؤسسة، بتكييف و تطوير الجهاز الإنتاجي و تحديثه للتقليل من العمالة الإضافية. و يتم ذلك عادة عن طريق إحلال الآلة مكان العامل.

4- الاستثمارات الاستراتيجية:

تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء و استمرار المؤسسة، وحمايتها من المنافسة و تأخر الموردين. و هي تعتبر استيراتيجية لضرورة مواكبة متطلبات العصر المتغيرة باستمرار، ويصعب تقييمها، خاصة بالنسبة للأبحاث المعمولة من أجل التطوير و التجديد.

5- الاستثمارات التي تفرضها الدولة:

يتوجب على المؤسسة تماشيا مع القوانين العامة، أن تقوم بنفقات تخص أغراضا اجتماعية غير مرتبطة مباشرة بنشاط المؤسسة كالمطاعم، النظافة، الأمن، ومحاربة التلوث. وتعتبر هذه النفقات هامة وإجبارية و لا يمكن أن ينتظر منها مردود مباشر على المؤسسة.

---

[1] بوغزالة محمد نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 9.

خامسا: تصنيف الاستثمار على أساس المدة

1- استثمارات قصيرة الأجل:

تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة، لا تزيد عن سنة. كأن يقوم أحد المستثمرين، بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة، أو يقوم بشراء أذونات الخزينة، أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة. و تهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية، إضافة إلى تحقيق بعض العوائد. كما أنها تتميز بتوفر سوق لتداولها، و بسهولة تحويلها إلى نقدية.[1]

2- استثمارات متوسطة الأجل:

تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات، و مثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في مصرف لمدة خمس سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو استئجار أصل ما و تشغيله ضمن المدة المذكورة.

3- استثمارات طويلة الأجل:

تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات، فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر. و مثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات، و إيداع الأموال لدى البنوك، و الاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم، و يكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات، تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمر فيها لفترة طويلة نسبيا.[2]

سادسا: تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها

1- استثمار شخصي أو فردي:

يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين احتياجاته، و هو ليس واسع الانتشار، لصعوبة إحاطة شخص بمفرده بجوانب النشاط كافة.

2- استثمار مؤسسي:

و هو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة، أو هيئة، أو شركة، ويعتبر الأكثر رواجا و انتشارا بل وتطورا؛ و له أثر كبير على الحياة الاقتصادية للمجتمع.

---
[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

سابعا: تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية

1- استثمار عام:

تقوم به عادة الحكومة بوصفها مالكة لهذا الاستثمار، و قد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي. و تتسم العوائد في هذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية، و غالبا ما تهدف الحكومة من خلالها إلى تقديم خدمة معينة للمواطن، أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.[1]

2- استثمار خاص:

تقوم به الهيئات الخاصة أو الأشخاص باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج. وهو من أهم أشكال الاستثمار في المجتمعات، خاصة الرأسمالية منها. و أكثر ما يميز هذا الاستثمار، ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية، و تحقيق معدلات عالية من الأرباح. كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات، بالمرونة في الإدارة والتنظيم، و في اتخاذ القرارات، على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات، ويخضع للعديد من الأنظمة و القوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين عليه.[2]

3- استثمار مشترك:

يجمع ما بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص، حيث يقوم الأفراد بشراء حصص في المؤسسات الحكومية. و في الكثير من المؤسسات ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخوصصة.

ثامنا: الاستثمارات من حيث الموطن

يمكن أن نصنف الاستثمارات حسب موطنها إلى نوعين هما:

1- الاستثمارات المحلية:

و هي تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار، و يمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، تقوم بها الدول أو الشركات أو الأفراد و تشمل شتى مجالات الاستثمار. وما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة، هو صعوبة تقييمها من خلال الأساليب المادية في التقييم، حيث تتسم عملية تقييمها بشمولية تتسع لتشمل بحث المنافع المتداخلة، و كذلك التكاليف المنظورة و غير المنظورة لعدد كبير من الأطراف المتأثرة سلبا، أو إيجابا بمثل هذه الاستثمارات. و من أمثلة هذه الاستثمارات مشروعات البنية

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأساسية، و المشروعات التي لها آثار إيجابية على البيئة و المشروعات الاجتماعية و الخدمية. و يمكننا التمييز بين الاستثمارات المحلية التي تتحدد أغراضها بالعائد المادي للمستثمر، و يقوم بها لأفراد والشركات، و تلك التي تقوم بها أجهزة الدولة حيث لا يكون عائد الاستثمار للجهة المستثمرة فقط.[1]

2- الاستثمارات الأجنبية:

و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف(الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر).

و وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.[2]

و يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، في أن هذا الأخير لا تمارس قيه الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، عكس ما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة.

وتختلف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات، إذ لا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

و يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:[3]

أ. الاستثمار الثنائي:

وهو أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي ـ الخاص أو الحكومي أو الاثنان معا ـ المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، و بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، و عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم و مصادرة، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف، نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

---

(1) فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005 ، ص، ص 14، 15.

(2) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 19

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

ب. الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات:

و تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار و المحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، و تتميز بكبر حجم إنتاجها و تنوعه، و باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

المطلب الرابع: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار[1] بأنها "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره". ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار. وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة، و سوف نكتفي بعرض أكثرها أهمية.

أولا: الأوراق المالية:

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر، لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى. و تختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا، فمن حيث ما تُرتبه لحاملها من حقوق، فمنها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها، والتعهدات؛ كما أن منها ما هو أدوات دين مثل السندات و شهادات الإيداع، أذونات الخزينة، الأوراق التجارية، القبولات وغيرها. ومن حيث الدخل المتوقع منها، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من الربح من سنة لأخرى، و منها ما هو ثابت الدخل كالسند، الذي يتحدد كوبونه بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية.[2]

كما تختلف الأوراق المالية في درجة الأمان التي تُوفر لحاملها، فالسهم الممتاز مثلا، يوفر لحامله أمانا أكبر من السهم العادي؛ و لكنهما أقل أمانا من السند المضمون بعقار، لأن هذا الأخير يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي، الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع.

ثانيا:العقار

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين: مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي)، و غير مباشر إذا قام المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

(1) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2002، ص 42.

(2) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(3) زياد رمضان، نفس المرجع، ص 69.

وتُصدر هذه المؤسسات أوراقا مالية، غالبا ما تكون سندات، تحصل بواسطتها على أموال تستخدمها فيما بعد لتمويل بناء أو شراء عقارات.

ثالثا: السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة، تجعلها أداة صالحة للاستثمار، لدرجة أن أسواقا متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية. لذا أصبحنا نسمع مثلا، عن وجود بورصة للقطن في نيويورك، و أخرى للذهب في لندن، و ثالثة للبن في البرازيل، و رابعة للشاي في سيرلانكا...إلخ. يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع، عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية و هي "عقود تتم بين طرفين، هما منتج السلع و وكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب سمسرة، يتعهد فيه المنتج للسمسار، بتسليمه كمية معينة من سلعة معينة في تاريخ محدد في المستقبل، مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد".[(1)]

رابعا: المشروعات الاقتصادية

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي و زراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو إنتاجها، أو بتقديم الخدمات. والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقي، لكونه يقوم على أصول حقيقية كالمباني، الآلات، المعدات، ووسائل النقل...إلخ. كما أن تشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الوطني.

و للاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:[(2)]

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عادة عائدا معقولا و مستمرا؛ لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر.
- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان، لأنه يحوز أصولا حقيقية لها قيمة ذاتية. ولذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير.
- تُوفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة الملاءمة، إذ يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله و تخصصه.

---
(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 69.
(2) نفس المرجع، ص 72.

- يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله؛ و يقوم بإدارتها إما بنفسه كما هو الحال في المشروعات الفردية أو الخاصة، أو يفوض إدارتها لغيره، كما هو الحال في الشركات المساهمة.
- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكبر مما هو في أوجه الاستثمار الأخرى، ذلك أن المشروعات الاقتصادية تنتج سلعا أو خدمات تحقق إشباعا حقيقيا لأفراد المجتمع؛ هذا إضافة إلى أن هذه المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة الوطنية، وبالتالي تشكل مصدرا رئيسيا لدخولها.

لكن من عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية، انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصا الصناعية و الزراعية منها، تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، و هي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسييلها.

المبحث الثاني

محددات الاستثمار، مصادر تمويله ومناخه

يعتبر الاستثمار المتغير الحاسم في تحديد معدلات النمو الاقتصادية، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، و من ثم زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع و الخدمات، مما يترتب عليه زيادة الدخل الوطني للمجتمع، و زيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة. إلا أن هناك مجموعة من المحددات المتداخلة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية الاستثمار، وهو ما يدعونا لاستعراضها في مطلب أول. على أن نخصص المطلب الثاني للمصادر الأساسية لتمويل الاستثمارات. ومع توفر هذه المصادر، لا يمكن للاستثمار أن يقوم ما لم يتوفر له المناخ الاستثماري المحفز، وهذا الأخير ندرسه في المطلب الأخير.

المطلب الأول: محددات الاستثمار

نظرا للدور البارز للاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، فإن متخذ القرار الاقتصادي يولي أهمية كبرى للعوامل التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية الاستثمار، والتي أهمها:

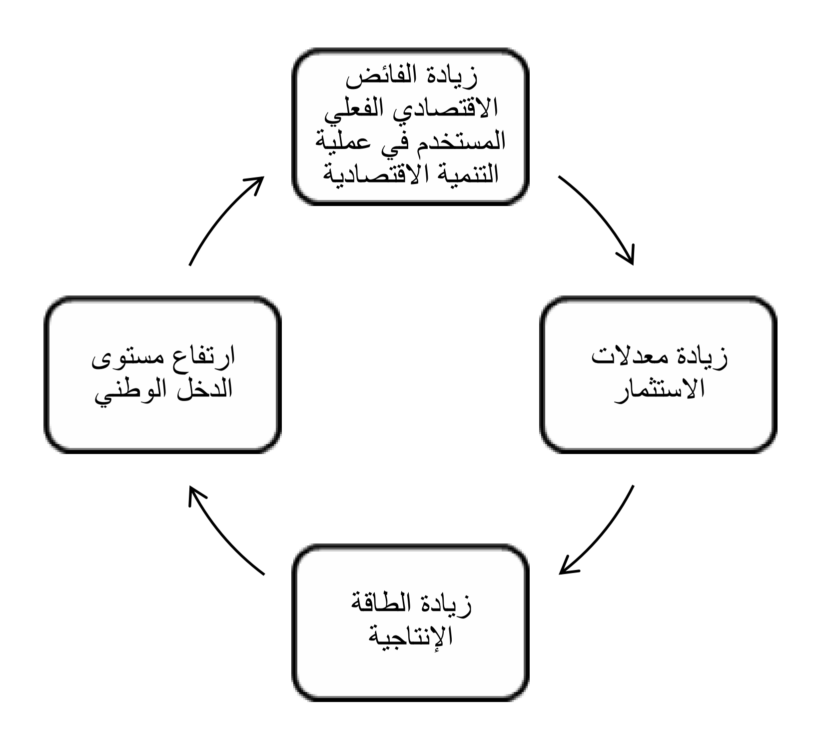
أولا: الفائض الاقتصادي:

يعتمد مستوى الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي، المتمثل بالناتج المتحقق في فروع الاقتصاد الوطني مطروحا منه الاهتلاك، أو أنه الناتج المتحقق داخل الاقتصاد مطروحا منه استهلاك المنتجين و عوائلهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية (النفقات الضرورية لاستمرار المجتمع للعيش في نفس مستواه السابق). وقد أطلق (شارل بتلهايم) على الفائض الاقتصادي تسمية الفائض الجاري المتاح لعملية التنمية؛ و بما أنه لا يستخدم بالكامل في العملية الإنتاجية، فإنه بذلك يمثل جزءا من الإنتاج السنوي للمجتمع الذي يستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، أو أنه جزء من الفائض الاقتصادي الفعلي المخصص لعملية التنمية، و هذا يعني أنه أحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية والتطور الاقتصادي؛ و هذه العملية تصبح رهينة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. أما الاقتصادي (بول باران) فقد أعطى مفهوما أوسع للفائض الاقتصادي الجاري المتاح لعملية التنمية مما طرحه (شارل بتلهايم)، حيث عرفه بأنه الفرق بين الناتج الأمثل للمجتمع الذي يمكن بلوغه في بيئة طبيعية و تكنولوجية محددة تاريخيا و في ظل ظروف الاستخدام الأمثل لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، و بين الحجم الأمثل للاستهلاك الذي يختاره المجتمع. أو أنه كل ما هو متاح للمجتمع من فائض اقتصادي يمكن استخدامه

في عملية التنمية الاقتصادية و ليس المستخدم فعليا كما طرحه (بتلهايم). و يعتقد (باران) بأن هذا الفائض كمفهوم لا محل له إلا في ظل نظام اقتصادي يعتمد التخطيط الاقتصادي الشامل، و أن زيادة معدلات الاستثمار هي انعكاس لزيادة الفائض الاقتصادي الفعلي، و زيادة هذا الأخير هي انعكاس لمستوى الدخل الوطني الحقيقي، الذي ينجم عن زيادة الطاقة الإنتاجية و الأخيرة تنجم عن زيادة الاستثمار.[1]

و يمكن توضيح هذه العلاقة كما يلي :

الشكل(1): الاستثمار و الفائض الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: ناظم محمد نوري الشمري، و آخرون، الاستثمار العيني و المالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص 53.

مما سبق، يتضح أن تحديد المعدل الأمثل للاستثمار يعتمد على معدل تكوين الفائض الاقتصادي، ولا يمكن أن يكون هذا الفائض فعالا إلا إذا كان ضمن إطار سياسة تنموية تهدف إلى التطور الاقتصادي الشامل، و خاصة في الدول النامية التي تمتاز بسمات تجعله غير قادر على أداء دوره الإيجابي في تمويل الاستثمار. فالعقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي السريع في هذه البلدان، تكمن في الأسلوب الذي تستخدم به فائضها الاقتصادي الفعلي. لقد تطرق (أوسكار لانكه) لهذا الجانب، و قال إن الفائض الاقتصادي في الدول النامية ليس صغيرا فحسب، بل إنه لا يستخدم في تحقيق التراكم الرأسمالي، حيث يستنزف أغلبه بواسطة أشكال مختلفة من الاستهلاك المفرط والاستثمارات غير الإنتاجية من قبل الطبقات الاجتماعية العليا. فالمشكلة في هذه الدول تكمن في أن الفائض الاقتصادي الفعلي المخصص لعملية التنمية ضئيل جدا، وهذا

[1] ناظم محمد نوري الشمري، وآخرون، الاستثمار العيني و المالي،الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 1999 ، ص 52 .

ما يجعله غير قادر على أداء دوره الإيجابي في تمويل الاستثمار؛ مما يستدعي تدخل الدولة من أجل تعبئته وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة. إلا أن التاريخ الحديث أثبت أن هنالك كثيرا من الدول النامية قد استطاعت أن تحقق تطورا اقتصاديا دون تدخل الدولة في عملية التنمية بشكل مباشر، أي أنها استخدمت أسلوب النظام الرأسمالي في عملية التطور، مما جعلها تقترب من مصاف الدول المتقدمة، و هذا ما حصل في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا.

مما سبق يمكن القول، إنه كلما زاد حجم الفائض الاقتصادي، كلما كان المجتمع قادرا على تقرير مستقبله الاقتصادي، و لهذا فإن له دورا مباشرا و استراتيجيا في عملية التنمية والتطور الاقتصادي.

ثانيا: العمل

من المعلوم أن هناك ترابطا وثيقا بين العمل و الاستثمار، انطلاقا من أن كل استثمارات جديدة تتطلب عمالة جديدة، إلا أن حجم العمالة التي تحتاجها الاستثمارات الجديدة تتوقف على طبيعة الفلسفة المعتمدة من قبل الدولة أو أصحاب المشروع في تحديد العلاقة بين الإنتاج و كثافة العمل و رأس المال. فإذا كانت الفلسفة تعتمد على استخدام كثافة رأسمالية عالية، فهذا يعني استخدام كثافة عمل منخفضة. أما إذا كانت الفلسفة بالعكس، فإنها تعتمد على كثافة عمل عالية و كثافة رأسمالية منخفضة، و هذا ما يحصل في الدول النامية ذات العدد الكبير من السكان. و نعني بالقوى العاملة ذلك الجزء من السكان الفعال اقتصاديا، الذي يمارس العمل فعلا، إضافة إلى الأفراد الذين يرغبون بالعمل و يقدرون عليه و يبحثون عنه. وهنا لابد من التمييز بين مفهوم القوى العاملة والموارد البشرية، لأن الأخيرة تتضمن إضافة إلى القوى العاملة المستخدمة فعليا جميع الاحتياطي الموجود مستقبلا. فالموارد البشرية تشمل القوى العاملة + الخارجين عن نطاقها (ربات البيوت + الطلبة في كافة مراحل الدراسة + نزلاء السجون + القوات المسلحة + نزلاء المستشفيات ودور النقاهة + الأشخاص غير الراغبين في العمل و إن كانوا قادرين عليه).[1] وتعتمد العلاقة بين العمل والاستثمار على مجموعة من العوامل منها:

1- حجم السكان:

تعمل زيادة حجم السكان على زيادة الطلب على السلع والخدمات (الاستهلاك النهائي) أي زيادة نسبة الاستهلاك/الدخل. و بعبارة أخرى يتجه الجزء الأكبر من الدخل و الزيادة التي تحصل فيه نحو الاستهلاك، و هذا من شأنه تخفيض نسبة ما يخصص من الدخل للاستثمار، لذلك فالمعدلات المرتفعة للنمو السكاني لها تأثير سلبي على الاستثمار.

(1) ناظم محمد نوري الشمري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

2- التركيبة السكانية:

تؤثر الزيادة في معدلات نمو السكان تأثيرا سلبيا على التركيب العمري للسكان، حيث تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان في سن العمل. و هو ما يؤدي إلى تدني مستوى ادخار فئة السكان الفاعلين اقتصاديا، بسبب إعالتها للفئة المستهلكة في المجتمع. كما أن مستويات الادخار الحكومي ستنخفض، نتيجة الإنفاق الكبير من قِبَل الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية لفئة السكان الذين هم تحت سن العمل، مما ينعكس على المبالغ المستثمرة. و تؤثر التغيرات الحاصلة في تركيب السكان الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة، تأثيرا سلبيا على حجم الادخار ومن ثم على الاستثمار، لأن عملية تأهيل العمالة المنتقلة من الريف إلى المدينة تتطلب استثمارات كبيرة، مما يؤثر على حجم الفائض الاقتصادي المتحقق في القطاعات الإنتاجية. كما أن انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى الصناعة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في هذا القطاع، و في نفس الوقت تحتاج العمالة المنتقلة إلى موارد إضافية لإسكانها و إعالتها لحين تأهيلها، و هو ما يؤثر سلبا على الموارد الموجهة للاستثمار، و بالتالي على عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مستوى الأرباح

تدل الوقائع المشاهدة، أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية، تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعـر الفائدة. فعندما يكون الدخل الوطني مرتفعا ـ و الطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك ـ يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، و على العكس في حالة انخفاض الدخل الوطني و انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية تبعا لذلك، إذ يعزفون عن الإنفاق على الاستثمار. وهذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل الوطني. و يجدر بالذكر هنا أن أحد التفسيرات المقترحة لمثل هذه الدالة، هو العلاقة بين الدخل الوطني و التوقعات حول المستقبل. فعندما يكون النشاط في ميدان معين يدعو إلى التفاؤل، فإن رجال الأعمال قد يعتقدون أنه سيظل كذلك؛ و لما يكون سيئا فسينتابهم شعور بالتشاؤم. أما التفسير الآخر الذي يشيع الاعتقاد به على نطاق واسع، فهو يكمن في تأثير الأرباح على الاستثمار، إذ من المفترض أنه إذا لم تكن مؤسسات الأعمال قادرة، أو راغبة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، و ذلك عن طريق الأرباح المحتجزة وغير الموزعة بتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية. و هذا يعني أن هذا المصـــدر لأمـوال الاستثمار يتطلب – بطبيعة الحال – أن تحقق المؤسسة أرباحا، و من هنا تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار، مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح.[1]

[1] حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000 ، ص 52 .

رابعا: سعر الفائدة

يمول المشروع الاستثماري استثماراته الجديدة، إما عن طريق الاقتراض، أو عن طريق الموارد الذاتية. و في حالة اعتماده على الاقتراض، فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الأموال المستخدمة في الاستثمار. أما في حالة ما إذا اعتمد المشروع على موارده الذاتية في الاستثمار، فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة؛ أي أنه يمثل العائد الذي يضحي به المشروع في حالة استخدامه لموارده الذاتية للاستثمار في أصل جديد، بدل إيداعها في البنك وحصوله على فائدة مقابل ذلك. و لذلك يمكن أن نطلق على سعر الفائدة "تكلفة الاستثمار" سواء كان التمويل ذاتيا أم عن طريق الاقتراض. و مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، نتوقع أن توجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمار و سعر الفائدة، فكلما ارتفع هذا السعر كلما انخفض حجم الاستثمار والعكس صحيح. غير أن هذه العلاقة في الواقع ليست بمثل هذه البساطة. فقد ينخفض سعر الفائدة ولا يستطيع المشروع أن يحصل على مزيد من القروض لغرض الاستثمار، نظرا لعدم مقدرته على توفير الضمانات الكافية، التي تطلبها البنوك قبل أن تقرضه. كما يلاحظ في الواقع أن المشروعات كبيرة الحجم التي تعتمد على مواردها الذاتية في تمويل المشروعات الجديدة، لا تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات في سعر الفائدة، خاصة عند ما تكون معدلات الربحية للاستثمارات الجديدة مرتفعة. هذا في حين أن المشروعات صغيرة الحجم و التي تعاني عادة ندرة في الموارد الذاتية تكون أكثر تأثرا بالتقلبات في سعر الفائدة.[1]

خامسا: الكفاية الحدية للاستثمار

طالما أن المستثمر الخاص يسعى لتعظيم أرباحه، فإن معدل العائد على الاستثمار يعتبر من أهم العوامل المحددة له. فلا يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضا حتى يُقبل هذا المستثمر على الاستثمار، وإنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى أو يساوي سعر الفائدة. و هذا ما تقرره نظرية الكفاية الحدية للاستثمار و التي يرجع الفضل فيها للاقتصادي كينز. و الكفاية الحدية للاستثمار في أبسط تعريف لها "تمثل معدل العائد الصافي المتوقع من إضافة وحدة استثمار جديدة".[2]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص، ص 114 ، 115 .

[2] نفس المرجع، ص 115 .

سادسا: التوقعات

يحتاج رجل الأعمال الناجح، إلى أن يبذل قصارى جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، و تصرفه هذا ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، وتوقعات علمية مدروسة قصد تفادي الخطإ في التوقعات. ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطإ في توقعاته، فقد يعرضه ذلك لعواقب وخيمة على نشاطه الاستثماري. مثال ذلك أنه لو قرر عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمؤسسته، بينما يتوسع الطلب في السوق على منتجها، فإنه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر إلماما و دراية في بعد نظرهم. أما لو حدث العكس، فإن رجل الأعمال قد يثقل المؤسسة بمعدات رأسمالية غير مستخدمة في الإنتاج مما قد يفضي إلى فشلها في تحقيق الأرباح. و مما يُصعب التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل، وجود عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع بخلاف أعداد و دخول مستهلكي منتج المؤسسة، مثل التغير في السياسة الجبائية، أو التغير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة و منافسة، أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى أقل ربحية[1]... فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، و لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا. و أيا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

سابعا: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار، حيث أن زيادة معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما هو مقرر لها في الخطة الاقتصادية، يؤثر على حجم المدخرات وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة، ومن ثم يخفض معدل النمو الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب تخطيط الاستهلاك وترشيده، لتوجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والتراكم الرأسمالي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السياسة المالية، وخاصة السياسة الجبائية للقضاء على ظاهرة الاستهلاك الترفي لذوي الدخول المرتفعة، إضافة إلى الحد من استيراد السلع الكمالية وشبه الكمالية، لتوفير إمكانيات إضافية للمجتمع تمكنه من استيراد السلع الإنتاجية للاستمرار في تدعيم الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخول، وبالتالي زيادة الادخارات و الاستثمارات.[2]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 50، 51.
[2] ناظم محمد نوري الشمري، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

ثامنا: التقدم التكنولوجي

يأتي التقدم التكنولوجي بمخترعات وتجديدات، يترتب على استخدامها تخفيض تكلفة الإنتاج؛ وبالتالي رفع الكفاية الحدية للاستثمار. و لا شك أن استخدام هذه المخترعات و التجديدات، لا يمكن أن يتم في كثير من الحالات، إلا من خلال الاستثمار في الآلات والمعدات الحديثة. و تقوم بعض المشروعات التي ترغب في تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي تقوية مركزها التنافسي في السوق، بزيادة استثماراتها كي تدخل المخترعات والتجديدات المتعلقة بفنون الإنتاج الحديثة مسايرة للتقدم التكنولوجي، بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة السائد. كما قد يأتي التقدم التكنولوجي بمنتجات حديثة، تقتضي ضرورة إقامة استثمارات جديدة لأجل إنتاجها. ويحفز على ذلك ارتفاع مستوى الطلب على هذه المنتجات الحديثة وانخفاضه على المنتجات القديمة.[1]

المطلب الثاني: مصادر التمويل الأساسية للاستثمار

إن أساليب التمويل لأي شركة بصفة عامة، إما أن تكون عن طريق حقوق الملكية (أي زيادة أسهم رأس المال أو من خلال التمويل الذاتي) أو عن طريق الاستدانة (قروض مصرفية، أو سندات تصدر من خلال سوق المال).

و تنقسم مصادر التمويل وفقا لآجالها إلى مصادر قصيرة الأجل و أخرى طويلة الأجل كما يلي:[2]

أولا: مصادر التمويل قصيرة الأجل

يغطي التمويل قصير الأجل عادة فترة أقل من سنة، و يُعتمد عليه في ضوء الحاجة الموسمية للأموال طبقا لطبيعة النشاط. و هو بذلك يتميز عن استخدام مصادر التمويل طويلة الأجل، التي قد تؤدي إلى وجود أموال معطلة لمدد زمنية متفاوتة، مما قد يؤثر سلبا على الربحية. و يتميز التمويل قصير الأجل بأنه لا يتيح تدخلا أو تأثيرا من قبل الدائنين على الإدارة (إلا في حالات التعثر الواضحة)، و لكنه يهدد المؤسسة في حالة عدم توفر السيولة اللازمة لسداد هذا التمويل عند استحقاقه.

و تتمثل أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل في الائتمان المصرفي و الائتمان التجاري والدفعات المقدمة.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[2] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 53.

1- الائتمان المصرفي:

تستطيع المؤسسات الحصول على قروض من البنوك لفترة زمنية محدودة، و في هذه الحالة لا بد من تحديد نوع القرض و مدته، و سعر الفائدة التي يحملها البنك على المؤسسة، و طريقة سداده، و الضمانات المطلوبة سواء كانت ضمانا شخصيا أو عينيا، حتى يمكن تحديد تكلفة هذا النوع من الائتمان.

وتعتبر أسعار فوائد القروض المصرفية سواء الصناعية أو التجارية أو الخدمية أو الزراعية...إلخ، المحدد لتكلفة الائتمان المصرفي، و التي تمثل في نفس الوقت الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يجب أن يحصل عليه المستثمر. فلا ينبغي أن يقل معدل العائد على الاستثمار الواجب تحقيقه عن معدل الفائدة (تكلفة التمويل) وإلا يلغى المصدر، و يبحث المحلل المالي عن مصدر تمويل أفضل حتى يصل لمزيج تمويلي مناسب، تقل تكلفته عن معدل العائد المتوقع على الاستثمار، أو تكون على الأقل مساوية له.

2- الائتمان التجاري:

يعتبر الائتمان التجاري أحد صور التمويل قصير الأجل، الذي تحصل عليه المؤسسة من الموردين نظير الدفع المؤجل خلال فترة محددة. و يتمثل في البيع بالأجل إلى المشترين، و عادة ما يكون في شكل تسهيلات، تتعلق بتسهيل سداد قيمة المشتريات من السلع والمواد الأولية و المواد الخام، التي تحتاجها المؤسسة للتشغيل. و غالبا ما تعتمد المؤسسة الصناعية والتجارية على هذا النوع من التمويل في نشاطها، بالمقارنة مع استخدامها للأنواع الأخرى من التمويل قصير الأجل، و بصفة خاصة الائتمان المصرفي.

3- الدفعات المقدمة:

تحصل بعض المؤسسات على تمويل من العملاء، في صورة دفعات تحت الحساب بمجرد التعاقد، وقبل تسلمهم البضاعة المطلوبة بمدة تتحدد وفقا لطبيعة الصناعة. وينتشر استخدام هذا المصدر في الصناعات التي تتسم بطابع الإنتاج بالطلبية و في مجال المقاولات. و تعتبر الدفعات المقدمة، من أرخص مصادر التمويل على الإطلاق، ذلك أنها لا تضيف أية تكاليف على المؤسسة مقابل استخدامها هذه الأموال.

ثانيا: مصادر التمويل طويلة الأجل

تشكل مصادر التمويل طويلة الأجل، هيكل رأس المال و من هذه المصادر نجد الأسهم بنوعيها العادية و الممتازة، السندات، والديون (القروض متوسطة الأجل و طويلة الأجل)، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة. و يقع على عاتق الإدارة العليا لأي مؤسسة، مسؤولية الاختيار السليم لمصدر التمويل المناسب. و يتوقف اختيار مصدر التمويل المناسب على العديد من العوامل التي تختلف من مؤسسة لأخرى و في المؤسسة الواحدة من وقت لآخر و أهمها:

- درجة ملاءمة مصادر التمويل مع استخدامات هذه الأموال، فالتمويل الموسمي يعتمد أساسا على المصادر قصيرة الأجل، أما تمويل رأس المال العامل الدائم فيعتمد على المصادر طويلة الأجل.

- تكلفة التمويل، فمصدر التمويل المناسب هو الذي يُمَكن من زيادة العائد على الأموال المستثمرة، و يحقق أقل تكلفة، و يرتبط ذلك بالحصول على أسعار فائدة منخفضة.

- القدرة النقدية و السيولة المتاحة للمؤسسة لمواجهة التزاماتها المحددة في مواعيدها، تشجعها على توفير احتياجاتها المالية عن طريق الاقتراض.

- أثر مصدر التمويل على درجة السيطرة أو التحكم في الشركة وعلى إدارتها، فأصحاب السندات و الأسهم الممتازة ليس لهم صوت في إدارة الشركة، على عكس حالة إصدار أسهم عادية جديدة، والتي تعني وجود شركاء جدد.

- توقيت الحصول على الأموال، فاختيار الوقت المناسب الذي يُمَّكن من الحصول على الاحتياجات المالية بأقل تكلفة، أي بسعر فائدة منخفض يحقق وفورات ملموسة في تكلفة التمويل.

- الظروف الاقتصادية و ظروف التضخم، التي تنعكس على تكلفة التمويل، و بالتالي على مصدر الحصول على الأموال وعلى حجم التمويل، مثال ذلك ظروف العرض والطلب على الأموال في الدولة، معدل التضخم المتوقع، و معدل العائد على الأوراق المالية الحكومية.

و تتمثل مصادر التمويل طويلة الأجل بالخصوص فيما يلي:[1]

1- **حقوق الملكية**

تمثل حقوق الملكية أهم مصدر من مصادر التمويل للشركات، و تنقسم إلى رأس المال والتمويل الذاتي و الأسهم الممتازة.

أ. **رأس المال:**

يعتبر رأس المال، المصدر الأساسي للتمويل في بداية حياة المؤسسة، ويمثل أهم مصدر للتمويل طويل الأجل سواء بالنسبة للمشروعات الفردية، أو شركات الأشخاص. ففي حالة المشروع الفردي يقدم مالكه رأس المال بكامله، أما بالنسبة لشركات الأشخاص و الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فالشركاء يساهمون في تقديم رأس المال كل حسب حصته المقررة. و بالنسبة لشركات المساهمة - التي تعتبر الأكثر قدرة على تجميع رؤوس الأموال - يوزع رأس المال على عدد من الحصص المتساوية لا تقل كل منها عن قيمة معينة. و يطلق علي هذه الحصص "الأسهم العادية"، وقد يتم عرضها للبيع لأشخاص وشركات محددة، و هو ما يعرف بالطرح الخاص، أو لجمهور غير محدد سلفا فيما يعرف بالطرح العام.

و السهم العادي، هو في الواقع مستند ملكية له قيمة اسمية، و قيمة دفترية، و قيمة سوقية. و تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، و عادة ما يكون منصوصا عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية - التي لا تتضمن الأسهم الممتازة و لكنها تتضمن الاحتياطيات

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

و الأرباح المحتجزة- مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. و أخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق المال، و قد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية.

و للأسهم العادية مجموعة من المزايا و العيوب، و تتمثل مزاياها في:

- الحق في نقل الملكية سواء بالبيع أو بالتنازل بسهولة و في وقت قصير.
- حق الحصول على نصيب من الأرباح المقررة على الفترة.
- تحمل مسؤولية محددة بحصة حامل السهم في رأس مال الشركة.
- حق التصويت في الجمعية العمومية.
- حق الأولوية في شراء الأسهم الجديدة.
- حق التفويض.

و تتمثل عيوب السهم العادي، في عدم جواز رجوع حامل السهم على الشركة المصدرة لاسترداد قيمته، و إنما يضطر إلى عرضه للبيع في سوق المال. كما أنه في حالة إفلاس الشركة المصدرة، ليس هناك ما يضمن تمام استرداده للقيمة التي سبق له أن اشترى بها السهم، سواء عند إصداره أو عند السوق الثانوية (سوق التداول). كذلك فإنه ليس من حق حامل السهم العادي، المطالبة بجزء من أرباح الشركة طالما لم تقرر جمعيتها العمومية توزيع أرباح.

و في ما يخص الشركة المصدرة، تمثل الأسهم العادية أحد أهم مصادر التمويل طويلة الأجل الدائمة، و تنطوي على العديد من المزايا، من ضمنها عدم الإلزام بإجراء توزيعات- حتى في السنوات التي تحقق الشركة فيها أرباحا - بالإضافة إلى أن إصدار المزيد من الأسهم العادية، يقلل من الاعتماد على الأموال المقترضة من البنوك.

ب. التمويل الذاتي:

يقصد بالتمويل الذاتي، تمويل الاحتياجات الاستثمارية للشركة، باستخدام الأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تراكمت خلال ممارسة النشاط الخاص بالشركة، و لم يتم توزيعها على المساهمين؛ مع ملاحظة أنه يجب أن يكون هناك توازن بين سياسة التوزيع و احتجاز الأرباح ـ مراعاة لرغبات المساهمين ـ في المديين القصير والطويل. فسياسة التوسع في التوزيع النقدي تعني انخفاض القدر المحتجز لاعتبارات النمو المستقبلية، و بالتالي انخفاض معدل النمو المتوقع، و من ثم انخفاض سعر أسهم الشركة في السوق على المدى الطويل. و في الوقت نفسه يجب التأكد من أن الإدارة، ستتمكن من استثمار الأرباح المحتجزة بمعدل عائد أعلى من المعدل الذي يمكن للمساهم أن يحققه، من خلال فرص استثمارية أخرى مماثلة في درجة المخاطر.

ج. الأسهم الممتازة:

هي أحد مصادر التمويل الخارجية المهمة، التي تعتمد عليها الشركات في بعض الأحيان، لتوفير قدر محدد من التمويل بشروط تتوافق و رغبة الشركة المصدرة لها. و يتعين طبقا للقواعد والأحكام الخاصة بإصدار هذا النوع من الأسهم، أن يكون النظام الأساسي للشركة عند تأسيسها قد تضمن ما يفيد بجواز إصدار أسهم ممتازة بكافة شروطها و امتيازاتها. و السهم الممتاز يشترك مع السهم العادي في كونه جزءا من حقوق ملكية الشركة، و يتماثل معه في أن له قيمة اسمية و قيمة سوقية، غير أن السهم الممتاز لا يتمتع بنصيب في الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة. و من ثم فإن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة، تتمثل في قيمتها كما تظهر في سجلات الشركة مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة. أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز هي ذاتها القيمة الاسمية له؛ و لحامله أولوية أو امتياز على حملة الأسهم العادية في الحصول على حقوقه عند التصفية، و في التوزيعات الممتازة، التي تتحدد بنسبة مئوية ثابتة تسدد سنويا من صافي ربح الشركة قبل إجراء التوزيعات على الأسهم العادية.

وعلى هذا يمكن النظر إلى الأسهم الممتازة باعتبارها مصدرا للتمويل، يمزج بين الأسهم العادية والدين، فيشبه الأولى في كونه جزءا من رأس المال، و يشبه الأخير في أنه يرتب التزاما على الشركة واجب السداد في حالة تحقيق الأرباح.

2- الديون:

تنقسم الديون طويلة الأجل بصفة عامة، إلى قروض مصرفية و سندات.

أ. القروض المصرفية:

من الأعمال التي تقوم بها البنوك في عمليات الاستثمار، تجميع المدخرات والأموال الفائضة لدى المؤسسات، أو الأفراد، ومنحها لأصحاب المشاريع، لهدف تمويلها أو التوسع في القائمة منها. وبذلك فالبنوك تلعب دور الوسيط بين أصحاب الأموال أو المدخرين و أصحاب المشاريع.

ب. سندات الشركات:

تمثل السندات تعاقدا على الإقراض و الاقتراض بين طرفين، هما مصدر السند (المقترض)، ومشتري السند (المقرض). و يتعهد المقترض من خلال عقد السند بالالتزامات التالية:

- أن يسدد لحامل السند كامل القيمة الاسمية له في تاريخ الاستحقاق.
- أن يسدد عائدا دوريا لحامل السند في مواعيد محددة، و بمعدل معين يتم الاتفاق عليه كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسند.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار

تتنافس دول العالم اليوم على توطين الاستثمارات الأجنبية، وهي في سبيل ذلك تحاول خلق مناخ استثماري ملائم يشجع المستثمر المحلي، و يجذب المستثمر الأجنبي. فماذا يقصد بمناخ الاستثمار و ما هي مقوماته؟.

أولا: تعريف مناخ الاستثمار

في الواقع هناك عدة تعار يف للمناخ الاستثماري، سنكتفي هنا بذكر اثنين منها.

1- التعريف الأول:

يمكن تعريف مناخ الاستثمار بوصفه مفهوما شاملا "ينصرف إلى مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع والظروف القانونية والتنظيمات الإدارية".[1]

2- التعريف الثاني:

"يقصد بمناخ الاستثمار، مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، و الاقتصادية، وكفاءة و فعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة و مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع الاستثمارات المحلية".[2]

ثانيا: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري على جملة من المقومات، نذكرها كما يلي:[3]

1- المناخ السياسي و الأمني:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري، فعدم توافر الاستقرار السياسي و الأمني يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، و بالتالي خفض معدلات الاستثمار، و يُفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا.

---

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 ، ص 129.

[3] نفس المرجع، ص ، ص 129، 130.

و يتأثر المناخ السياسي والأمني بنمط النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا، وبدرجة الوعي السياسي، من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية، بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة وعيها السياسي و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2- المناخ الثقافي و الاجتماعي:

يشتمل المناخ الثقافي والاجتماعي على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع، وإمكانية تكامله، ومن هذه العوامل، دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة، و درجة الوعي بمقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تعاون و تفهم أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية، إضافة إلى درجة الوعي الصحي و حالة التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3- المناخ الاقتصادي:

يتأثر المناخ الاقتصادي بحجم الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد، و بالبنية التحتية المتوفرة و مدى صلاحيتها. كما أن مرونة السياستين المالية و النقدية و ما توفرانه من تحفيزات، و درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وحجم القيود المفروضة على رأس المال المستثمر، تعتبر كلها عوامل مؤثرة على المناخ الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات و التسهيلات الائتمانية للمستثمر؛ و درجة الحماية المتبعة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح، ومدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم.

4- حجم السوق واحتمالات النمو:

يعتبر حجم السوق من العوامل المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي، إذ يعمل كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع على زيادة تدفقه. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نذكر:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي، باعتباره مؤشرا للطلب الجاري.
- عدد السكان، إذ يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و لاحتمالات نموه في المستقبل.

5- الإطار القانوني و التنظيمي المناسب:

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد طويل، دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين. و تتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في نظام الضرائب، قانون الجمارك، قانون العمل، النظام القضائي، القانون التجاري...[1]

---

[1] دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية: العشرية (1988 - 1998)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2001، ص 75.

المبحث الثالث

الاستثمار في النظرية الاقتصادية

المطلب الأول: علاقة الاستثمار بالادخار، الدخل و سعر الفائدة

أولا: الاستثمار و الادخار (L'investissement et l'épargne):

من الضروري فهم العلاقة التي تربط بين الاستثمار و الادخار، فقد يبدو الاستثمار و الادخار أمرا واحدا في علاقتهما بالدخل الوطني، أو بالناتج الوطني، ومع ذلك يمكن التمييز بينهما. يرى كينز أن الادخار يساوي الاستثمار؛ حيث يعرف الادخار بأنه "يعادل حصيلة المبيعات الكلية مطروحا منها حصيلة مبيعات السلع الاستهلاكية". أما الاستثمار فهو "قيمة الناتج الحالي من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية" و طبقا لهذا المفهوم نجد أن الادخار و الاستثمار يتحددان كما في المعادلتين التاليتين: الادخار= الدخل – الإنفاق على الاستهلاك؛ الاستثمار= الناتج ـ الناتج من السلع الاستهلاكية؛ وبما أن الدخل يساوي الناتج، والإنفاق على الاستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية فإن هذا يؤدي إلى تساوي الادخار و الاستثمار. [1]

أما بخصوص التفريق بين الاستثمار و الادخار، باعتبار أن علم الاقتصاد لا يتعامل فقط مع كميات اقتصادية محاسبية، ولكنه يتعامل بالدرجة الأولى مع وحدات اقتصادية لها سلوك اقتصادي. و بصفة عامة فإن الوحدات التي تقوم بالادخار تختلف عن الوحدات التي تقوم بالاستثمار. و يمكن القول إنه يوجد قطاعان هما قطاع العائلات، و قطاع المؤسسات. فقطاع العائلات يستخدم جزءا من دخله للحصول على سلع استهلاكية، و الجزء الباقي يمثل ادخار هذه العائلات. أما قطاع المؤسسات، فيقوم بالاستثمار لارتباط هذا الأخير بعملية بالإنتاج؛ و نظرا لحاجة المؤسسات إلى الاقتراض من العائلات للقيام بالاستثمار، فإنه يقال عادة بأن الادخار يمول الاستثمار. و يختلف سلوك العائلات من حيث الدوافع في تحديد حجم ادخارها واستهلاكها، عن الدوافع التي تحكم المؤسسات في تحديد حجم استثماراتها؛ لذلك فإن التفرقة بين الادخار والاستثمار أساسية، لأن الاعتبارات التي تؤثر في عملية الادخار تختلف عن الاعتبارات المؤثرة في قرار الاستثمار، على أن هذا لا يمنع من أن هناك دائما مساواة بين المدخرات و الاستثمارات المحققة.[2]

---

(1) بوغزالة محمد نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 13.
(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

و حسب الكلاسيك فإن الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار و تابع له. بينما يرى كينز أن الادخار يلي الاستثمار و يكون تابعا له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.[1]

ثانيا: الدخل و علاقته بمضاعف الاستثمار

يختلف الإنفاق الاستثماري عن الإنفاق الاستهلاكي، بكونه أكثر تقلبا تبعا لتقلبات الحالة الاقتصادية؛ و السبب الرئيسي لذلك هو اختلاف العوامل السلوكية في كل من الإنفاقين. فالإنفاق الاستهلاكي يعتمد بالدرجة الأولى على العادات الاستهلاكية للإنسان، التي تتكون لديه بتأثير عوامل اجتماعية و فيزيولوجية واقتصادية بمرور الزمن. و هذا ما يجعلها أقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية، إذ لا تتغير إلا بعد مرور فترة زمنية تسمح للإنسان بالتأقلم. فإذا تغير الدخل الحقيقي للفرد ارتفاعا أو انخفاضا، فإنه لا يغير عاداته الاستهلاكية إلا بعد مرور فترة زمنية كافية، لجعله يتكيف مع المستوى الجديد لدخله؛ مقارنة بذلك لا يعتمد سلوك المستثمر في اقتصاد السوق على العادات الإنسانية أو الحاجات الفيزيولوجية، و إنما يتأثر بالدرجة الأولى بالربحية المتوقعة من إنفاق أي مبلغ في المجالات الاستثمارية. فإذا كان المناخ الاقتصادي والسياسي في البلد يدعو للتفاؤل بالنسبة لربحية الاستثمارات، فإن ذلك يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم. وبالعكس إذا كانت التوقعات المستقبلية بالنسبة للوضع الاقتصادي تدعو للتشاؤم، فإنها تنعكس بشكل مباشر على خطط رجال الأعمال الاستثمارية.[2]

بعد هذه المقدمة، سنتعرف على مفهوم المضاعف، إذ يعرف بأنه "العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأولي ليحقق زيادة كلية في الدخل".[3]

و يترجم التعريف السابق في العلاقة التالية: $\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta I$، حيث ΔY: تمثل الزيادة في الدخل الوطني الناجمة عن الزيادة في الاستثمار و $\frac{1}{1-b}$ يسمى مضاعف الاستثمار.

---

(1) عبد القادر بابا ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 244.

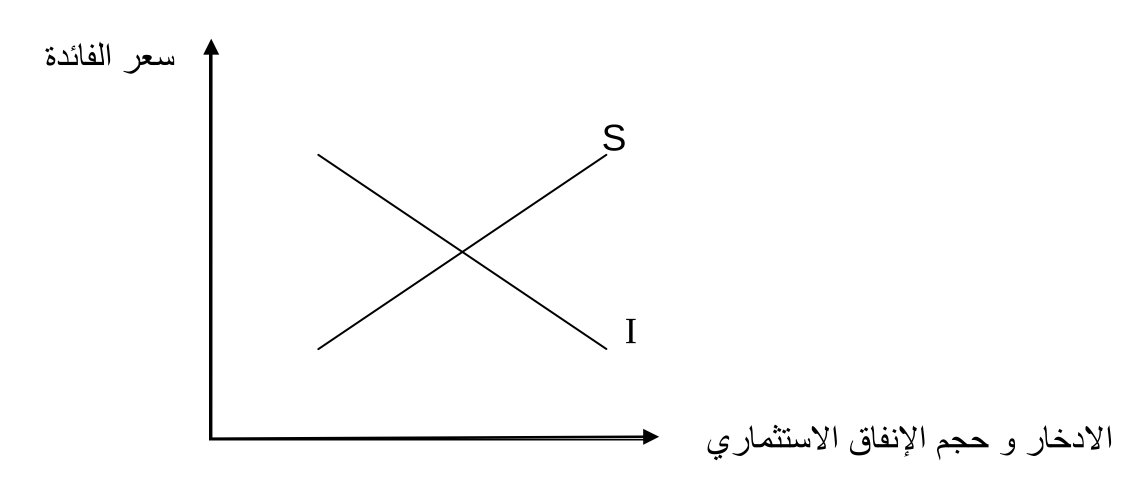
(3) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، تعريب عبد الفتاح عبد الرحمن،عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 277.

ثالثا: الاستثمار و سعر الفائدة:

من المعروف أن الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي أو قطاع الأعمال؛ الذي يتكون من وحدات مقترضة عادة، إذ يندر أن يعتمد الاستثمار في الاقتصاد الحديث على مصادر الأموال الذاتية فقط، نظرا لضخامة حجم الاستثمار من جهة و عدم كفاية هذه المصادر من جهة أخرى. وتنص النظرية الكلاسيكية، على وجود علاقة عكسية، بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة؛ وتستند في ذلك إلى نظرية تكوين رأس المال، إذ أن مفهوم الاستثمار الحقيقي هو عبارة عن عملية يتكون من خلالها رأس المال بتراكم السلع الإنتاجية، كالأبنية و الماكنات والمعدات وجميع ما تتكون منه الهياكل التحتية. لذلك فإن سلوك الإنفاق الاستثماري يعتمد على ما يحصل لإنتاجية هذه السلع في عملية تراكمها من جهة، و على تكلفة تمويل الإنفاق الاستثماري من جهة أخرى.[1]

فبالنسبة لإنتاجية رأس المال، تفترض النظرية الكلاسيكية أن الإنتاجية الحدية لرأس المال، لابد وأن تبدأ بعد نقطة معينة بالانخفاض مع استمرار تراكم رأس المال، مع بقاء العوامل الإنتاجية الأخرى ثابتة كالتكنولوجيا و عنصر العمل و الأرض. و يتمثل انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، في انخفاض نسبة العائد على المشروعات الاستثمارية. و إذا جمعنا جانبي العرض و الطلب، نحصل على نقطة التوازن التي بموجبها يتقرر مستوى سعر الفائدة و حجم الاستثمار التوازني كما هو مبين في الشكل التالي:

<u>الشكل(2): مستوى سعر الفائدة و حجم الاستثمار التوازني</u>



المصدر:عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 303.

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 303 .

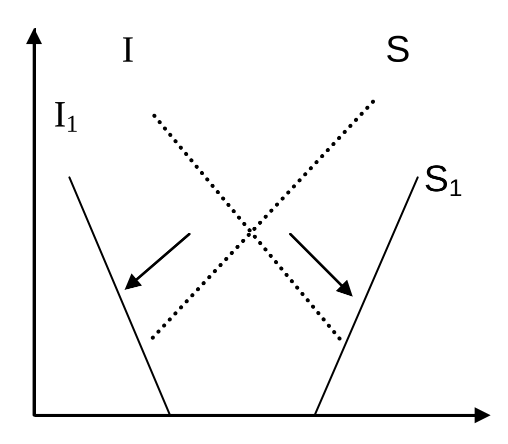
حيث يمثل المنحنى (I) الطلب على الأموال لأغراض الاستثمار و يمثل المنحنى (S) عرض الادخار و يتحقق التوازن في نقطة تقاطعهما. ورغم أن سعر الفائدة قد يتغير أو ينحرف عن مستوى التوازن صعودا أو هبوطا، فقد اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة في السوق، يتجه دوما نحو المستوى الذي يحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار. فإذا ارتفع سعر الفائدة أعلى من سعر التوازن، فإن حجم الادخار سيكون أكبر من الطلب لأغراض الاستثمار، مما يجعل المدخرين يَقبلون بسعر فائدة أقل؛ فينخفض تدريجيا إلى أن يعود إلى مستوى التوازن. وكذلك الحال بالنسبة لانخفاض سعر الفائدة عن سعر التوازن، حيث يحصل عجز في حجم الادخار ويكون الطلب عليه أكبر مما هو معروض منه، فيميل سعر الفائدة نحو الارتفاع باتجاه سعر التوازن.

- **<u>تقييم النظرية الكلاسيكية:</u>**

- لقد افترضت النظرية الكلاسيكية، أن سعر الفائدة هو المتغير المستقل الوحيد، الذي يؤثر على حجم الادخار و الاستثمار. و لكن الدراسات الإحصائية أظهرت بأن الدخل مثلا، هو أكثر أهمية من سعر الفائدة في التأثير على الادخار. كما أن توقعات المستثمرين لعوائد الاستثمار المستقبلية قد تكون متشائمة؛ بدرجة تجعل هذه العوائد المتوقعة أقل من سعر الفائدة السائد.

- بأخذ جميع العوامل المؤثرة في الادخار و الاستثمار بعين الاعتبار، يصبح من غير المنطقي افتراض أن سعر الفائدة كفيل بتحقيق التوازن بينهما، كما افترض الكلاسيك. حيث يمكن في هذه الحالة أن لا يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تساوي الادخار مع الاستثمار؛ و ذلك عندما يكون الأول أكبر من الأخير. أي أن منحنى الادخار لا يتقاطع مع منحنى الاستثمار عند مستوى موجب للفائدة كما هو مبين في الشكل التالي:

<u>الشكل (3): إمكانية عدم توازن الاستثمار و الادخار في النظرية الكلاسيكية</u>



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 307.

و تتحقق مثل هذه الحالة في فترات الكساد الاقتصادي، عندما يطغى التشاؤم على توقعات المستثمرين و المدخرين، فالمستثمر لا يتوقع عوائد مجزية لاستثماراته، فينتقل منحنى الاستثمار إلى جهة اليسار من (I) إلى (I_1). و المدخر لا يتوقع ضمان عمله في المستقبل، فيدخر أكثر لمواجهة أي انخفاض في دخله مستقبلا، فينتقل منحنى الادخار من (S) إلى (S_1). و بالتالي لا يتقاطع المنحنيان عند مستوى موجب للفائدة مهما انخفض سعرها.

و سعر الفائدة بحسب الكلاسيك ظاهرة عينية أو حقيقية، وهو عبارة عن"مكافأة الامتناع عن الاستهلاك". أما كينز فقد اعتبر سعر الفائدة من الظواهر النقدية، وهو عبارة عن"ثمن التخلي عن السيولة"، و يتحدد بعاملين هما عرض النقود و الطلب عليها(1)؛ و يرى في انخفاض معدل الفائدة، و في إلغائها كليا على المدى الطويل، أحد شروط نمو الاستثمارات الرأسمالية؛ فالطريق الأمثل للقضاء على مصاعب الرأسمالية حسب رأيه، أن يأخذ المستثمرون ـ المقبلون على المشاريع الاستثمارية ـ في الحسبان المقارنة بين الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال.

و سندرس في المطلب الموالي بشيء من التفصيل، العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة و دورهما في مساعدة المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار.

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

نفترض **أن** شخصا ما يرغب في شراء سند معين. فقبل أن يقرر شراءه سوف بحسب القيمة الحالية لتيار الدخل الخاص به و يقارنها بتكلفته، حيث يكون شراؤه مربحا إذا كانت هذه القيمة أكبر من تكلفته، وعلى العكس إذا كانت أقل. إن قرار الاستثمار في المصانع مثلا، يتضمن نفس النوع من التحليل، فالمستثمر المحتمل يجب أن يحسب القيمة الحالية لتيار الدخل المصاحب للمشروع الاستثماري و يقارنها مع تكلفته. ومع ذلك فإن العملية تبدو أكثر صعوبة هنا بسبب حالة عدم التأكد التي تصاحب المشروع الاستثماري(2).

و في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، يلعب معدل الفائدة السوقية دورا هاما؛ إذ تتم مقارنته بالكفاية الحدية لرأس المال. وفيما يلي نتعرف على القيمة المتوقعة لمبلغ حالي، والقيمة الحالية لمبلغ متوقع، إضافة إلى الكفاية الحدية لرأس المال.

(1) ناظم محمد نوري الشمري ، و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.
(2) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة، ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 173 .

أولا: القيمة المتوقعة لمبلغ حالي:

لنفرض أن شخصا ما أقرضك مالا مقداره S_0 بفائدة سنوية قدرها Γ. إن هذا الشخص يمكنه الحصول على المبلغ التالي في نهاية السنة الأولى:[1]

$S_1 = S_0 + S_0 . \Gamma$ حيث S_0 تمثل المبلغ الأصلي.

و يمكنه الحصول على المبلغ التالي في نهاية سنتين:

$S_2 = S_1 + S_1 . \Gamma$ و بالتعويض عن S_1 نجد:

$$S_2 = S_1(1 + \Gamma) = S_0(1 + \Gamma)(1 + \Gamma) = S_0(1 + \Gamma)^2$$

بشكل عام، يمكنه الحصول على المبلغ التالي في نهاية السنة n:

$$S_n = S_0(1 + \Gamma)^n$$

ثانيا: القيمة الحالية لمبلغ متوقع

تسمح الصيغة المتوصل إليها أعلاه بالربط بين قيمة أي مبلغ S_0 في الفترة الحالية و قيمته في أي تاريخ مستقبلي، و بالتالي فإن القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي S_n بعد n سنة هي:

$$S_0 = \frac{S_n}{(1 + \Gamma)^n}$$

Γ : يعبر هنا عن معدل التحديث (Taux d'actualisation)

ثالثا: الكفاية (الإنتاجية) الحدية لرأس المال

لقد أشار كينز في مؤلفه الشهير "النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد" إلى فكرة الإنتاجية الحدية لرأس المال، بقوله إن المنظم أو رجل الأعمال لن يقدم على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية أو الإنتاجية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة. أما إذا كان معدل الفائدة أعلى من الإنتاجية الحدية لرأس المال فمن الواجب الإحجام عن الاستثمار. و يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها: "عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال و مجموع القيم الحالية لعوائده".[2]

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 171، 172.
[2] نفس المرجع، ص، ص 174، 175.

فإذا فرضنا أن آلة سوف تعطي عوائد مستقبلية سنويا عن طريق تشغيلها و بيع حصيلة إنتاجها، ولتكن هذه العوائد :

$R_1, R_2, ... R_n$

حيث R_1 يمثل العائد من تشغيل الآلة في السنة الأولى

و R_2 يمثل العائد من تشغيل الآلة في السنة الثانية

....

و R_n يمثل العائد من تشغيل الآلة في السنة n.

و لحساب الكفاية الحدية لرأس المال نحسب معدل الخصم (الحسم) الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساوية إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة.

فإذا فرضنا أن P_K تمثل رأس المال، و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال، تكون لدينا المعادلة التالية:

ثمن رأس المال P_K = القيم الحالية للعوائد المتوقعة المخصومة

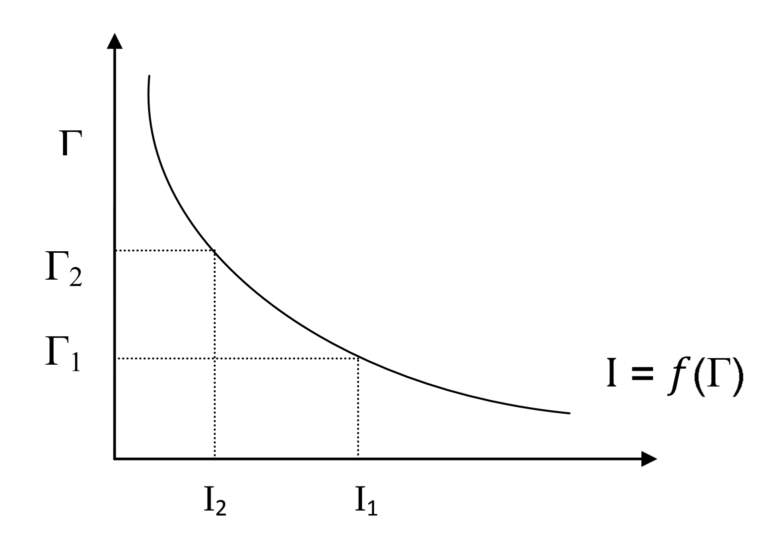
$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + ... + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

فإذا أعطينا قيما لـ: P_K , R_1 , R_2 , ...R_n أمكننا حساب (e)، أي الإنتاجية الحدية لرأس المال. فإذا كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال أي معدل العائد على رأس المال أكبر من معدل الفائدة السائد($e > \Gamma$) فإنه يفضل الاستثمار، و يستمر ذلك حتى تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة. أما إذا كان ($e < \Gamma$) فإنه يجب التوقف عن الاستثمار.

يتضح مما سبق أن الميل للاستثمار يتوقف على كون سعر الفائدة السائد أصغر من الإنتاجية الحدية لرأس المال. لذلك درج الكثير من الاقتصاديين على كتابة دالة الاستثمار بالصيغة التالية: $I = f(\Gamma)$

و بما أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتناقص مع تزايد حجم الاستثمارات، فإننا نتوقع أن تكون العلاقة بين الاستثمار و معدل الفائدة عكسية. و على ضوء هذه العلاقة تمثل دالة الاستثمار كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (4): دالة الاستثمار



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 176.

رابعا: بعض محددات قرار الاستثمار

في البداية نطرح السؤال التالي: ما هو الدافع وراء الإنفاق الاستثماري؟

تتلخص الإجابة أساسا، في أن المستثمرين لن يقدموا على الاستثمار، إلا إذا توقعوا الحصول على أرباح. أي إذا كانت الإيرادات أكبر من التكاليف بحيث تتحقق العلاقة التالية:

$\pi = R_T - C_T$ حيث π: الربح، و R_T: الإيرادات الكلية، و C_T: التكاليف الكلية. و لهذا يمكن القول بأن اتخاذ قرار استثماري معين يتحدد بدراسة العوامل الأساسية التالية:[1]

1- العوائد(الإيرادات):

يعرف العائد على أنه المبالغ النقدية التي يتحصل عليها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية، وتتحدد هذه العوائد بـ:

- مدى زيادة أو نقصان حجم المبيعات، و بمدى اتساع و ضيق نطاق السوق.
- حالة الانتعاش أو الركود الاقتصادي، حيث يزداد الطلب في فترة الانتعاش مما يتطلب زيادة الاستثمار. أما في حالة الركود و التي ينقص فيها الطلب على السلع و الخدمات، فلا تكون هناك حاجة لزيادة الاستثمار.

[1] بريبش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

2- التكاليف:

تعتبر تكاليف الإنتاج المحدد الثاني لمستوى الاستثمار، سواء تعلق الأمر بالتكاليف الثابتة أو المتغيرة، كتكلفة المواد الأولية و الوسيطة، أو تكلفة الاقتراض كمعدل الفائدة...إلخ.

3- التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي:

ففي حالة التفاؤل بالوضع الاقتصادي تزداد المشاريع الاستثمارية، و يحدث العكس في حالة التشاؤم، حيث يؤدي الانكماش إلى تقلصها.

4- مصادر التمويل:

يعتبر توفر مصادر للتمويل، مثل سهولة الحصول على القروض المصرفية عاملا مهما في تشجيع الاستثمار، و يحدث العكس في حالة صعوبة التمويل المصرفي أو ضعف مصادر التمويل الأخرى.

المطلب الثالث : نظريات الاستثمار

أولا: نظرية المسارع (المعجل)

إن نظرية الاستثمار، التي تهتم بالاستثمار المُحدَث بواسطة التغيرات في مستوى الدخل (الناتج)، تسمى بنظرية المعجل أو المسارع، و تقوم هذه النظرية على فرضيتين هما:

- عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة.
- نسبة رأس المال إلى الناتج ثابتة.

و يمكن توضيح المسارع كما يلي:[1]

إن مخزون رأس المال، الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما، هو محدد بالعلاقة: $K_t=\alpha Y_t$

حيث العدد α يمثل نسبة رأس المال (K) إلى الناتج (Y) في الفترة (t)، و يسمى أحيانا معامل التسارع أو معامل رأس المال وهو ثابت ويساوي تقريبا 3 في الدول المتقدمة، وتتراوح قيمته بين 9 و 12 في الدول النامية.

و إذا اعتبرنا فترتين، يكون لدينا: $K_t=\alpha Y_t$ ، $K_{t-1} = \alpha Y_{t-1}$

و يكون إذاً التغير في مخزون رأس المال: $K_t - K_{t-1} = \alpha Y_t - \alpha Y_{t-1} = \alpha (Y_t - Y_{t-1})$

و نعلم أن التغير في مخزون رأس المال هو الاستثمار الصافي I_{Nt}

[1] عمر صخرى، مرجع سبق ذكره، ص، ص 178 ، 179.

تصبح العلاقة كالتالي : $I_{Nt}= K_t – K_{t-1} = \alpha (Y_t – Y_{t-1}) =\alpha \Delta Y$

و هي تشير إلى أن I_{Nt} دالة تابعة للتغير في مستوى الدخل الوطني. و يجب أن نلاحظ هنا إهمالنا لاستثمار التعويض، مع العلم أنه يلعب كذلك دورا في تغيرات الناتج. فلو لم يتم استثمار التعويض لانخفض حجم مخزون رأس المال بسبب الاهتلاك، و لانخفض بالتالي حجم الناتج.

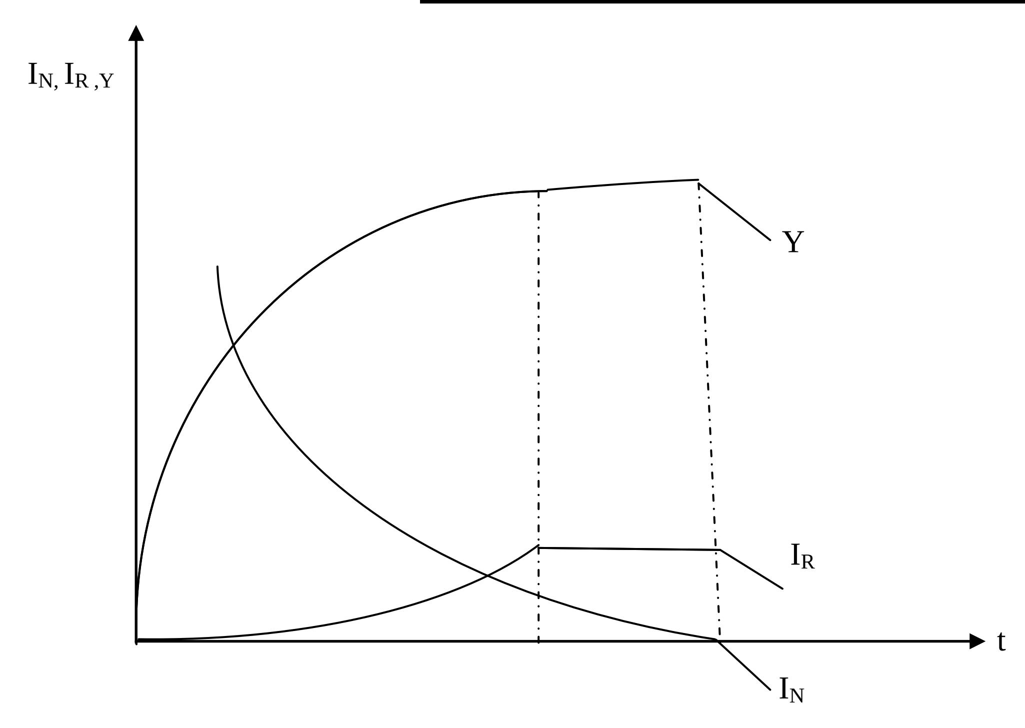
و فيما يلي [1] ندخل هذا العنصر في الحسبان:

فإذا فرضنا للتبسيط، أننا نستخدم طريقة الاهتلاك الخطية، فإن الاهتلاك يمثل نسبة معينة من مخزون رأس المال، و لتكن (δ %)؛ يكون بالتالي استثمار التعويض : $I_{Rt} = \delta K_{t-1}$ و باستبدال k_{t-1} بقيمته يصبح لدينا: $I_{Rt} = \alpha .\delta Y_{t-1}$ و نعلم أن: $I_{Gt} =I_{Nt} + I_{Rt}$ حيث I_{Gt} هو الاستثمار الإجمالي.

و بالتعويض عن I_{Nt} و I_{Rt} نجد : $I_{Gt} = \alpha (Y_t – Y_{t-1}) + \alpha .\delta Y_{t-1}$

لنوضح العلاقة السابقة هندسيا كما في الشكل التالي:

الشكل (5): التمثيل البياني للدخل،الاستثمار الصافي و استثمار التعويض



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 211.

---

[1] محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص، ص 211،212.

نستنتج من العلاقة السابقة أنه كلما قل تغير الدخل، قل الاستثمار الصافي، و عندما ينتهي الدخل من الارتفاع، ينعدم الاستثمار الصافي. و يستمر كذلك طالما بقي الدخل على نفس المستوى. أما استثمار التعويض فإنه يرتفع كلما ارتفع مخزون رأس المال المترتب عن الاستثمار الصافي، و لكن بشكل متناقص؛ و يبقى ثابتا (موجبا) عندما يثبت مستوى الإنتاج. يترتب على ذلك أن الاستثمار الإجمالي يكون موجبا طالما لم يدخل الاقتصاد في مرحلة الأزمة، بخاصة مرحلة الكساد و الانكماش، حيث ينخفض الإنتاج إلى مستوى ضعيف، مما يؤدي إلى استثمار صافي سالب، و هو ما يدل على أنه لم يعوض حتى الاهتلاك، الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص طاقات الإنتاج .

- انتقادات لنظرية المسارع:

لقد واجهت نظرية المسارع في صيغتها الأولية انتقادات أهمها:[1]

- افتراضها عدم وجود طاقة عاطلة، و لكن في الواقع العملي، إذا كانت هناك بعض التجهيزات و المعدات غير المستعملة، فإنه يمكن التوسع في الإنتاج بدون زيادة مخزون رأس المال، و بذلك تصبح العلاقة بين الاستثمار و التغير في الناتج غير سارية المفعول.

- افتراضها أن نسبة رأس المال إلى الناتج ثابتة، غير أنه في الواقع العملي، تعتبر هذه النسبة غير ثابتة؛ فيمكن مثلا زيادة إنتاجية آلة ما باستعمالها مدة أطول.

- تفترض نظرية المسارع، أن مفعول المسارع مباشر و فوري، أي أنه عندما يزداد الطلب بنسبة معينة (نتيجة لزيادة الدخل مثلا) فإن المنتجين يسعون إلى زيادة إمكانيات الإنتاج في الحال. في حين أن عملية اتخاذ هذا القرار تعتمد على عوامل كثيرة، منها مدى توفر التجهيزات الرأسمالية في السوق، تكلفة هذه التجهيزات، و مدى توفر الأموال اللازمة لشرائها...إلخ.

و يستنتج من ذلك أن أثر المسارع ليس مباشرا و إنما يتطلب فترة زمنية معينة. وفقا لهذه الانتقادات و غيرها، تطورت نماذج أكثر مرونة لنظرية المسارع. فبخلاف النموذج الخاص بنظرية المسارع في صيغتها الأولية، فإن النماذج الأكثر مرونة، تفترض وجود فرق بين رصيد رأس المال المرغوب و الفعلي، يزول خلال عدد من السنوات و ليس في الفترة الواحدة القصيرة، و أكثر من هذا تفترض أن رصيد رأس المال المرغوب K^* يتحدد بالاعتبارات المتعلقة بالأجل الطويل. و كنتيجة لذلك فإن:[2]

$$K_t - K_{t-1} = \lambda (K^* - K_{t-1}) \quad (0 < \lambda < 1)$$

حيث K_t : رصيد رأس المال الفعلي في الفترة t.

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 180.
[2] مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 179،180.

K_{t-1} : رصيد رأس المال الفعلي في الفترة t-1.

K^* : رصيد رأس المال المرغوب.

λ معامل ثابت بين الصفر و الواحد الصحيح.

و تبين المعادلة أن التغير الفعلي في رصيد رأس المال، من الفترة t-1 إلى الفترة الزمنية t، يساوي جزءا من الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب في الفترة الزمنية t و رصيد رأس المال الفعلي في الفترة t-1. و إذا كانت λ تساوي 1 كما افترضنا في نظرية المسارع فإنهما متساويان. و حيث أن التغير في رصيد رأس المال بين الفترة الزمنية t-1 إلى الفترة t يساوي صافي الاستثمار I_{Nt} فإننا نحصل على:

$$I_{Nt} = K_t - K_{t-1} = \lambda (K^* - K_{t-1})$$

و لحساب الاستثمار الإجمالي I_{Gt}، نفترض أن استثمار التعويض يمثل نسبة من رصيد رأس المال الفعلي، و هكذا نفترض أن استثمار التعويض في الفترة t و هو I_{Rt} معطى بالعلاقة:

$$I_{Rt} = \delta . K_{t-1} \qquad (0 < \delta < 1)$$

و بما أن $I_{Gt} = I_{Nt} + I_{Rt}$ فإننا نحصل بالتعويض عن I_{Nt} و I_{Rt} على:

$$I_{Gt} = \lambda (K^* - K_{t-1}) + \delta . K_{t-1}$$

و على هذا، فالاستثمار الإجمالي دالة لرصيد رأس المال الفعلي، و المرغوب. و بدلا من القول بأن رصيد رأس المال المرغوب يتناسب مع مستوى واحد للناتج، فإنه يتحدد عادة، كدالة في كل مستويات الناتج الحالية و الماضية. و من ثم فإنه يتحدد طبقا للاعتبارات طويلة الأجل.

ثانيا: نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار

في إطار هذه النظرية، فإن رصيد رأس المال المرغوب، و من ثم الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح، ولتوضيح ذلك، قدمت شروح متعددة ومختلفة، فعلى سبيل المثال أظهر جان تنبرجن (Jan Tinbergen) أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة على نحو دقيق، و حيث أنه من المسلم به أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة، فإنه يرتبط إيجابيا بالأرباح المحققة، فمن الثابت أن المديرين لديهم تفضيلاتهم لتمويل الاستثمار داخليا.

و من مصادر المؤسسات للتمويل الداخلي للاستثمار، الأرباح المحتجزة و نفقات الاهتلاك؛ أما المصادر الخارجية فمنها، مختلف أنواع القروض بما فيها بيع السندات، إضافة إلى بيع الأسهم. وبمقارنة مصادر التمويل الداخلية و الخارجية، نذكر بأن الاقتراض يلزم المؤسسة سلسلة من المدفوعات الثابتة؛ فإذا حدث الكساد فإن المؤسسة قد لا تستطيع مواجهة التزاماتها، فتلجأ إلى الاقتراض أو بيع الأسهم بشروط غير مجزية، بل ربما تواجه هذه الالتزامات بإعلان إفلاسها؛ وكنتيجة لذلك فإن المؤسسات قد تحجم عن الاقتراض إلا في ظل ظروف مواتية جدا؛ كما أنها قد تتخلى أيضا عن زيادة أرصدتها المالية عن طريق إصدار أسهم جديدة، و حيث أن أي زيادة في عدد الأسهم يعمل على تقليل الأرباح على أساس نصيب كل سهم، لذلك فقد لا توجد الرغبة لدى المديرين في تمويل الاستثمار عن طريق بيع الأسهم، إلا إذا كانت الأرباح من المشروع تعوض تأثير الزيادة في الأسهم القائمة. و بالمثل فإن المديرين قد يخشون فقدان السيطرة على إدارة المؤسسة إذا بيعت الأسهم الإضافية. و لهذا وغيره من الأسباب أظهرت نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار، أن المؤسسات تفضل عادة تمويل استثماراتها داخليا، و أن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من خلال الأرباح، تؤدي إلى استثمارات جديدة. و هكذا فإن الاستثمار يتحدد بالأرباح، على العكس من نظرية المسارع التي يتحدد فيها بالتغير في مستوى الناتج؛ و بما أن النظريتين تختلفان بالنظر إلى محددات الاستثمار، فإنهما تختلفان أيضا بالنظر إلى السياسة المتبعة. و لنفرض أن صانعي السياسة، يرغبون في تطبيق برامج مصممة على أساس زيادة الاستثمار، وطبقا لنظرية الأرصدة الداخلية، فإن السياسات التي تصمم لزيادة الأرباح مباشرة من المحتمل أن تكون أكثر فعالية. و تتضمن هذه السياسات تخفيضات في معدل الضرائب على دخول الشركات، حيث يسمح بإهلاك المصانع والأدوات بمعدل أسرع. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي، أو التخفيضات في معدلات الضريبية على الدخل الشخصي، لن تؤثر مباشرة على الأرباح، و من ثم لا تؤثر على الاستثمار.[1]

وعلى العكس، ففي ظل نظرية المسارع، تعتبر السياسات المصممة للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل نظرية الأرصدة الداخلية غير فعالة. فعلى سبيل المثال تؤدي الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية إلى تحفيز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، و من ثم على الناتج.

ثالثا: النظرية الكلاسيكية الحديثة للاستثمار

طبقا لهذه النظرية، فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج وأسعار خدمات رأس المال؛ فأسعار خدمات رأس المال تعتمد على أسعار السلع الرأسمالية و سعر الفائدة و المعاملة الضريبية لدخل قطاع الأعمال، و من ثم فإن التغير في الناتج، أو في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج،

[1] مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

تغير رصيد رأس المال المرغوب، و بالتالي الاستثمار. وكما في حالة نظرية المسارع فإن الناتج هو أحد محددات رصيد رأس المال المرغوب. وهكذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية تحفز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، و من ثم على الناتج. و كما في حالة نظرية الأرصدة الداخلية، فإن المعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال تعتبر هامة؛ بسبب تأثيرها على أسعار خدمات رأس المال، و ليس بسبب تأثيرها على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة.[1]

و بخلاف كل من نظريتي المسارع و الأرصدة الداخلية، فإن سعر الفائدة يعتبر محددا لرصيد رأس المال المرغوب. و هكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير رأس المال المرغوب و بالتالي الاستثمار.

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي و بالدورة الاقتصادية

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي، و علاقته بالتنمية الاقتصادية

ينبغي في البداية، التفرقة بين مصطلحي النمو و التنمية، فقد استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى. فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة. إلا أن هناك فروقات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المطردة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي لفترة طويلة، و التي قد لا يواكبها حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية...إلخ. بينما تعني التنمية الاقتصادية، إضافة إلى نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، حصول تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الديموغرافية و في التشريعات و الأنظمة.[2]

و يمكن التفريق بشكل أكثر تفصيلا بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية كما يلي:[3]

فالنمو الاقتصادي يركز على مقدار ما يحصل عليه الفرد من الدخل الحقيقي في المتوسط، أي على كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعيتها، و لا بطريقة توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

أما التنمية الاقتصادية، فهي العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و التي تحدث من خلال تغييرات مهمة في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

---

(1) مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 182.

(2) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص، ص 124، 125.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 61 - 65 .

و على ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها التنمية هي:

1- جميع ما انطوت عليه عملية النمو من عناصر و تتمثل في:

أ. زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
ب. أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2- عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية و تتمثل في:

أ. تغييرات الهيكل و البنيان الاقتصادي:

لا تزال العديد من الدول النامية تتخصص في المنتجات الأولية، وعلى الأخص الزراعية، وتصديرها بحالها أو بعد إضافات قليلة عليها؛ ولا يُولَى الإنتاج الصناعي أهمية تذكر. ويربط الاقتصاديون بين حالة التخلف و التخصص في الإنتاج الأولي. لذلك فمن أهداف عملية التنمية تصحيح الاختلالات الهيكلية، و ذلك بالاهتمام بالصناعة و إعطائها دفعة قوية، خصوصا منها تلك التي تتوفر مستلزمات إنتاجها من عمل و مواد أولية، و تلبي حاجة السوق المحلي من العديد من المنتجات.

ب. تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، و هذا ما لا يتحقق دائما في ظل النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من أن العديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو و ما يترتب على ذلك من زيادة في الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر به الطبقة الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقة الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما التنمية الاقتصادية فمن أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

ج. ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة، و إعطاء الأولوية للتي تحتاجها الطبقة الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية و الملابس الشعبية و المساكن، بالإضافة إلى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية، صحية، اجتماعية...

ثانيا: الاستثمار و النمو الاقتصادي

تعتبر الاستثمارات الجديدة من العوامل المهمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادي، فزيادة حجم الاستثمارات التي تعتبر طاقة إنتاجية جديدة، هي من الوسائل الفاعلة في تغيير الهيكل الاقتصادي، و من ثم الوصول إلى التوازن الحركي للاقتصاد. فزيادة الدخل بمعدلات تفوق الزيادة في السكان، هو ما تسعى إليه أغلب خطط التنمية الاقتصادية و هو ما لا يتسنى إلا بزيادة الاستثمار المادي. و من هنا ندرك أهمية

الاستثمار باعتباره جوهر التنمية الاقتصادية و الركيزة الأساسية في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي.[1]

و قد اهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي برأس المال المادي، باعتباره العنصر الرئيسي في تحريك التنمية، و تعامل مع عنصر العمل بوصفه مجرد عامل من عوامل الإنتاج. و قد بدأ هذا الفكر في التغير خلال العقود الأخيرة من خلال الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية.

و سنتطرق لنموذج هارود ـ دومار بوصفه أحد نماذج النمو التي ركزت على الاستثمار المادي، كما سنتطرق لنظرية التنمية البشرية المستديمة، و التي ركزت اهتمامها على الدور الأساسي للعنصر البشري في عملية التنمية.

1- نموذج هارود ـ دومار:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين، إلى أن حل الكساد الكبير في الثلاثينات و ما طرحه من تحديات، الأمر الذي أدى إلى ظهور النظرية العامة لكينز في عام 1936، حيث وجه الاقتصاديون اهتمامهم إلى نظريات الفترة القصيرة في تحديد الدخل. وقد كان كينز نفسه مهتما بالأجل القصير، فقد انصب تحليله على أن رصيد رأس المال والتكنولوجيا ثابتان. وهذا الافتراض يمكن تبريره بالنسبة لنظريات الفترة القصيرة لتحديد الدخل، و لكنه ليس كذلك بالنسبة لنظريات الأجل الطويل. و نتيجة لذلك، فقد ترك كينز لغيره تطوير نظريات الأجل الطويل لتحديد الدخل، التي يطلق عليها نظريات النمو أو النماذج. و قد تبع كينز كلا من هارود* (R.Harrod) و دومار** (E.Domar)، و كانا من الأوائل الذين طوروا نظريات النمو الاقتصادي، و تعتبر نظرياتهما متشابهة و كينزية في طبيعتها.[2]

و سنستعرض نموذج هارود ـ دومار فيما يلي:[3]

يعتبر نموذج "هارود ـ دومار" أن النمو الاقتصادي يعتمد في الأساس على الادخار و رأس المال.

و قد بُنِي هذا النموذج انطلاقا من عدد من الافتراضات أهمها:

- الاقتصاد مغلق.
- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا.
- معامل رأس المال إلى الناتج (K/Y) يبقى ثابتا.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[2] مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 457.

* روي هارود: اقتصادي انكليزي (1900 ـ 1978)، كان مهتما بالتنمية و النمو الاقتصادي، درس في جامعة اكسفورد.

** ايفزي دومار: اقتصادي أمريكي من أصل بولندي (1914 ـ 1997)، كان رئيسا لرابطة الاقتصاد المقارن، درس في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

و ينطلق النموذج من وجود علاقة بين كمية رأس المال الموجودة في الاقتصاد و بين الدخل الوطني لذلك الاقتصاد، نترجمها كما يلي: $K= k.Y$

و منه: (1)............... $k = \frac{K}{Y}$

يسمى k : معامل رأس المال أو معامل رأس المال إلى الدخل (الناتج).

و بافتراض أن كمية رأس المال ارتفعت بمقدار (ΔK)، تصبح المعادلة رقم(1) كالتالي:

$k+\Delta k= k\ (Y+\Delta Y)$ .... (2)

و بطرح المعادلة رقم (1) من المعادلة رقم (2) نجد: (3) .... $k = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$

$\frac{\Delta K}{\Delta Y}$ هو معامل رأس المال الحدي و يساوي هنا معامل رأس المال المتوسط المحصول عليه سابقا ($k = \frac{K}{Y}$).

و من المعروف أن زيادة كمية رأس المال ΔK هي عبارة عن الاستثمارات الجديدة (الصافية) والتي نرمز لها بـ: I، أي أن: $I=\Delta K$.

و بالتعويض عن ΔK بـ I في المعادلة (3) نجد: .... $I = k . \Delta Y$

و تفيد هذه المعادلة أن الاستثمارات الجديدة تتبع نمو الدخل الوطني، و بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع ميله المتوسط، أي: $s = \frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

حيث أن (s) هي معدل الادخار.

و في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي : $S = I$ و بالتالي فإن: $s.Y= k.\Delta Y$

و بقسمة طرفي المعادلة السابقة على $k.Y$ نجد: $\frac{s}{k} = \frac{\Delta Y}{Y}$

و عليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة الأخيرة بالشكل التالي: $\mathbf{g} = \frac{s}{k}$

حيث أن **g**: معدل نمو الناتج.

s: معدل الادخار.

k: المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج.

نستنتج من الصيغة السابقة أن معدل النمو يرتبط طرديا مع الادخار و عكسيا مع المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج.

- **بعض الانتقادات للنموذج:**

من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج، هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، و التي تجعله غير واقعي. و من أهم هذه الانتقادات ما يلي:

- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $(\frac{\Delta S}{\Delta Y})$ و معدل رأس المال إلى الناتج $(\frac{K}{Y})$ غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- إن فرضية المساواة بين معامل رأس المال إلى الناتج $(\frac{K}{Y})$ والمعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج $(\frac{\Delta K}{\Delta Y})$ غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار.

و فيما يخص مدى ملاءمة هذا النموذج للبلدان النامية، و على الرغم من اتخاذه بشكل مكثف في هذه البلدان كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال، فإنه يعتبر غير ملائم للأسباب التالية:[1]

- اختلاف الظروف بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد؛ ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار، و انخفاض معامل رأس المال إلى الناتج؛ بينما يختلف الوضع في البلدان النامية حيث يميل الأول للانخفاض و الثاني للارتفاع.

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

- يفترض النموذج عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، و هذا ما لا ينطبق على البلدان النامية.

- يفترض النموذج ثبات الأسعار، في حين تتسم الأسعار بعدم الاستقرار في البلدان النامية.

2- التنمية البشرية المستديمة:

ينصرف مفهوم التنمية البشرية إلى رفع كفاءة العنصر البشري، و ذلك بالاعتناء بالجوانب الصحية و التعليمية و اكتساب المهارات، مع تمكين كل شخص من المشاركة في عملية التنمية.[1]

و قد ظهرت نظرية التنمية البشرية المستديمة نتيجة التوليف بين منهجين للتنمية هما:

- المنهج الأول: هو استيراتيجية التنمية البشرية التي ظهرت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المنهج الثاني: و هو منهج التنمية المستديمة الذي وضعه المهتمون بشؤون البيئة و اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية في "ريودي جاينرو" عام 1992.

و تقوم هذه النظرية على أن هدف التنمية، ليس تحقيق النمو الاقتصادي فقط، و لكن لا بد من الاهتمام بتوزيع ثمار هذا النمو توزيعا عادلا. بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة و إعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عملية التنمية باعتباره أداة و هدف التنمية.

و للإلمام بهذه النظرية نطرح السؤال التالي: ما هي العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتنمية البشرية، و ما هي جوانبها الأساسية؟ نجيب على هذا السؤال بما يلي:[2]

أ. الاهتمام بالتنمية البشرية

- أثبت التطبيق العملي أن كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات مرتفعة من تكوين رأس المال، و مع ذلك لم تحقق معدلات مرضية للنمو الاقتصادي، في حين حققت دول أخرى معدلات سريعة للنمو رغم تحقيقها معدلات متواضعة من تكوين رأس المال. يؤكد ذلك أن هناك عوامل أخرى بجانب العمل و رأس المال، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية التنمية؛ و أن الوزن النسبي لهذه العوامل يكون كبيرا جدا في كثير من الأحيان. و بدأ الاتجاه إلى تقليل دور رأس المال في العملية الإنتاجية، و توجيه النظر إلى عدد آخر من المتغيرات غير المادية، تتعلق بالمهارات البشرية أو ما يسمى برأس المال البشري، و الذي أصبح أهم العناصر في العملية الإنتاجية.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 150.
(2) نفس المرجع، ص 148 - 151.

- فشل السياسات التنموية في كثير من الدول النامية، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل مثل زيادة حدة أزمة المديونية و انخفاض الإنتاجية في القطاع الصناعي بصفة خاصة، و زيادة الفوارق الاجتماعية و انتشار الفقر و ظهور المجاعات و سوء التغذية في بعض الأحيان، و تدمير البيئة وزيادة درجة التلوث.

- تجارب بعض الدول في شرق آسيا، و التي استلهمت سياساتها التنموية من التجربة اليابانية، ونجحت نجاحا باهرا في تحقيق التنمية البشرية و المادية معا، مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة وماليزيا و تايوان. فقد أثبتت هذه التجارب أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية، و لكن يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسي الذي تطبق خلاله هذه السياسات، لما له من أثر هام في نجاح الجهود التنموية. بالإضافة إلى ضرورة التدخل في مجال التنمية لتحقيق العدالة، و إشراك كل الفئات الاجتماعية. فقد كان لهذه الدول في بداية الستينات نفس ظروف و سمات و مستوى الدخل الذي كان سائدا في معظم الدول النامية. و قد أصبحت اليوم في عداد الدول الناجحة وفقا لمعايير التنمية الاجتماعية و البشرية معا.

و قد أدت العوامل السابقة إلى التغير في النظريات التنموية، و أصبحت تركز بصفة أساسية على الإنسان و أحواله الصحية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية بوصفه هدف التنمية، بدل التركيز على وسائل التنمية المادية من زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي و زيادة الاستهلاك من السلع الصناعية الحديثة.

ب. **الجوانب الأساسية للتنمية المستديمة:**

تعتمد التنمية المستديمة على عدة جوانب رئيسية يمكن إيضاحها على النحو التالي:

- تنمية المهارات و القدرات البشرية.

- عدالة توزيع ثمار النمو، و يتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة لإيجاد آليات تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و الدخل بما يسهم في التخفيف من حدة الفقر.

- الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية، بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة و منع تراكم الديون عليها. فالكثير من الدول تسرف في استغلال مواردها الطبيعية، معتمدة على الخبرة الأجنبية والمساعدات و القروض الخارجية، أكثر من اعتمادها على الجهد البشري. و يترتب على هذا الوضع حالة تنموية، و لكنها هشة تتعرض لصدمات عديدة مع تغير ظروف الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى تعرضها لمشاكل بيئية متعددة بسبب الإفراط في استخدام الموارد.

- الاهتمام بالوسائل الحديثة، التي تؤدي إلى اكتساب العلم و التكنولوجيا و تطويرهما لأغراض التصنيع، و تنظيم سوق العمالة و رفع كفاءة العنصر البشري.

ثالثا: الاستثمار و الدورة الاقتصادية:

يعد الاستثمار الخاص، العامل المحرك في نظرية كينز عن الدورة الاقتصادية. فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول إلى رخاء، لأن الاستثمار يستجيب و ينمو بسرعة مدعما الأنشطة الأخرى للاقتصاد الوطني (مبدأ المضاعف)؛ وينتهي إلى الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد، ذلك أن انخفاضا صغيرا نسبيا في معدل الاستهلاك، يؤدي إلى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل). و تفترض هذه النظرية أن الاستثمار حساس بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير صغير في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، و من ثم فهو يعد القوة المحركة للدورة الاقتصادية. ولا يخفى أن المخزون، وهو جزء من الاستثمار، يتقلب خلال الدورة، ذلك أنه خلال الاتجاه التصاعدي للدورة، يميل إلى الانخفاض مادام المنتجون غير قادرين على إشباع الزيادة في الطلب؛ وعلى العكس من ذلك، ينمو بشدة خلال الاتجاه النزولي للدورة بسبب الانخفاض غير المتوقع في الطلب الكلي. إلا أن هناك من الاقتصاديين من يخالف رأي كينز في عدم الاستقرار الاقتصادي؛ من هؤلاء مجموعة من الاقتصاديين المختصين في دراسة النقود، حيث يؤكدون أن عدم الاستقرار الاقتصادي يجد سببه الأصيل في تقلبات عرض النقود.[1]

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 290، 291.

خلاصة الفصل:

يلعب الاستثمار دورا بارزا في الحياة الاقتصادية للمؤسسة و للمجتمع ككل، من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية و تحقيق معدلات من النمو تسمح للمشاريع بالتوسع و خلق مناصب شغل جديدة. و هو يقوم على "التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (و ليس مجرد تأجيلها كما هو الحال بالنسبة للادخار) و ذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل". و هو بحسب المفهوم الاقتصادي عند الكينزيين "عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة، يؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب شغل جديدة".

من أنواعه البارزة الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي، و أهم أدواته الأوراق المالية، العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية... و من محدداته العمل، مستوى الأرباح، سعر الفائدة، الكفاية الحدية للاستثمار، التوقعات، الاستهلاك، التقدم التكنولوجي... كما تتحدد مقومات المناخ الاستثماري في الدول بالحالة الأمنية و السياسية و الوضع الثقافي و الاجتماعي، بالإضافة إلى حجم السوق و احتمالات النمو والوضع الاقتصادي بشكل عام و الإطار القانوني و التنظيمي السائد.

أما علاقة الاستثمار بالمتغيرات الاقتصادية، فيرى الكلاسيك أن الاستثمار تابع للادخار؛ و يعتبرون أن سعر الفائدة ظاهرة عينية و هو "مكافأة الامتناع عن الاستهلاك"، و أنه يتجه دوما نحو المستوى الذي يتحقق فيه التوازن بين الادخار و الاستثمار. و بالنسبة لكينز فيرى أن الادخار تابع للاستثمار، ذلك أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي بدوره يخلق الادخار، و أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية و هو يمثل "ثمن التخلي عن السيولة"، و يتحدد بالعرض و الطلب على النقود؛ و يَعتبر أن خفض سعر الفائدة أو إلغائها كليا على المدى الطويل أحد شروط نمو الاستثمارات الرأسمالية، و يدعو متخذي القرار الاستثماري إلى المقارنة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال. و بخصوص علاقة الاستثمار بالدخل، فهذا الأخير يتأثر بالاستثمار من خلال المضاعف الذي يعني"العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأولي لتحقيق زيادة كلية في الدخل". كما يؤثر التغير في الدخل على الاستثمار من خلال نظرية المسارع، التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغيرات في الدخل. و بتفاعل أثري المضاعف و المسارع تحدث الدورات الاقتصادية كما يعتقد كينز.

و هناك من الاقتصاديين من يرى ارتباط الاستثمار بمستوى الأرباح كما في نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار، في حين يرى آخرون أن الاستثمار يتحدد من خلال الناتج و أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج كما في النظرية الكلاسيكية الحديثة للاستثمار.

أما علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، فنجد أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ركز اهتمامه على الاستثمار المادي، باعتبار أن رأس المال المادي هو العنصر الرئيسي في تحريك التنمية، وعَامل عنصر العمل بوصفه فقط عاملا من عوامل الإنتاج. و من نماذج النمو التي ركزت على الاستثمار المادي نموذج هارود دومار، الذي كان يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة الركود طويل الأمد. وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال؛ و قد واجه انتقادات عديدة بخصوص ملاءمته لهذه الدول. و جاء الاهتمام المتزايد للفكر الاقتصادي بالاستثمار البشري بعد التجارب التنموية الناجحة في تحقيق التنمية البشرية و المادية معا، و فشل العديد من البلدان النامية في تحقيق معدلات مرضية للنمو الاقتصادي على الرغم من تحقيق معدلات مرتفعة من تكوين رأس المال المادي. و حتى مع الاهتمام بالتنمية البشرية، لا تزال التجارب التنموية في بعض الدول النامية متعثرة، و لا شك أن لخصائص هذه الدول و معوقات الاستثمار فيها علاقة بهذا التعثر.

الفصل الثاني

معوقات الاستثمار في البلدان النامية وتطور سياساتها الاستثمارية

تمهيد:

اعتمدت أغلب البلدان النامية في سياساتها الاستثمارية في عقدي الستينات و السبعينات، على إعطاء القطاع العام الدور المهيمن في الحياة الاقتصادية، حيث كان يستأثر بإدارة النشاط الاقتصادي. و قد اعتمد هذا التوجه على التجارب التاريخية، التي أظهرت أنه لا بد من دور قوي للدولة النامية في بداية تجربتها التنموية، لتعقد المشاكل التي تعاني منها هذه الدول. و استمر هذا الدور، إلى أن بدأ التحول إلى اقتصاد السوق إثر أزمة المديونية الخانقة في بداية الثمانينات، و التي أدت إلى عجز العديد من البلدان النامية عن المواءمة بين خدمة الديون و متطلبات التنمية. و هو ما اضطرها إلى الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق إصلاحات اقتصادية تعتمد على برامج التثبيت و التكييف الهيكلي، و ما واكب ذلك من توجه نحو الخوصصة، ساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول كبديل للاعتماد على القروض الخارجية.

ولقد لاقى الاستثمار في البلدان النامية معوقات مختلفة، منها ما يتعلق بطبيعة وخصائص اقتصاديات هذه البلدان، كما أن منها ما هو ذو طابع اقتصادي، اجتماعي، سياسي و قانوني. و لقد كان لهذه المعوقات الدور الأبرز في تعثر تجاربها التنموية.

ولأهمية تسليط الضوء على هذه المعوقات، لما تمثله من تحد في وجه تحقيق التنمية في هذه البلدان، و ضرورة خلق مناخ استثماري ملائم بها، يلبي طموحها للحاق بمصاف الدول المتقدمة، نخصص هذا الفصل الذي عنوانه الاستثمار في البلدان النامية بين التحدي والطموح، نتناول فيه خصائص اقتصاديات هذه البلدان في المبحث الأول، و في مبحثه الثاني نتناول معوقات الاستثمار فيها من خلال:

- المعوقات الاقتصادية
- المعوقات الاجتماعية و الديموغرافية
- المعوقات السياسية، التنظيمية، القانونية و الفساد

على أن نخصص المبحث الأخير، للسياسات الاستثمارية في هذه البلدان من خلال التعرض لمصادر تمويلها، و لمراحلها من هيمنة القطاع العام إلى مرحلة الخوصصة، و نتطرق فيه كذلك لدور الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه البلدان و عوامل تطوير الاستثمار فيها.

المبحث الأول

خصائص اقتصاديات البلدان النامية

قبل أن تظهر عبارة "العالم النامي" ظهرت أولا عبارة "العالم الثالث"، وهي عبارة ذات بعد سياسي برزت مع الحرب الباردة بين المعسكرين، و وصفت بها الدول المتخلفة كما سمتها الأمم المتحدة في أول الأمر. وقد كتب الديمغرافي الفرنسي "Sauvy" مقالا سنة 1952 في إحدى الجرائد، أشار فيه إلى أن العالم الثالث المستعمر والمتخلف، يمثل كتلة قائمة بذاتها متميزة جغرافيا و إنسانيا و تاريخيا.(1)

و يتواجد بالدول النامية 80 % من سكان العالم يتوزعون على قارات إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية. كما أنها تعتبر كتلة واحدة تشترك في كثير من خصائص التخلف، رغم التباينات التي توجد بينها نظرا لاختلاف الظروف و الأوضاع التي تعيشها كل دولة.

و لهذا سنقتصر على أهم الخصائص المشتركة كما يلي:

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بجملة من الخصائص نجملها فيما يلي:

أولا: انخفاض متوسط دخل الفرد

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي ـ و هو ما يسمى متوسط الدخل الحقيقي للفرد ـ من أهم المؤشرات التي تميز بين الدول النامية و الدول المتقدمة، حيث يمثل متوسط الدخل الحقيقي للفرد، مقدار ما يحصل عليه في المتوسط من السلع و الخدمات، التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي غالبا عام واحد.(2)

و يوجد تفاوت كبير في نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول المتقدمة و الدول النامية، ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

(1) زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية – دراسة حالة الجزائر (1999– 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص 50.
(2) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 24.

جدول رقم (1): نصيب الفرد من الدخل الوطني في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية و في بعض الدول المتقدمة و النامية المختارة

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات / الدول	1960	1963	1967	1968	1969	1988	1997	2010 *
الدول المتقدمة	1360	1620	1240	2290	2480	17080	25700	79447
الدول النامية	130	140	170	180	190	750	1250	41835
الولايات المتحدة .أ	2559	2854	3661	3898	4137	19840	28740	47094
كندا	1870	1928	2609	2810	3068	16960	19290	38668
فرنسا	1202	1570	2105	2293	2525	16090	26050	34341
أستراليا	1434	1643	2036	2254	2434	12340	20540	38692
إيطاليا	644	906	1228	1317	1441	13330	20120	29619
اليابان	421	630	421	630	1050	1231	1410	34692
البرازيل	196	254	266	286	296	2160	4720	10607
المغرب	135	164	168	185	186	830	1250	4628
الهند	70	85	82	81	88	340	390	3337
اتيوبيا	-	44	-	-	-	120	110	992

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص27.

* المعطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، الصفحات: 147، 148 ، 149، 150.

يوضح الجدول(1) الفجوة الهائلة في مستوي الدخول - ومن ثم بين مستوي المعيشة والرفاهية - ما بين الدول المتقدمة و النامية. ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول المتقدمة كان يعادل ثلاثة عشر مرة نظيره في الدول النامية. فنصيب الفرد من الدخل الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1969 كان يفوق نظيره في المغرب بأكثر من 22 مرة، و في الهند بأكثر من 47 مرة. و قد ازداد الوضع سوءا بعد عشرين عاما، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1988 يعادل 24 مرة نظيره في المغرب، و يعادل 58 مرة نظيره في الهند كما يوضح الجدول(1).

كذلك يبين هذا الجدول أن الوضع لم يتغير مع اقتراب نهاية القرن العشرين، حيث أصبح نصيب الفرد الأمريكي في عام 1997 يعادل 23 مثلا لنظيره في المغرب و 73 مثلا في الهند.

و بالنسبة للدول المتقدمة في مجموعها، أصبح نصيب الفرد من الدخل الوطني يعادل أكثر من عشرين مثلا لنظيره في الدول النامية في مجموعها عام 1997 كما هو مبين في الجدول(1).

و أظهرت إحصائيات حديثة تقلص الفجوة في نصيب الفرد من الدخل الوطني بين الدول المتقدمة والنامية، ففي 2010 أصبح نصيب الفرد في الدول المتقدمة في مجموعها يعادل ما يقارب ضعف نظيره في الدول النامية في مجموعها كما في الجدول(1)، و أصبح مثلا نصيب الفرد الأمريكي في عام 2010 يعادل 10 مثلا لنظيره في المغرب و 14 مثلا في الهند. و من أسباب تقلص الفجوة في مستويات الدخول ما حققته بعض الدول النامية من نمو اقتصادي مثل الصين و الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا، و التي أصبحت ضمن الدول التي يطلق عليها مصطلح الدول الصاعدة. يضاف إلى ذلك ما عانته اقتصاديات الدول المتقدمة من صعوبات في العشرية الأخيرة.

ثانيا: تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بتدهور مستوى الطاقة الإنتاجية، إذا ما قورن بنظيره في الدول المتقدمة. و يرجع هذا التدهور إلى عوامل عديدة، من أهمها الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل، ففي الصناعة مثلا، يلزم 5 عمال أو أكثر في الدول النامية لإنتاج نفس الكمية التي باستطاعة عامل أمريكي واحد إنتاجها بمفرده. و يعزى هذا التدني في إنتاجية العمل إلى أن مدخلات عنصر العمل لا تواكبها – بدرجة مناسبة – مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس مال و تنظيم.

كما أن تخلف الفن الإنتاجي، و تواضع معدلات الاستثمار و المخصصات المالية الموجهة لعمليات الإحلال و الصيانة، و غياب فئة المنظمين القادرين على المبادرة في ولوج مجالات النشاط الاقتصادي الجديدة، هي كلها عوامل مساعدة على هذا التدهور.[1]

ثالثا: انخفاض الادخار و الاستثمار

تتسم الدول النامية بانخفاض الادخار الإجمالي (أي المدخر من الناتج الوطني أو الدخل الوطني)، ويعزى ذلك إلى تدني دخل الفرد الذي لا يكاد يكفي لتغطية احتياجاته الأساسية. و نظرا لذلك فإن انخفاض الادخار لا يعود لعدم الرغبة فيه، بقدر ما يرتبط بعدم إمكانيته أصلا؛ و هذا ما ينعكس على عملية تراكم رأس المال الضرورية للتنمية الاقتصادية. فينخفض بذلك مستوى الاستثمار بنوعيه المادي و البشري من

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي "دراسة تحليلية وتقييميه "، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 24.

خلال ما يستثمر في المعدات و الآلات و كافة الأصول الثابتة، و في قدرات و مهارات و معارف القوى العاملة.[1]

رابعا: التخصص في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية

يتصف هيكل الصادرات في كثير من الدول النامية – بدرجات متفاوتة – بعدم التنوع، إذ تنحصر معظم صادراتها في المواد الأولية (زراعية، أو استخراجية) و هي في الغالب إما سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع. و قد شكلت نسبة صادرات هذه الدول من المواد الأولية في عام 1985 نحو 60% من إجمالي صادراتها، و حوالي 70 % من حصيلتها من العملات الأجنبية.[2] إلا أن قدرا كبيرا من هذه الحصيلة، يستنزف في تسديد الدين الخارجي المستحق عليها. كما أن اعتمادها على إنتاج و تصدير المواد الأولية، جعل اقتصادياتها عرضة لعدم الاستقرار بسبب طبيعة الأسواق الدولية لهذه المواد، فالطلب عليها يتوقف على الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة و الدورات الاقتصادية التي تمر بها، بالإضافة إلى السياسات التي تتبعها في مجال الاستيراد. حيث تراجعت أسعار الصادرات الرئيسية للبلدان النامية تراجعا ملحوظا خلال الفترة (1980- 1990)، مثل المنتجات الزراعية غير الغذائية و التي تراجعت بما يقارب 40,5%. كما تراجعت أسعار صادراتها من المواد الغذائية و المشروبات بأكثر من47 %، و أسعار المنتجات المعدنية و المنجمية بأكثر من 21% و النفط بحوالي 46,4%.[3]

خامسا: اختلال هيكل الإنتاج

تتميز البلدان النامية بوجود اختلالات كبيرة في مكونات الناتج الإجمالي، حيث تمثل مساهمة القطاع الزراعي النسبة الأكبر فيها إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

(1) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 374.
(2) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 27.
(3) سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية بالدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 116.

جدول رقم (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية و الدول المتقدمة في الأعوام: 1965، 1988، 1997

القطاع / الدولة	الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			الصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		
	1965	1988	1997	1965	1988	1997
اتيوبيا	58	42	56	14	17	7
الهند	44	32	27	22	30	30
مصر	29	21	16	27	25	37
تركيا	34	17	17	25	36	28
البرازيل	19	9	14	33	43	44
كوريا الجنوبية	38	11	6	25	43	43
الدول النامية في مجموعها	31	18	16	31	39	36*
أستراليا	9	4	4	29	34	28
المملكة المتحدة	3	2	-	46	42	-
فرنسا	8	4	2	38	37	34
ألمانيا الاتحادية	4	2	1	53	51	24**
و. م. أ	3	2	-	38	33	-
اليابان	9	3	2	43	41	38
الدول المتقدمة في مجموعها	5	أقل من 5	-	41	- -	37

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

* النسب هنا بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط طبقا لتوصيف البنك الدولي.

** تغطي الصناعة التحويلية فقط.

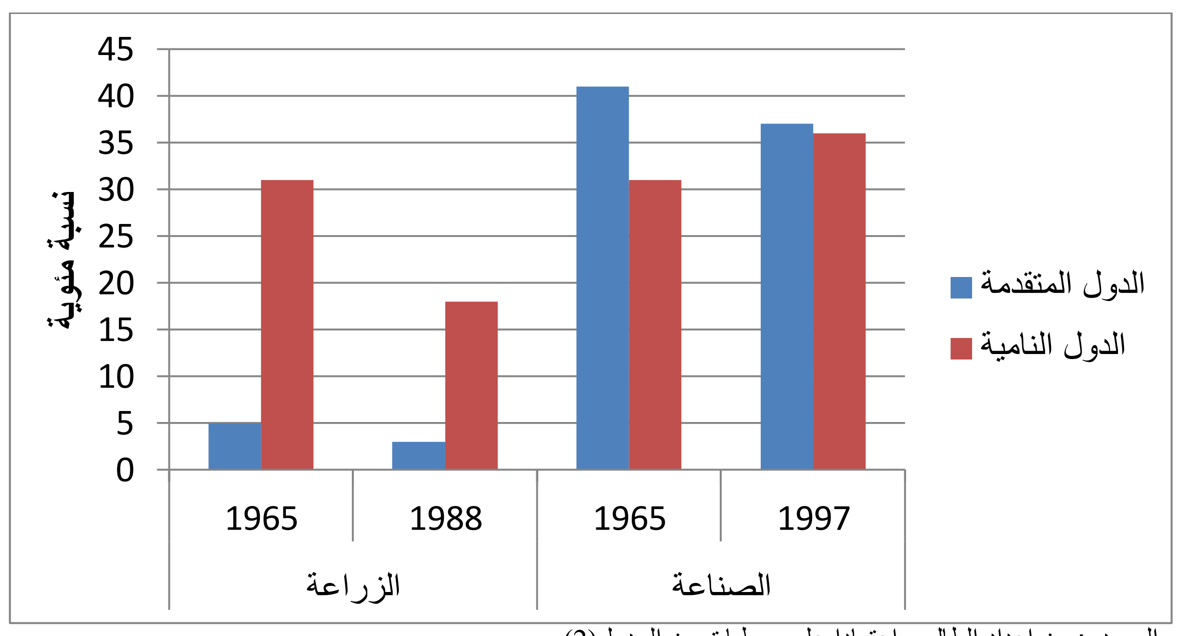
من خلال الجدول(2) نجد أن أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتقدمة يتولد من القطاع الزراعي، سواء في العام 1965 أو في العامين 1988 و1997. فنجد مثلا أن القطاع الزراعي ساهم في عام 1965 بنسبة 3 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية، و في فرنسا و ألمانيا على التوالي 4 % و8%. و قد انخفضت هذه النسب في عام 1997 لتصبح 1% و 2% في ألمانيا و فرنسا على التوالي. بينما كانت النسب المناظرة في الدول النامية في مجموعها 31%، 18% ، 16% في الأعوام 1965، 1988 ، 1997 على الترتيب . فنجد مثلا أن الزراعة كانت تساهم في عام 1965 بما نسبته 58%، 44%، 29%، 19% في اتيوبيا و الهند ومصر والبرازيل على التوالي. إلا أن هذه النسب انخفضت لتصبح 56%، 27%، 16%، 14% في هذه الدول على التوالي وذلك في عام 1997. ورغم هذا التناقص النسبي في وزن مساهمة القطاع الزراعي في الدول النامية،

لازال يتولد فيه في أواخر التسعينات حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. هذا في الوقت الذي لم تصل فيه مساهمة نظيرة في الدول المتقدمة إلى 5%.

وتشير بيانات الجدول(2) كذلك، إلى أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية في مجموعها، كانت أقل من نظيرتها في الدول المتقدمة في مجموعها في عام 1965. ذلك أن هذه النسبة كانت 31% في المجموعة الأولى من الدول، بينما كانت 41% في المجموعة الثانية. غير أن هذا التباين قد ضاقت شقته مع مر الزمن، ففي كل من عامي 1988، 1997، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدول النامية لتصبح 39%، 36% على التوالي. في الوقت الذي لا يوجد ما يؤكد الابتعاد عن هاتين النسبتين كثيرا في الدول المتقدمة.

و فيما يلي نقارن مساهمة قطاعي الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول المتقدمة و النامية، و ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل(6): مساهمة قطاعي الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول النامية و المتقدمة للأعوام: 1965، 1988، 1997



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات من الجدول(2)

سادسا: ارتفاع معدلات البطالة

حسب تعريف مكتب العمل الدولي، فإن كل شخص يتراوح عمره بين 16 سنة و 59 سنة، يعتبر في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط هي:[1]

- أن يكون بلا عمل: أي لا يعمل مقابل أجر.
- أن يكون جاهزا للعمل.
- يبحث عن عمل: أي أنه قد اتخذ خطوات محددة، خلال فترة معينة، للبحث عن عمل مأجور.

تعاني البلدان النامية من العديد من أنواع البطالة أهمها:

1- البطالة الهيكلية

و هي البطالة التي تنشأ عن احتلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية، خصوصا عنصر العمل. و يرجع هذا النوع من البطالة في الدول النامية إلى وجود ظاهرة توفر الأيدي العاملة غير المدربة، بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى من رأس مال و تنظيم. و تختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الدورية، التي تعاني منها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، نتيجة لقصور الطلب الفعلي، مما ينجم عنه تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية و بالتالي الاستغناء عن بعض القوى العاملة.[2]

2- البطالة المقنعة

تعني البطالة المقنعة، تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل. و هو ما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئا تقريبا، و بحيث لا يتأثر حجم الإنتاج إذا سحبت من أماكن عملها. و تبدو هذه العمالة ظاهريا في وظائف و تتقاضى أجورا، و لكنها من الناحية الفعلية لا تساهم في الإنتاج، و هو ما يعمل على رفع التكلفة المتوسطة للمنتجات. و لقد كانت البطالة المقنعة تتركز سابقا في القطاع الزراعي بالبلدان النامية، نظرا لما يتوفر فيه من فائض للقوى العاملة يفوق الحاجة إليه في الزراعة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى القطاع الحكومي في كثير من هذه البلدان، بسبب زيادة التوظيف الحكومي الناجم عن رغبة الحكومات في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى.[3]

و لإلقاء الضوء على أعداد و نسب التوظيف و البطالة في الدول النامية، يأتي الجدول التالي:

---

(1) شلالي فارس، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 3.
(2) عصام نورسرية، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص، ص 25 ، 26.
(3) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998 ، ص 29.

جدول رقم (3): التوظيف و البطالة في الدول النامية (1960 – 1990)

السنة / المؤشر	1960	1970	1973	1980	1990
- كل الدول النامية *					
** التوظيف (عدد)	507.416	617.244	658.000	773.110	991.600
البطالة (عدد)	36 .466	48.798	54.130	65.620	88.693
معدل البطالة (%)	6 ,7	7,4	7,6	7,8	8,2
- معدل البطالة والتوظيف الناقص(%)	25	27	29	-	-
إفريقيا	31	39	38	-	-
آسيا	24	26	28	-	-
أمريكا اللاتينية	18	20	25	-	-
- كل إفريقيا					
** التوظيف (عدد)	100.412	119.633	127.490	149.390	191.180
البطالة (عدد)	8.416	12.831	13.890	15.973	21.105
معدل البطالة (%)	7,7	9,6	9,8	9,8	9,9
- كل آسيا					
** التوظيف (عدد)	340.211	413.991	441.330	516.800	660.300
البطالة (عدد)	24.792	31.440	34.420	43.029	59.485
معدل البطالة (%)	6,8	7,1	7,2	7,7	8,3
- كل أمريكا اللاتينية					
** التوظف (عدد)	66.793	83.620	89.180	106.920	140.120
البطالة (عدد)	3 .258	4.527	5.820	6.618	8.103
معدل البطالة (%)	4 ,7	5,1	6,1	5,8	5,5

المصدر: ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 324.

* باستثناء الصين

** يشمل التوظيف الناقص

يقدم الجدول(3) صورة موجزة عن اتجاهات التوظيف و البطالة من الستينات و حتى التسعينات، وذلك بالنسبة للدول النامية ككل، ثم بالنسبة لدول إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية. و يتضح من الجدول أن أعداد العاطلين قد زاد من نحو 36,5 مليون عاطل في عام 1960 إلى ما يزيد على 54 مليون عاطل في عام 1973، و هي زيادة بلغت 46%، و يعني ذلك أن المتوسط السنوي لمعدل البطالة زاد بمقدار 3%، وهو أعلى من معدل النمو في التوظيف خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية

تتميز الدول النامية ببعض الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أولا: العائلة الممتدة

يتمثل النظام الشائع للعائلة في معظم الدول النامية في نظام العائلة الممتدة، التي تشمل أكثر من نواة لأكثر من عائلة (أب، أم، و أولاد) ، حيث يوجد ارتباط معيشي بين الوالدين و الأجداد و الأحفاد، و غالبا ما تتم المعيشة في مكان واحد و يلتزم كل فرد في العائلة بمساعدة الآخرين. و تختلف آراء الاقتصاديين فيما يتعلق بأثر نظام العائلة الممتدة على التنمية الاقتصادية، فيرى البعض أن له أثرا سلبيا عليها من خلال ما تؤدي إليه من زيادة الرغبة في الاستهلاك، و نقص الادخار، حيث يشعر الفرد أن بإمكانه الاعتماد على باقي أفراد العائلة في أي وقت. و هناك من يخالف هذا الرأي، و يرى أن مثل هذا النظام قد يشجع في كثير من الأحيان على زيادة تكوين رأس المال و دفع عملية التنمية الاقتصادية، ففي كثير من الحالات يتكاتف أفراد العائلة في تمويل أحد المشروعات الإنتاجية، أو القيام بمساعدة بعض أفرادها على الالتحاق بالتعليم الثانوي أو الجامعي، أو الإنفاق على تدريبه في مجالات معينة ليتخلص من البطالة. فمثل هذه الأمور يكون لها في كثير من الحالات أثر إيجابي على دفع عملية التنمية الاقتصادية و ليس إعاقتها.[1]

ثانيا: ارتفاع معدل النمو السكاني

قدر عدد سكان العالم بنحو 5,5 مليار نسمة وفقا لإحصائيات عام 1993.[2] و قد وصل هذا العدد إلى 6,086 مليار نسمة عام 2000 و إلى 6,671 مليارا عام 2007. كما قدر معدل التزايد السنوي لسكان العالم بين 2005 و 2010 بـ 1,2%.[3] و يلاحظ هنا أن معظم الزيادات في سكان العالم ناجمة في الأساس عن الزيادات الكبيرة في سكان الدول النامية، ذلك ما توضحه المقارنة بين معدلات النمو

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 30.
[2] نفس المرجع، ص 35.
[3] Nations Unies, Annuaire démographique – 2007 , New York , 2009 , p 49.

السكاني السنوي لكل عشر سنوات من 1950 إلى 2000 و المعدل من 2000 إلى 2007 في مجموعة من الدول النامية (إفريقيا) و مجموعة من الدول المتقدمة (أوروبا)، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4): تطور معدل النمو السكاني في إفريقيا و أوربا

(الوحدة: %)

الفترة / المجموعة	1960-50	1970-60	1980-70	1990-80	2000-90	2007-00
إفريقيا	2,6	2,9	3,1	3,3	2,7	2,7
أوروبا	1	0,8	0,5	0,4	0,1	0,05

Source : Construit par nous sur la base des données de :
Nations Unies, Annuaire démographique – 2007, New York, 2009, p 49.

يوضح الجدول(4) تزايد معدل النمو السكاني السنوي في إفريقيا، حيث انتقل من 2,6 % للفترة (1950 - 1960) إلى 3,3% للفترة (1980 - 1990). و مع بداية التسعينات بدأ هذا المعدل في التراجع إذ وصل 2,7 % بين 1990 و 2000 و يرجع ذلك إلى انخفاض الوفيات بالدول النامية في هذه السنوات. في حين نجد أن معدل النمو السكاني السنوي في أوروبا في تناقص مستمر، حيث انتقل من 1 % للفترة (1950- 1960) إلى 0,05 % للفترة (2000 – 2007). و إذا ما قارنا معدلات النمو السكاني السنوي في دول نامية و دول متقدمة في قارات مختلفة لوجدنا ما يعزز المقارنة الواردة في الجدول(4)، ذلك ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(5): مقارنة معدل النمو السكاني لمجموعة من الدول النامية و الدول المتقدمة للفترة (1998- 2007).

دول نامية	معدل النمو السكاني (%)	دول متقدمة	معدل النمو السكاني (%)
موريتانيا	2,7	اليابان	0,1
ساحل العاج	2,2	كندا	0,9
الجزائر	1,4	ألمانيا	0,04
البرازيل	1,2	فرنسا	0,5
تايلاند	1,4	اليونان	0,2

Source : Construit par nous sur la base des données de : Nations Unies, op.cit, p 641 - 643.

من خلال الجدول(5) يتضح أن معدل النمو السكاني في الدول النامية، يفوق نظيره في الدول المتقدمة، و هو ما يفسر الزيادة السريعة في عدد سكان العديد من البلدان النامية. و تنعكس هذه الزيادة السريعة على التركيبة العمرية، حيث يتعاظم حجم الفئة العمرية الدنيا، و هو ما يعني من الناحية الاقتصادية الآتي:[1]

- إن نسبة كبيرة من السكان في البلدان النامية في الأعمار غير المنتجة اقتصاديا.

- إن النسبة المرتفعة من السكان غير المنتجين اقتصاديا، تمثل عبئا ثقيلا على الأفراد المنتجين، من خلال المشاركة في الاستهلاك، و عدم المساهمة في الإنتاج بنصيب يذكر، و هو ما يقلل من الكفاية الإنتاجية للقوى العاملة.

و انطلاقا من التحليل السابق للوضع السكاني في البلدان النامية، فإن هذه الأخيرة تواجه تحدي مضاعفة معدل نموها الاقتصادي، حتى يفوق معدل الزيادة في سكانها، و إلا فإن عددا كبيرا منهم سيعيش دون حد الكفاف.

ثالثا : الفقر

يعتبر الفقر معيارا للانتماء لمجموعة الدول النامية، و حسب تقديرات البنك الدولي يعيش في هذه المجموعة أكثر من مليار شخص تحت عتبة الفقر المدقع، و التي حددها البنك الدولي بأقل من دولار واحد في اليوم.

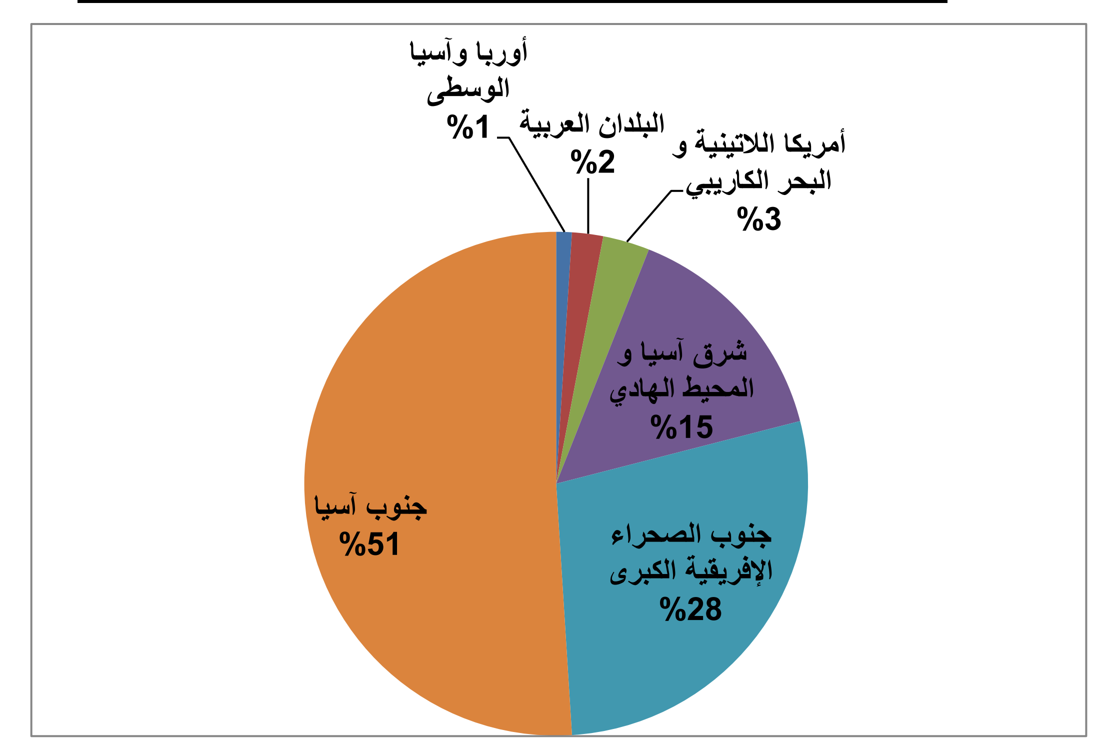
و قد أظهرت إحصائيات أخرى للمؤسسات الدولية في نهاية التسعينات، أن الدول المتقدمة التي تمثل 14% من سكان العالم، تستأثر بأكثر من 75% من دخل العالم على حساب الدول النامية. و هو تقريبا نفس الوضع في بداية عقد التسعينات، حيث بدأ التحول للعولمة و تحرير التجارة. و هذا ما جعل الكثيرين يشككوا في إمكانية تخفيض مستوى الفقر بمقدار النصف قبل حلول عام 2015، و هو الهدف الذي أعلنته المنظمات الدولية بتأييد من مجموعة الدول الصناعية الكبرى.[2]

والشكل التالي، يبين توزيع السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية لعام 2010.

---

[1] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص، ص 29، 30.
[2] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 103.

الشكل(7): توزيع السكان الواقعين في فقر متعدد الأبعاد* في البلدان النامية لعام 2010



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، ص 98.

ملاحظة: تشمل العينة 98 بلدا ناميا تضم 92% من سكان البلدان النامية.

نلاحظ من خلال الشكل(7)، أن أكبر نسبة للفقر متعدد الأبعاد، توجد في منطقة جنوب آسيا، حيث بلغت 51%. تليها منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى بـ 28%، وتأتي منطقة شرق آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 15%. بينما تنخفض هذه النسبة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث بلغت 3%، وفي البلدان العربية بلغت 2%، و في الأخير تأتي منطقة أوروبا و آسيا الوسطى بنسبة 1%.

المطلب الثالث: الخصائص الثقافية و السياسية

يعتبر المستوى الثقافي وبالخصوص إذا كان معززا بمهارة، عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، و هذا ما يبرر الاهتمام الكبير الذي تبديه الدول المتقدمة لهذا المجال. أما الدول النامية فلا زالت في معظمها تعاني من تدن في المستوى الثقافي و التعليمي لدى مواطنيها. فبمقارنة نسبة المتعلمين من البالغين في الدول النامية و الدول المتقدمة نجد أن هذه النسبة تصل إلى 55 % في الدول متوسطة الدخل في مقابل 99 % للدول المتقدمة المرتفعة الدخل، و تصل هذه النسبة إلى 42 % في جنوب آسيا و 69 % في الصين و الشرق الأوسط و 85 % في أمريكا اللاتينية و 90 % في شرق آسيا. و بالنظر إلى عدد المسجلين في المدارس الثانوية من إجمالي عدد الأطفال في سن (12 - 17عاما) نجد أن نسبتهم في الدول

* دليل الفقر متعدد الأبعاد يحدد أوجه الحرمان المتداخلة، التي تعاني منها الأسر في التعليم و الصحة و الدخل.

المتقدمة تبلغ 88 %، أما في الدول النامية فتبلغ حسب مناطقها الجغرافية 13 % في إفريقيا، 30 % في جنوب آسيا، 42 % في شرق آسيا، و 44 % في دول أمريكا اللاتينية.[1]

إن انخفاض مستوى التعليم الرسمي من جهة، و عدم انتشاره على نطاق واسع من جهة أخرى بالدول النامية، كان له أثر مباشر على الإعداد المهني و الفني الحديث للأجيال الجديدة، الأمر الذي نتج عنه هبوط خطير في مستوى التعليم الفني و الحرفي، و العجز عن إمداد السوق المحلي باحتياجاته من الأيدي العاملة الماهرة، مما أدى إلى اللجوء لاستيرادها من الخارج، على الرغم من الآثار السلبية التي يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادي و الاجتماعي.[2]

أما فيما يتعلق بالخصائص السياسية للدول النامية، فنشير إلى أن المجتمعات في هذه الدول تواجه ما اصطلح دارسو التنمية السياسية على تسميته "أزمات التنمية السياسية"، أي تلك الأزمات، التي يستلزم تحقيق التنمية حلها، وهي أزمات: الهوية، الشرعية، و المشاركة. فأزمة الهوية تحدث عندما يتعذر انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع و التوحد معه. أما أزمة الشرعية فتتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، باعتباره غير شرعي، أي لا يتمتع بسند يخوله الحكم و اتخاذ القرارات. و قد يعتمد هذا السند على الطابع "الكاريزمي" أو التاريخي للزعيم، أو على الدين أو الأعراف أو القانون. و فيما يتعلق بأزمة المشاركة، فهي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلدانهم، عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين.[3]

و الواقع أن فساد البيئة السياسية كإحدى خصائص الدول النامية، لا ينطبق على كل هذه الدول، بحيث أن بعض الدول النامية شهدت في السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية قيام ثورات وطنية تحررية، استطاعت أن تقضي على فساد البيئة السياسية. و لكن على الرغم من ذلك، فإن فساد البيئة السياسية الذي كان يسود هذه الدول قبل هذه الثورات، قد انعكست آثاره على اتجاهات و مآلات التنمية فيها.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[2] سلمان حسين، مرجع سبق ذكره، ص 32 .
[3] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987 ، ص، ص 30 ،31.
[4] سلمان حسين، نفس المرجع، ص 33.

المبحث الثاني

معوقات الاستثمار في الدول النامية

تعاني اقتصاديات الدول النامية جملة من المعوقات في مجال الاستثمار، يرتبط العديد منها بخصائص اقتصاديات هذه الدول. و فيما يلي نذكر أهم هذه المعوقات:

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية

أولا: نقص رؤوس الأموال

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره و معدل تراكمه، من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما، و لمستوى التقدم الذي يبلغه، و معدل النمو الذي يستحدث فيه. و من الأهمية بمكان إجراء مقارنة بين رأس المال كأحد عوامل الإنتاج في كل من الدول النامية و الدول المتقدمة، حيث تجدر الإشارة إلى وجود صعوبات في مجال قياس حجوم رؤوس الأموال في البلدان النامية و كذلك - بالطبع- إجراء مقارنات بين هذه الحجوم في بلدان مختلفة. و على الرغم من ذلك فإنه يمكن تقرير أن كمية رأس المال، التي يستخدمها العامل في الدول النامية بصفة عامة، لا تعادل إلا نسبة ضئيلة من مثيلتها في الدول المتقدمة. إلا أن معدلات الاستثمار في الدول النامية في الآونة الراهنة لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المعدلات تمثل نسباً من النواتج المحلية في كل من مجموعتي الدول. فضلاً عما سبق فإن معدل التكوين الرأسمالي ـ أي معدلات الاستثمار - في الدول النامية بصفة عامة أدنى بكثير مما كانت عليه في الدول المتقدمة في عالم اليوم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة وألمانيا، عندما كانت هذه الدول في مرحلة بناء أسس التنمية. فقد بلغت هذه المعدلات أكثر من ربع النواتج الوطنية في هذه الدول أثناء اجتيازها لما يسمى الآن بمرحلة الانطلاق. و وصلت كذلك هذه المعدلات إلى حوالي ثلث الناتج الوطني في كل من الاتحاد السوفيتي السابق، و دول أوروبا الشرقية، خلال فترة التخطيط المركزي في كل منهما.[1]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 57، 58.

ثانيا: النقص في البنية التحتية المادية و الاجتماعية

تشمل البنية التحتية المادية و الاجتماعية لدولة ما، الطرقات و الموانئ و الاتصالات، إضافة إلى التعليم و الصحة و التكوين. و لتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء، وتمكين نمو الشركات و توسعها. إذ تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، و إلى إثقالهم بعبء مشاكل النقص في المدخلات الأساسية. أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع و المواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج و الاتصالات في الوقت المناسب.[1]

و نظراً للدور الهام الذي تلعبه البنية التحتية لتشجيع الاستثمار المحلي و جذب الاستثمار الأجنبي، بذلت العديد من الدول النامية ـ خصوصا تلك التي تتمتع بدخل مرتفع ـ جهودا معتبرة في توفيرها، فأنشأت شبكات طرق واسعة ومتطورة و وسائل اتصالات حديثة. وعملت بعضها على خوصصة قطاع الاتصالات، و السماح للأجانب بالتملك، و وفرت خدمات صحية متطورة من خلال المستشفيات و المراكز الطبية. وعملت أيضا على تطوير النظم التعليمية، كما عملت على مد شبكات المياه والكهرباء. إلا أن أغلب الدول النامية ذات الدخل المنخفض مازالت تعاني من نقص كبير في البنية التحتية و هو ما يمثل عائقا للاستثمار في هذه الدول. كما تشير الإحصائيات إلى أن البلدان النامية تستثمر نسبا قليلة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية التحتية تقدر بحوالي 4%، باستثناء اقتصاديات جنوب شرق آسيا ذات الأداء المرتفع التي تستثمر ما بين 6% و8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.[2]

ثالثا: عدم الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما و مهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي، ومنع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. إذ أن المستثمر يسعى أساسا من وراء استغلال أمواله، و وحداته الإنتاجية إلى تحقيق عوائد مجزية. و لن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرا، لا تعصف به الأزمات الاقتصادية، بحيث يمكنه التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية، التي تعترض نشاطه، لكي يستطيع التأمين منها و تجنب آثارها السلبية. و يظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار في حالات من أهمها التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية و التضخم كما في التفصيل التالي:[3]

(1) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، العدد 7 / 2009- 2010، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 143.
(2) زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 42.
(3) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 133.

1- تخفيض العملة الوطنية:

يقصد بذلك أن تقرر الدولة تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية، و يؤدي هذا الإجراء بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى، و انخفاض قوتها الشرائية في الخارج. و تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لأسباب عدة لعل أهمها ما يلي:

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الوطني، و ذلك بتقييد الواردات و تشجيع الصادرات؛ فتخفيض العملة يؤدي في الواقع إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية من قبل الأجانب بالنظر لملاءمة أثمانها، فتزداد بذلك صادرات الدولة. و قد تهدف الدولة من تخفيض عملتها إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، ذلك أن تخفيضها يؤدي إلى التوسع في الصناعات الوطنية بهدف زيادة التصدير، و من ثم التوسع في التشغيل و توفير فرص عمل جديدة.
- و قد يقصد بالتخفيض أحيانا، زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقا لسعر الصرف الجديد.

فعلى الرغم من الآثار الإيجابية لإجراء تخفيض العملة، فإنه قد يؤدي أحيانا إلى تحميل المستثمر المحلي، و كذا الأجنبي بعض الخسائر الاقتصادية، التي لم تكن في تقديره عند قيامه بممارسة نشاطه الاستثماري. ذلك أن انخفاض قيمة العملة الوطنية، ينعكس أثره على أثمان السلع المستوردة و المصدرة. فمثل هذا الانخفاض، يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، نتيجة لزيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابلة أثمانها، و بالتالي انخفاض القدرة على الاستيراد بالنسبة للمستثمر. من جهة أخرى، يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي؛ و هذا الأمر يؤدي بدوره إلى تحميل المستثمر خسائر و نفقات مضافة، و لا سيما عندما يتطلب استمرار العمل في مشروعه الاقتصادي ضرورة استيراد بعض المواد أو الأدوات الضرورية للإنتاج.

2 - التضخم :

واجهت معظم الدول النامية و كذلك الدول المتقدمة، ارتفاعا ملموسا في معدلات التضخم السنوية، وبصفة خاصة عقب صدمة البترول الأولى عام 1974، و استمر تسارع معدلات التضخم في تلك الدول بصورة حادة في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات. و تشير الإحصائيات إلى اختلاف معدلات التضخم السنوية في الدول النامية عالية المديونية، بالمقارنة بالدول منخفضة المديونية، إذ بلغت معدلات التضخم في المجموعة الأولى 39% عام 1983 زادت إلى 144% عام 1993. في حين تراوحت تلك المعدلات بين 6,2% و 46% في المجموعة الثانية خلال نفس الفترة.[1]

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 49، 50.

و يعتبر التضخم مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي، إذ أنه يبعث على عدم الثقة والطمأنينة للمستثمر. ولذلك فإنه يمثل عائقا في طريق الاستثمار كما نبين فيما يلي:

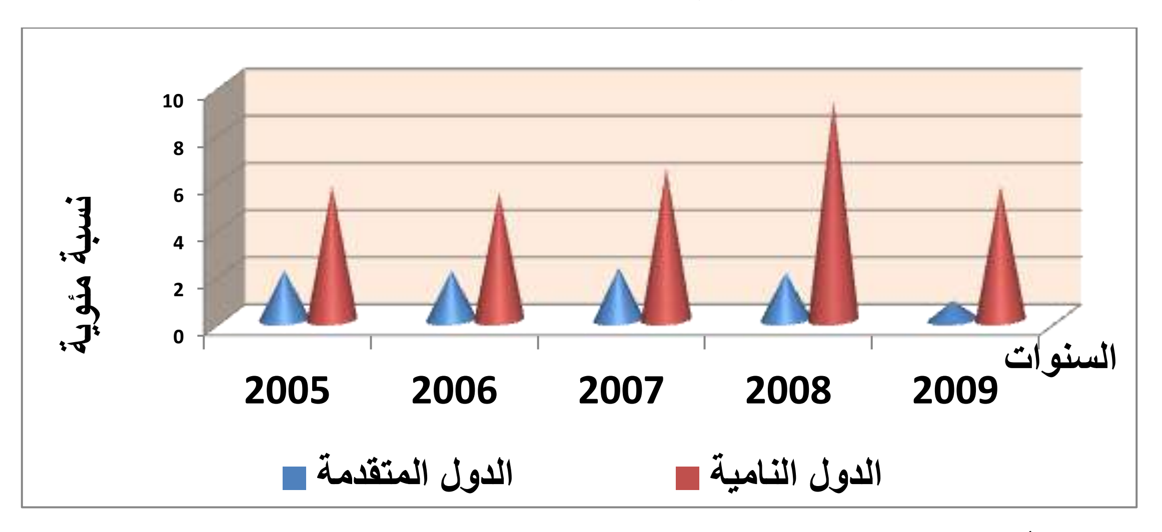
- يؤدي التضخم إلى إعراض رأس المال الأجنبي، و تشجيع الأفراد على تحويل أموالهم إلى الخارج، فضلا عن الإضرار بذوي الدخول الثابتة و ما يولده ذلك من تذمر اجتماعي.

- يؤثر التضخم تأثيرا واضحا على الاستثمار غير المباشر مثل القروض، إذ يلحق بالدائن ضررا جسيما، ذلك أنه يسترد نقودا تمثل كمية معينة من السلع و الخدمات، تقل كثيرا عما كانت تمثله وقت الحصول على القرض. و يدخل في عداد الدائنين عموما، البنوك، المستثمرون لأموالهم في شكل ودائع مصرفية و وثائق تأمين، و حملة السندات.

- يمارس التضخم تأثيرا سيئا وضارا على ميزان المدفوعات الوطني؛ إذ أنه يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات. فالتضخم يتضمن في الواقع إيجاد قوة شرائية داخلية متزايدة، لا تواجهها زيادة كافية في الناتج الداخلي؛ فيتجه بسبب ذلك جزء من القوة الشرائية إلى الواردات السلعية. كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى تقليص الصادرات، طالما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و من ثم ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الوطنية. و حيث أن منتجات الدول النامية تخضع لظروف المنافسة في الأسواق العالمية التي تسوق فيها، فإن ذلك يؤدي إلى انكماش أسواق التصدير أمامها بسبب ارتفاع أسعارها؛ و هو ما يقلل من حصيلة هذه الدول من العملات الأجنبية، و يضعف بالتالي من قدرتها على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

- يعمل التضخم على توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية، و التي لا تخدم التنمية الاقتصادية في الدولة؛ و ذلك بتوجهها إلى إنتاج السلع و الخدمات ذات الأسعار المرتفعة، والتي تستهلك من قبل أصحاب الدخول العالية و المتوسطة، و تحقق معدلات عالية من الأرباح، بصرف النظر عن مدى أهميتها للاقتصاد الوطني. بعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى سوء توجيه الاستثمارات، و إلى إيجاد أنواع من الاستثمارات لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية؛ فتسود في الاقتصاد ظاهرة المضاربة الخطرة، و تخزين السلع و المواد الأولية، بدلا من مزاولة الأفراد لنشاط إنتاجي سليم. و لا تزال معدلات التضخم في السنوات الأخيرة مرتفعة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، و ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(8): مقارنة بين معدلات التضخم في البلدان النامية والمتقدمة للفترة (2004 – 2009)



المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ص 5.

رابعا: محدودية الموارد البشرية

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية، و كذلك عدم ملاءمتها عقبة أمام نمو الاستثمارات في العديد من البلدان النامية؛ و هو ما ينعكس في انخفاض الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية و المهنية). فالقدرة النسبية في المهارات و التخصصات المهنية، تقف عائقا بوجه توسيع الإنتاج و تنوعه. إضافة إلى ذلك فقد تضعف القيم الاجتماعية التقليدية المختلفة من الحوافز المطلوبة للاستثمار. و بسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات و المعرفة الفنية، لا تستطيع البلدان النامية استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب. لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما و نوعا تمثل قيدا على نمو الاستثمارات و بالتالي عائقا للتنمية الاقتصادية.[1] و رغم توفر بعض الدول النامية على كفاءات علمية عالية التكوين، لم تستطع الاستفادة منها بسبب هجرتها إلى الدول المتقدمة. و يمكن إرجاع أسباب هذه الهجرة[2] إلى عوامل داخلية، وأخرى تعود لأسباب موضوعية، تتعلق بالثورة التكنولوجية و التقدم العلمي الذي لا يزال الغرب حقله الفعلي. فمن العوامل الداخلية عدم توفر فرص العمل المتاحة للتخصص الذي تم تحصيله؛ إذ يجد الخريجون أنفسهم ضحايا البطالة، مما يضطرهم إلى تأمين لقمة عيشهم في أعمال لا تتناسب و مستوى تحصيلهم العلمي. و يتولد عن هذا الوضع شعور واسع بالإحباط و اليأس لدى هذه الكفاءات، و يصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية و الموضوعية. و يشعر الكثير من الذين يصرون على البقاء في بلدانهم بالمرارة، عندما يلمسون مدى إهمال مؤهلاتهم العلمية من قبل الدولة و مؤسساتها، و كذلك من القطاع الخاص؛ أو عندما يرون كيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب في قضايا تتوفر فيها الكفاءات اللازمة محليا. و تزيد ندرة مراكز

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(2) www. mogtarebdaily.maktoobblog.com/272458.

البحث العلمي من الأزمة، حيث تستحيل الاستفادة من الأبحاث العلمية و توظيفها في خدمة المجتمع. فتتحول الاختصاصات العلمية التطبيقية إلى اختصاصات نظرية، تنعكس على العالِم و الباحث، تراجعاً في مستواه العلمي أو في إمكان تطوير قدراته المعرفية. و يتصل هذا الموضوع مباشرة بعدم وصول المجتمع في هذه البلدان إلى مرحلة يرتبط فيها النشاط العلمي و التكنولوجي بحاجات المجتمع.

كما يشكل الواقع السياسي عنصراً مهما من عناصر هجرة الكفاءات إلى الخارج، حيث تعاني العديد من البلدان النامية اضطرابات سياسية و حروب أهلية تطال أهل العلم و المعرفة. و قد نجمت عن حالة الاضطراب خلال العقود الأخيرة موجات هائلة من نزوح الكفاءات، خاصة في بلدان مثل العراق و لبنان، و هو نزيف يتجه إلى التصاعد بالنظر إلى تواصل هذا الاضطراب السياسي.

و إلى جانب هذه العوامل الداخلية، يشكل التطور العلمي و التكنولوجي و ثورة الاتصالات، التي تشهدها البلدان المتقدمة عنصراً جاذباً لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية، حيث تقدم المجتمعات الغربية، بخاصة مراكز أبحاثها، إغراءات مادية و حياتية لعلماء كثيرين برعوا في هذه المجالات، أو لأصحاب طموح و جدارة في تحصيل علمي متقدم في علوم يستحيل وجود مثيلها في بلده الأم. و هو ما يعني استحالة عودة هذه الكفاءات لاحقا إلى موطنها بعد تخرجها، لمعرفتها و إدراكها لصعوبة الاستفادة مما حصلته من هذه العلوم .

تشير تقارير أصدرتها كل من الجامعة العربية و مؤسسة العمل العربية و الأمم المتحدة، إلى وقائع وأرقام حول هجرة العقول العربية إلى الخارج. تشدد هذه التقارير على كون المجتمعات العربية باتت بيئة طاردة للكفاءات العلمية؛ إذ تشكل هجرة الكفاءات العربية 31 % من نصيب الدول النامية منها، كما أن هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا، و الفنيين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة، حيث تضم أميركا و أوروبا 450 ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقرير مؤسسة العمل العربية. و تؤكد هذه التقارير أن 5,4 % فقط من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، يعودون إلى بلدانهم فيما يستقر الآخرون في الخارج. و أظهر تقرير حديث للجامعة العربية أن الدول العربية تنفق دولارا واحدا على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولايات المتحدة الأمريكية 700 دولار لكل مواطن، و الدول الأوربية حوالي 600 دولار، وأن كل مليون عربي يقابلهم 318 باحثاً علميا، بينما تصل النسبة في العالم الغربي إلى 4500 باحث لكل مليون شخص.[1]

---

[1] www. mogtarebdaily.maktoobblog.com/272458.

خامسا: معوقات متعلقة بالأسواق المالية و القطاع المصرفي

تتسم الأسواق المالية في الدول النامية عموما بالتفكك، و هي أسواق لا تزال تهيمن عليها الأنشطة المالية التقليدية، و بالتالي فهي لم تقم بدور الوساطة اللازمة، لتحقيق وتيرة أسرع للاستثمار و النمو. كما أن القطاع المالي لم ينجح في تطوير القدرات المطلوبة لتحويل جزء كبير من المدخرات إلى استثمارات منتجة طويلة الأجل.[(1)]

أما القطاع المصرفي في الدول النامية فهو ضعيف و صغير الحجم، كما أن أجزاء من القطاعات الاقتصادية في هذه البلدان، خاصة الزراعية منها لا تستعمل النقد إلا بشكل يسير، و لا يزال الاستعمال النقدي للمصارف، كوسائل إقراض، أو كوسائل ادخار غير معروف على نطاق واسع.[(2)]

و بالرجوع إلى تاريخ ظهور المصارف في البلدان النامية، نجد أن أول ما ظهر منها هو المصارف التجارية، و كان هدفها الرئيسي تلبية حاجيات التجار، خاصة المستوردين و المصدرين. فقد اتجهت السياسات الائتمانية لهذه المصارف إلى تفضيل المعاملات التجارية، لأنها تصفي نفسها بنفسها، و لكون معدل تداولها كبيرا و على نطاق واسع. و بهذه الكيفية يمكن إلى حد معقول تأمين ضمان و سيولة أرباح العمليات التي تمارسها المصارف. و يلعب العنصر الشخصي غالبا دورا هاما، لأن أصحاب المصارف والتجار، غالبا ما يعودون إلى نفس المجموعة الصغيرة من الأشخاص، الذين كونوا ثرواتهم بممارسة نفس الأعمال التقليدية. و هناك اعتبار هام بالنسبة للمصارف، و هو توفر الضمان. و بالنظر إلى أن العقارات والسلع تعتبر مضمونة نسبيا، فإنها تشكل نوعا من الضمانات المستعملة في هذه البلدان. غير أن عنصري الربح و الضمان يؤثران على عاملين آخرين من عوامل السياسة الائتمانية للمصارف هما: مدة استحقاق القرض و معدل الفائدة المستوفاة عليه. و نظرا لقصر أمد استحقاق القروض قصيرة الأجل، فبإمكان المصارف استيفاء أسعار فائدة عالية يمكن أن تتحملها الشركات المعروفة التي تعمل في الغالب في مجال التصدير و الاستيراد.[(3)]

و لمعالجة الخلل القائم في السياسات الائتمانية، عملت الدول النامية على إصلاح القطاع المصرفي، فسمحت بإقامة بنوك خاصة، و فتح رأس مال بعض البنوك الحكومية أمام القطاع الخاص. إلا أنه ما زال يعاني من عيوب أهمها:[(4)]

[(1)] زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[(2)] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 401.
[(3)] زرقين سورية، نفس المرجع، ص 42.
[(4)] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، نفس المرجع، ص ، ص 408 ، 409.

- عدم نجاح عملية خوصصة البنوك في العديد من الدول النامية، نتيجة للفضائح التي هزت هذا القطاع.
- لا زالت البنوك العمومية تهيمن على الأنظمة المصرفية.
- شيوع نوع من الثقافة البنكية لا يتماشى مع التحديات الراهنة. و ما زالت هذه الثقافة تدفع بالبنوك إلى عدم تقبلها للمخاطرة، و التوجه أكثر إلى إقراض مختلف المشاريع الاستثمارية.

سادسا: تشوهات النظام الضريبي

تشكل الحصيلة الضريبية أهم الموارد السيادية في الدول النامية – خاصة غير المصدرة للبترول – حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الحصيلة فيها حوالي 61,2% من إجمالي الإيرادات العامة فيما بين عامي 1980 و 1987.[1]

و لا يزال الجهد الضريبي ضئيلا في العديد من الدول النامية، و هو ما ينعكس على القدرات الاستثمارية لهذه الدول. إذ يشير تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1987، إلى انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني في غالبية الدول النامية، مقارنة بالدول المتقدمة؛ حيث قدرت نسبة إجمالي الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني عام 1985 في كل من جنوب وشرق آسيا بحوالي 12% ، 15% على التوالي . كما بلغت في إفريقيا – جنوب الصحراء – 16% ، و وصلت أعلى مستوى لها في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بنسبة 23%. في حين قدرت تلك النسبة في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي 30%.[2] و يعزى انخفاض الجهد الضريبي في الدول النامية، إلى عدة عوامل تتفاوت في تأثيرها النسبي من دولة إلى أخرى، و يتلخص أهمها في انخفاض مستوى الدخل الوطني و متوسط نصيب الفرد منه، و اتساع نطاق العمليات العينية، و من ثم انكماش نطاق المعاملات النقدية في اقتصاديات تلك الدول؛ علاوة على انتشار ظاهرة "الاقتصاد غير الرسمي" الذي يعرف بأنه مجموع الدخول المكتسبة التي لا يتم إبلاغها للإدارة الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية. أضف إلى ذلك انخفاض الوعي الضريبي و تدهور كفاءة الإدارة الضريبية.

يمكن للقواعد والإجراءات الضريبية التي تطبقها الدولة أن تكون عائقا للاستثمار كما سنوضحه فيما يلي:[3]

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2] نفس المرجع، ص 46.
[3] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

1- الازدواج الضريبي:

يمثل الازدواج الضريبي*عقبة أمام استقطاب رأس المال الأجنبي؛ بل إنه يمثل عقبة في وجه التجارة الدولية عموما. ذلك أنه يؤدي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه، من خلال تعدد الضريبة المفروضة عليه، و هو ما يؤدي إلى تقليص العوائد، التي كان المستثمر الأجنبي يأمل في تحقيقها من وراء نشاطه الاستثماري. و من ثم فإن هذا الازدواج في الضريبة يمثل عائقا كبيرا أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة بما فيها الدول النامية. و هو ما دفع هذه الأخيرة إلى الدخول في اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي سبيلا إلى تعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

2- التمييز في فرض الضريبة لصالح المستثمر المحلي

يعتبر التمييز في فرض الضرائب، معيقا لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المستقبلة لرأس المال، و التي تتضمن تشريعاتها الضريبية مثل هذا التمييز. و ذلك بسبب الخشية من تحمل أعباء مالية كبيرة قد تترتب عن تلك الضرائب. و ليست الضرائب التمييزية وحدها هي التي تشكل عائقا في سبيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بل إن الضرائب التصاعدية التي تفرض على أرباح المشروعات عموما، تؤدي إلى إعراض المنتجين عن زيادة إنتاجهم، حتى لا تخضع هذه الزيادة لضريبة تصاعدية مرتفعة، تؤدي إلى خفض أرباحهم. بل قد تؤدي تلك الضرائب في الأمد الطويل إلى خروج بعض المشروعات الجديدة من إطار النشاط الاقتصادي الذي تزاوله، أو تحولها إلى فروع إنتاجية أخرى، تكون الضرائب المفروضة عليها أقل وطأة. فضلا عن أنها قد تمنع المشروعات الجديدة من الولوج إلى هذا الميدان الاقتصادي. هذا و لا بد من التنويه إلى أن هذه الآثار السلبية نفسها قد تترتب عن فرض الضرائب غير المباشرة، و على وجه الخصوص، تلك التي تؤدي إلى رفع أثمان المنتجات، و من ثم تخفيض الاستهلاك، و انكماش السوق المحلي أمام تلك المنتجات. و لهذا فإن القوانين الضريبية، يمكن أن تكون أداة مهمة لتوجه الاستثمارات المحلية و الأجنبية، في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدف الدولة إلى تحقيقها. فيمكن مثلا للدولة أن تخفض أو تعفي من الضريبة الاستثمارات التي تريد تشجيعها. كما يمكنها فرض ضريبة عالية على الاستثمارات غير المرغوبة، أو تلك التي ترغب في تقليصها. و من هنا ندرك أهمية النظام الضريبي المستقر كمحفز للاستثمار، وهو ما تفتقده العديد من الدول النامية، حيث تعاني أنظمتها الضريبية من تشوهات كبيرة.

* يقصد بالازدواج الضريبي فرض نفس الضريبة (أو ضريبة مماثلة لها في النوع أو الطبيعة) أكثر من مرة على نفس الشخص و نفس المادة، و عن ذات المدة المستحقة عنها الضريبة.

3- الإجراءات و الأعباء الضريبية المبالغ فيها

يعتبر إفراط الدولة في فرض الضرائب و عدم استقرارها لمدة معقولة – أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي ـ عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة. كما قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية. فقد يتسم النظام الضريبي بعدم الاستقرار و كثرة التعديلات، مما يجعل الإلمام به أمرا عسيرا على المستثمر الأجنبي. فضلا عن ذلك فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية و محلية وبين أصلية و إضافية و تعددها تبعا لأغراضها، بل و تعددها للغرض نفسه، يشكل كله في الواقع عوائق طاردة للمستثمر المحلي و غير جاذبة للمستثمر الأجنبي.

كما أن كفاءة الإدارة الضريبية و خبرتها العلمية و العملية، و صلاحيتها لأداء المهمة الملقاة على عاتقها، تشكل السبيل الأمثل لنجاح النظام الضريبي في تحقيق أهدافه. إذ أن الإدارة الكفوءة قادرة على تلافي بعض جوانب النقص و القصور التي قد تشوب التشريع الضريبي أحيانا، ليسمو في النهاية على تشريع متكامل وضع في أيدي إدارة أقل قدرة و كفاءة. و بالتالي فإن عدم كفاءة الإدارة و نقص الخبرة العلمية و العملية، و الذي تعاني منه العديد من الدول النامية، من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الضريبية، مما يضعف من ثقة المستثمر، و يقلل من درجة اطمئنانه، خصوصا المستثمر الأجنبي، و هو ما ينعكس سلبا على انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول.

سابعا: بعض الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي

نتيجة لتفجر أزمة المديونية في الثمانينات في الدول النامية، اضطرت هذه الأخيرة إلى إعادة جدولة ديونها بإشراف من صندوق النقد الدولي. و في هذا الإطار، على الدولة المدينة قبول الشروط التي يفرضها. و من هذه الشروط ما يعتبر معيقا للاستثمار، نذكر منها ما يلي:[1]

1- رفع سعر الكهرباء:

يطالب صندوق النقد الدولي عادة برفع سعر الكهرباء بنسبة كبيرة ليصل إلى المستويات العالمية، حتى يمكن الوفاء بأعباء الديون، التي تستخدم في إنشاء المحطات الكهربائية. و كمثال على ذلك ما طالب به مصر في عام 1987، من رفع لسعر الكهرباء بنسبة 54%. فرفع سعر الكهرباء بدرجة كبيرة يزيد قيمة فاتورة الكهرباء على المستهلك بدرجة كبيرة، مما يزيد الأعباء على المواطنين محدودي الدخل، كما أنه يزيد معدل التضخم بدرجة ملموسة، حيث أن مثل هذه الزيادة في سعر الكهرباء تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج– وزيادتها بدرجة كبيرة بالنسبة لمنتجات الصناعات المستهلكة للكهرباء بدرجة عالية – وبالتالي

[1] أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2006 ، ص، ص 144، 145.

زيادة أسعار المنتجات، وهو ما يعني أن المستهلك هو المتحمل في النهاية لتلك الزيادة في تكاليف المنتجات، أو على الأقل للجزء الأكبر منها. و في الوقت نفسه فإن ارتفاع أسعار المنتجات، يقلل من قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية، سواء في السوق المحلي أو الأسواق العالمية؛ مما يضر بالمشروعات ويؤثر سلبا على حصيلة الصادرات و إيجابا على قيمة الواردات من السلع المماثلة المنتجة في الخارج. وبالتالي فإن رفع سعر الكهرباء بالدرجة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي، لا يؤدي فقط إلى زيادة معدل التضخم، و إنما يؤدي أيضا إلى انخفاض درجة الرغبة في الاستثمار داخل الدولة.

2- رفع معدل الفائدة الدائنة الاسمي:

يسعى صندوق النقد الدولي عادة إلى أن يكون معدل الفائدة الدائنة الاسمي، أكبر من معدل التضخم السائد في الدولة المدينة، ليتحول بذلك معدل الفائدة الحقيقي من سالب إلى موجب بهدف تشجيع الادخار. إلا أن رفع معدل الفائدة الدائنة الاسمي سينعكس على معدل الفائدة المدينة (أي الفائدة على القروض)، إذ توجد علاقة طردية بينهما، و ارتفاع معدل هذه الأخيرة يزيد من درجة المخاطرة في الاستثمار بنسبة كبيرة، ويقلل من الرغبة فيه؛ كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة كبيرة نسبيا ـ عن طريق زيادة معدل التضخم ـ حيث أن الفائدة المدينة تمثل كما هو معروف أحد العناصر الهامة لتكلفة الإنتاج، و ارتفاعها بالتالي يعتبر معيقا للاستثمار.

المطلب الثاني: المعوقات التنظيمية والقانونية، عدم الاستقرار السياسي و الفساد

أولا: المعوقات التنظيمية و الإدارية

تعاني معظم الدول النامية من:[1]

1- تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، و يرجع ذلك إلى تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يتسبب في إرباك المستثمر وإجهاده.
2- نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستشارات و بيوت الخبرة.
3- التدخلات الحكومية أحيانا في نطاق اختيار الأطر العليا أو في نطاق ممارسة المهام و الصلاحيات.
4- انتشار البيروقراطية والتمييز في المعاملة.
5- عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية.

[1] زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ثانيا: المعوقات القانونية

ما زال الاستثمار يعاني في البلدان النامية من العديد من المعوقات القانونية، أهمها ما يلي:[1]

1- عدم وجود قانون موحد و شامل ينظم الاستثمارات، حيث تتوزع النصوص الخاصة بالاستثمار على أكثر من تشريع، إضافة إلى عدم شمولها لكافة المسائل التي تعالج و تنظم العملية الاستثمارية، مما يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار وتحقق لاستثماراته النماء، و قد يرجع ذلك إلى حداثة غالبية هذه التشريعات في البلدان النامية.

2- عدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات، مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر ويولد الشعور لديه بعدم الثقة و الاطمئنان.

3- توقيف أحكام بعض القوانين في بعض الدول بتعليمات رسمية، إضافة إلى عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر، و عدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر.

4- القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات، وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح، وعلى مجالات الاستثمار، وهي قيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين، و تمنعهم من التحكم في توجيه مشاريعهم الاستثمارية.

5- تعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر لتعدد التشريعات التي تنظم الاستثمار، وغالبا ما يكون التنسيق بين هذه الأجهزة منعدما مما يؤدي إلى تنازع الاختصاص بينها.

6- فرض بعض القيود القانونية، مثل ضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، إضافة إلى ضعف نظم المحاكم المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمرين إلى حد كبير.

ثالثا: عدم الاستقرار السياسي

ورد في إحدى دراسات البنك الدولي، التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة، والتي تمحورت حول دراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون في الحسبان، في اتخاذ القرارات الاستثمارية في البلدان النامية: أن 61% من هؤلاء يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية، تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في هذه البلدان.[2] فالاستقرار السياسي يؤثر على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، من خلال تأثيره السلبي على الاستقرار في مصادر التزويد بمستلزمات الإنتاج، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكاليف وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز. فعلى سبيل المثال فكرت شركة (CARNATION)،

---

[1] دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] أحمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة (الأردن كنموذج)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ديسمبر 2005، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 93.

في إقامة مصنع لتعليب الألبان في إحدى الدول النامية، و أوضحت نتيجة الدراسة التي قامت بها الشركة، احتمال حدوث تغيير نظام الحكم، و بعد فترة قصيرة حدثت اضطرابات سياسية نجم عنها تغيير نظام الحكم في هذه الدولة؛ مما أدى إلى عدول الشركة عن قرارها بالاستثمار. ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التغير المستمر في الحكومات حتى وإن كان بشكل ديمقراطي، والاضطرابات الداخلية المسلحة والتي يعتبرها المستثمرون مقدمة للتغيير السياسي.[1]

فإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد، فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، و توجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية، أو الانغماس في الاستهلاك المظهري.[2] و تكون الأضرار أكثر جسامة إذا ما تعلق الأمر بالبلدان النامية، و التي تعاني أصلا من هشاشة اقتصادياتها بالإضافة إلى:[3]

- ✓ التفكك السياسي و تكرار الصراعات و الحكم السلطوي.
- ✓ ضعف الأداء بخصوص مجال الحريات المدنية و السياسية، إلى جانب الاضطرابات الداخلية.
- ✓ ضعف المشاركة و اتساع الفجوة بين الطبقة الحاكمة و الشعب.
- ✓ العقوبات السياسية و الاقتصادية التي تفرضها الدول العظمى من حين لآخر على بعض الدول النامية ـ خاصة العربية منها ـ بحجة دعمها لما تسميه الإرهاب.
- ✓ نظرا لقصر المجال الزمني لاستقلالها السياسي من جهة، و جهودها في إرساء قواعد الاستقلال السياسي و تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد، جعل مستوى كفاءتها ضعيفا وأقل من المطلوب بكثير.

رابعا: الفساد

يعرف الفساد بحسب منظمة الشفافية بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، و يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".[4]

يحدد هذان التعريفان آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:[5]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 70.
[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 157.
[3] زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[4] محمد سمير مصطفى، الفساد ـ الإصلاح ـ التنمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39 / 2007، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، ص 128.
[5] نفس المرجع، ص، ص 128 ،129.

1ـ آلية دفع الرشوة و العمولة إلى الموظفين المسؤولين في القطاعين العام والخاص، لتسهيل عقد الصفقات و تسهيل الأمور لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية.

2ـ الرشوة المقنعة أو العينية، في شكل وضع اليد على المال و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار و الأقارب في الجهاز الوظيفي في قطاع الأعمال(العام و الخاص)، وهذا المستوى الثاني هو أخطر آليات الفساد السائد في الدول النامية.

ومن أسباب الفساد[1] ما يتعلق بسيادة بعض القوانين و الصلاحيات الممنوحة للموظفين في إعطاء التراخيص المختلفة و الوثائق، وعدم كفاية شفافية القوانين و الإجراءات الضريبية. بالإضافة إلى ما تمنحه هذه القوانين، من صلاحيات كبيرة في ظل غياب المراقبة. كما أن ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية قد تغري الموظفين في الحصول على أموال طائلة.

وهناك أسباب غير مباشرة، منها انخفاض دخل الموظفين، وهو ما يدفعهم إلى قبول الرشاوى. كما أن منها ما يتعلق بطبيعة دور الحكومة، فإذا قامت بهذا الدور على أكمل وجه لم يتسن للموظفين القيام بعمليات غير شرعية، و العكس إذا لم تقم بدورها وجدت الثغرة للرشوة والاختلاس والعمليات غير الشرعية. وتعتبر القوانين و التشريعات الخاصة بالفساد غير معروفة على نطاق واسع في البلدان النامية، كما أنها تفسر بطريقة خاطئة وهو ما يجعلها قليلة الأهمية.

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد و التصدي لها، ولقت اهتماما متجددا من الباحثين و صانعي السياسات على السواء؛ حيث تأسست العديد من الهيئات الوطنية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول. وتبرز أهمية موضوع الفساد لكونه معوقا للاستثمار وللتنمية عموما، نظرا لدرجة اتساعه وشموليته، فهو يمس الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء. فقد قدر البنك الدولي أن حجم الفساد العالمي يتجاوز مبلغ 80 مليار دولار أمريكي سنويا، كما أظهر استبيان أجراه مؤخرا على 150 من المسؤولين الرسميين رفيعي المستوى، و الأفراد البارزين في المجتمع المدني في أكثر من 60 دولة نامية، أن فساد القطاع العام يعتبر من أشد العقبات التي تواجه التنمية و النمو في بلدانهم، و يعتبر من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن انتشار الرشوة في الدوائر الحكومية، يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات، فمثلا في أغلبية دول العالم تعتبر الرشوة غير قانونية و لا يسمح بها، لذا فإن وجودها يؤدي إلى زيادة المخاطر. فالمؤسسات لا تقبل المغامرة في الأنشطة، إلا إذا كانت العوائد مرتفعة تتناسب مع درجة المخاطرة، فتكاليف الرشوة أصبحت تمثل نسبة مئوية معتبرة من مداخيل بعض الشركات. لذا فإن

(1) بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، يونيو 2006، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 83.

الاستثمارات في هذه الدول لا تتوقف فقط على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و لكن تتوقف أيضا على المدفوعات غير الشرعية. و هذا ما يؤدي إلى إحجام بعض الشركات عن الاستثمار في الدول التي تنتشر فيها هذه العادات غير الشرعية. و لهذا فكلما كانت قوانين الدولة المضيفة قوية و فعالة في مكافحة الفساد، كلما كان ذلك مشجعا على استثمار الأموال فيها.[(1)]

و يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009، إلى أن حجم المبالغ التي يتقاضاها المسؤولون الحكوميون و السياسيون كرشاوى في الدول النامية، تقدر بحوالي 20 إلى 40 مليار دولار سنويا، و هو ما يعادل 20 إلى 40 بالمائة من حجم مساعدات التنمية الرسمية. و قد شمل مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 (180) بلدا، رتبت درجات الفساد فيها بموجب سلم من النقاط بين 0 و 10، بحيث يعني الصفر وجود أعلى مستوى من الفساد و غيابا تاما للشفافية و النزاهة، فيما يشير العدد 10 إلى أدنى مستوى من الفساد. و استند المؤشر إلى بيانات خبراء و رجال أعمال في عشر مؤسسات مستقلة، من بينها البنك الدولي و وحدة إيكونوميست للمعلومات والمنتدى الاقتصادي العالمي. و صنفت البلدان التي جمعت أقل من 5 نقاط من أصل 10 ضمن البلدان التي ما زالت تعاني انتشار الفساد، أو التي لم تصل حتى الآن إلى مستوى مقبول من مكافحته. و على صعيد الدول العربية، حققت قطر مرتبة متقدمة بين الدول التي ينخفض فيها مستوى الفساد، حيث احتلت المرتبة (22) عالميا و الأولى عربيا متحصلة على 7 نقاط. و احتلت موريتانيا المرتبة (130) عالميا و (12) عربيا برصيد نقاط بلغ 2,5.[(2)]

و للاطلاع على ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2009، يمكن الرجوع للملحق رقم(1).

المطلب الثالث: بعض الدراسات الاستطلاعية حول معوقات الاستثمار

أولا: دراسة استطلاعية من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعيقة للاستثمار ـ طبقا للبحث الذي قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية ـ إلى خمس مجموعات، من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري. و يمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، باعتبار أن الدول العربية جزء لا يتجزأ منها. و هذه المجموعات مرتبة كما في الجدول التالي:

---

(1) www.4shared.com/file/zFlKIyxb/______.html

(2) كابي الخوري، الفساد في البلدان العربية بحسب مؤشر مدركات الفساد و بارومتر أو مقياس الفساد العالمي لعام 2009، مجلة المستقبل العربي، العدد 372 / فبراير 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص، ص 296 ، 297.

جدول رقم(6): تصنيف الدول العربية حسب نوعية معوقات الاستثمار

المجموعة	مميزاتها
المجموعة الأولى	1. عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي. 2. البيروقراطية الإدارية، و صعوبة التسجيل و الترخيص. 3. عدم وضوح و استقرار قوانين الاستثمار. 4. عدم ثبات و تدهور سعر صرف العملة المحلية. 5. عدم الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية. 6. القيود المفروضة على تحويل الأرباح و أصل الاستثمار للخارج. 7. عدم توفر الكفاءات اللازمة للمشاريع.
المجموعة الثانية	1. عدم توفر مناخ استثماري ملائم. 2. عدم توفر النقد الأجنبي. 3. صعوبة التنقل و الحصول على تأشيرات الدخول. 4. عدم توفر الأيدي العاملة المدربة. 5. عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر. 6. صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار. 7. عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.
المجموعة الثالثة	1. عدم توفر البنى الهيكلية و عناصر الإنتاج. 2. عدم توفر الاستقرار الأمني. 3. ازدواجية الضرائب و ارتفاع معدلاتها. 4. ارتفاع معدلات التضخم. 5. تسلط السلطة الحكومية. 6. عدم توفر خرائط استثمارية.
المجموعة الرابعة	1. غياب الدعم المادي و المعنوي من قبل القطر المضيف. 2. محدودية السوق المحلية، و عدم توفر فرص استثمارية. 3. احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية. 4. عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة. 5. تفشي الرشوة و العمولات. 6. غياب التكامل الاقتصادي العربي. 7. القيود المفروضة على رأس المال.
المجموعة الخامسة	1. عدم توفر بنوك للمعلومات. 2. عدم توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار. 3. عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار. 4. عدم وجود سوق مالية متطورة. 5. عدم ثبات السياسة الاستثمارية. 6. ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية. 7. عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية. 8. عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 72- 74.

يتبين من الجدول(6) أن أهم معوقات الاستثمار في البلدان العربية تمثلت في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، البيروقراطية الإدارية ونقص الكفاءات الضرورية للمشاريع. بالإضافة إلى القيود على تحويل الأرباح و نقص الحوافز الضريبية. أما مجموعة المعوقات التي احتلت الرتبة الثانية فتمثلت في عدم توفر

مناخ استثماري ملائم، تعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر وصعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار. وأهم المعوقات المتضمَنة في المجموعة الثالثة عدم توفر البنى التحتية، عدم توفر الاستقرار الأمني و غياب الخرائط الاستثمارية. و في الأخير تأتي محدودية السوق المحلي، عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة، وتفشي الرشوة و العمولات. بالإضافة إلى غياب سوق مالية متطورة، وعدم استقرار السياسات الاستثمارية.

ثانيا: دراسة استطلاعية عن معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا

في دراسة استطلاعية لآراء المستثمرين الأجانب في ليبيا، بغرض معرفة أهم معوقات الاستثمار الأجنبي فيها؛ استخدمت صحيفة استبيان كأداة رئيسية في جمع بيانات الدراسة الميدانية. و قد تكَون مجتمع الاستطلاع من عدد من المشاريع الاستثمارية، التي باشرت عملياتها فعلا، و البالغ عددها 31 مشروعا استثماريا. و قد بلغ حجم العينة ثلاثين مستثمرا، تم استطلاع آرائهم حول معوقات الاستثمار، ذلك ما يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم(7): نتائج الاستبيان حول معوقات الاستثمار في ليبيا

البيـــــان	النسبة	البيـــــان	النسبة
1 - المشاكل الاقتصادية:		**3 - المشاكل القانونية:**	
✓ المعاملة الضريبية	%75	✓ ضخامة المبلغ اللازم للاستثمار المنصوص	% 50
✓ الخدمات المصرفية	% 62,5	عليه بالقانون	
✓ عدم توفر بيانات عن السوق الليبي	%50	✓ عدم الحرية في اختيار مكان المشروع	% 12,5
✓ المعاملة الجمركية	%50	**4 - مشاكل البنية التحتية:**	
✓ صغر حجم السوق الليبي	%25	✓مشاكل النقل و الاتصالات	% 62,5
✓ ضعف أداء القطاع الأهلي	%25	✓ مشاكل الفنادق و الخدمات المرافقة لها	% 37,5
✓ مشاكل التسويق	%25	✓ عدم توفر خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية	% 37,5
✓ سعر الصرف	%14	✓ مشاكل الطرق البرية التي تربط بين المدن	% 25
✓ وجود منافسة قوية	%12 ,5	الكبيرة	
2 - المشاكل الإدارية:		✓مشاكل المطارات، و الخدمات المرافقة لها	% 25
✓ نقص العمالة المؤهلة و المدربة	% 62,5	✓ مشاكل الموانئ، و الخدمات المرافقة لها	%12,5
✓ عدم وضوح إجراءات تسجيل و إقامة	% 62,5	**5 - المشاكل الاجتماعية:**	
المغتربين		✓ ضعف وعي المواطن المحلي بأهمية الاستثمار	% 50
✓ عدم تبسيط إجراءات تسجيل و ترخيص	% 50	الأجنبي	
المشروع الاستثماري		✓ عدم توفر خبرة محلية في الاستثمار الأجنبي	% 50
✓ صعوبة مقابلة الموظفين المسؤولين في أجهزة	% 37,5	المباشر (حداثة التجربة الليبية)	
الدولة		✓ اختلاف الثقافة بين المستثمر الأجنبي والمواطن	% 37,5
✓ عدم توفر البيانات الاستثمارية للمستثمرين	%37,5	المحلي	
✓ صعوبة تحويل الأرباح و المرتبات والمزايا	%12,5	✓ صعوبة تأقلم المستثمر الأجنبي مع الثقافة	% 12,5
✓ عدم توفر مدارس باللغات الأجنبية	% 0	المحلية	

المصدر: محمد مسعود خليفة الثعيلب ، خالد على أحمد كاجيجي، ورقة بحثية بعنوان: معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا، دراسة استطلاعية لأداء المستثمرين الأجانب، المؤتمر الوطني الثاني حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 7 أغسطس 2006، ص 17 – 21.

يظهر الجدول(7)، أن ثمة مشاكل و معوقات تمثلت في الآتي:

- المشاكل الاقتصادية: و من أهمها المعاملة الضريبية، و تعقيد الخدمات المصرفية.
- المشاكل الإدارية: و التي من أهمها نقص العمالة المدربة، و عدم وضوح إجراءات المغتربين.
- المشاكل القانونية: و من أهمها ضخامة المبلغ اللازم للاستثمار.
- مشاكل البنية التحتية: و التي من أهمها النقل و الاتصالات، و عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية.
- المشاكل الاجتماعية: و من أهمها ضعف الوعي بأهمية الاستثمار الأجنبي، ونقص الخبرة فيه.

المبحث الثالث

السياسات الاستثمارية في الدول النامية

المطلب الأول: مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية

نطرح في البداية السؤال التالي: من أين تحصل الدول النامية على الأموال المطلوبة للاستثمارات من أجل تحقيق عملية التنمية؟

تنقسم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية، إلى مصدرين رئيسيين هما الموارد المحلية و الموارد الأجنبية ـ أي المدخرات المحلية و التدفقات الأجنبية- ذلك ما نوضحه من خلال الصيغ التالية[1]

$Y=C+I+(X-M)$ ....(1)

حيث (Y) تمثل الناتج الوطني الإجمالي، (C) تمثل الاستهلاك، (I) الاستثمار، (X) الصادرات، (M) الواردات. و من المعلوم أن الاستهلاك و الاستثمار الحكوميين يندرجان ضمن الاستثمار (I) و الاستهلاك (C). و حيث أن (2) .... $Y=C+S$

أي أن: الناتج الوطني الإجمالي = الاستهلاك + الادخار

بالتعويض عن Y في المعادلة (2) بقيمتها في المعادلة (1) نجد:

$C+I+(X-M)= C+S$......(3)

من المعادلة (3) نستنتج: $I=S+(M-X)$

بمعنى أن فرص الاستثمار في دولة ما، تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج. و في حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات، مما يضطر الدولة إلى الاقتراض من الخارج.

تنقسم مصادر تمويل الاستثمار في الدول النامية إلى مصدرين محلي و خارجي.

أولا: المصادر المحلية

1- الادخار:

إن مصادر الادخار ثلاثة وهي: الادخار العائلي، ادخار قطاع الأعمال و الادخار الحكومي و فيما يلي نستعرض هذه المصادر الثلاثة:

أ. مدخرات القطاع العائلي:[2]

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – و الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. و تعتبر مدخرات القطاع العائلي، أهم مصادر الادخار في الدول النامية

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 168.
(2) نفس المرجع، ص، ص 169، 170.

مقارنة بالدول المتقدمة. ففي حين تمثل مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة المدخرات (في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال الخاص و الحكومي 50%)، كان نصيب كل من القطاع العائلي و قطاع الأعمال الخاص و قطاع الأعمال الحكومي في الهند في الفترة 1979/1978 على التوالي كما يلي:

78,4%، 19,9 %، 1,9% ، مما يظهر أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسي.

و تتمثل مصادر ادخار القطاع العائلي في:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة، التي تنشئها الهيئات والمؤسسات؛ و تتصف هذه الأوعية بطبيعتها الإلزامية و بقدر من الاستقرار.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، و الذين يحتفظون بها في صورة نقود و أصول أخرى، كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف، أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي و المزارع و المتاجر و المساكن، والذي ينتشر أكثر في البيئات الريفية، حيث يصاحب الاستثمارُ الادخارَ، فالمدخر هو نفسه المستثمر.

ب. ادخار قطاع الأعمال:

يتمثل هذا النوع من الادخار في الأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار. و يتناسب حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية مع حجم هذه القطاع، فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات و العكس صحيح. ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم، و قطاع غير منظم. ومن الصعوبة بمكان تقدير مدخرات هذا القطاع الأخير أو تقدير حاجاته إلى الاستثمار، كما أن تعبئة مدخراته ليست ممكنة بالوسائل التقليدية. لهذا فإن القطاع المنظم هو الذي يعول عليه في توليد الفائض. و يتكون قطاع الأعمال المنظم من قطاع الأعمال الخاص و قطاع الأعمال الحكومي، و يعتمد حجم الادخار لديه على حجم الفائض المتولد (الأرباح).[1]

و رغم أهمية مدخرات قطاع الأعمال كمصدر رئيسي لتكوين المدخرات في الدول النامية، إلا أن توجيهها في هذه الدول تصاحبه في الغالب سلبيات أهمها:[2]

من المحتمل أن تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الاقتصادي، أو النواحي المرتبطة به. بينما قد يكون المجتمع في حاجة إلى توجيهها إلى ميادين و أنشطة أخرى ـ هذا الوضع كثيرا ما يؤدي إلى ما يطلق عليه النمو غير المتوازن.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 191 ، 192 .
[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 181.

- و من ناحية أخرى، فإن عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال، كثيرا ما يعرقل فاعليته و يضعف من كيانه، إذ أن حجم هذه الأموال قد يزيد عن المدخرات، التي يتعامل بها سوق رأس المال.
- و أخيرا فإن التنمية الاقتصادية، إذا اعتمدت أساسا على تلك المدخرات، فإنها تؤدي بذلك إلى تدعيم الاحتكار وتثبيته، إضافة إلى ما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ج. الادخار الحكومي:

يمثل الادخار الحكومي، الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب و الإنفاق الجاري الحكومي، وعادة ما تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، مما يضطرها إلى اللجوء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز. و لقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الموازنة دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في اليابان، خصوصا في مراحلها الأولى.[1]

2- الإيرادات الجبائية:

تعتبر الضرائب، الوسيلة التي عن طريقها يتم تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد و الشركات إلى الحكومة. وهذه الأخيرة تستخدمها لأغراض الإنفاق الجاري، وكذلك لأغراض الاستثمار. وهذا النوع الأخير من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية، و يرفع من معدل نمو الناتج و نمو تراكم رأس المال.

و أهم الضرائب المفروضة في الدول النامية هي كالتالي:[2]

أ. الضريبة على الدخل :

و هي الضرائب على دخول الأشخاص و الضرائب على أرباح الشركات

- <u>الضرائب على دخول الأشخاص:</u>

تخضع دخول الأشخاص الطبيعيين في الدول النامية لضريبة ذات معدلات مرتفعة، وهي تمس حتى الدخول المنخفضة، مما يؤدي إلى تعميق الفارق في توزيع الدخل. و أمام الضغط الضريبي المرتفع، زاد التهرب الضريبي عن طريق التصريح الخاطئ بالدخل، و تحويل الأموال نحو الخارج. ورغم هذا فإن بعض الدول النامية، قامت بتعبئة حصة هامة من الإيرادات عن طريق الضرائب على الدخول المرتفعة للأشخاص، حيث قدرت هذه الحصة في كل من كولومبيا وكوريا الجنوبية وتشيلي بـ: 15% من إجمالي الإيرادات العمومية، و تراوحت هذه النسبة في بعض الدول ما بين 10% و 15%. كما تُفرض ضرائب خاصة على السلع الاستهلاكية الكمالية، التي يقتنيها أصحاب الدخول المرتفعة، و ذلك لغرض الحد من التفاوت في توزيع الدخل.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2] حمزة طيبي، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر (1990- 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص، ص 49 ،50.

- الضرائب على أرباح الشركات:

تمثل الضرائب على أرباح الشركات نسبة قليلة من مجموع الإيرادات الضريبية، فقد قدرت حصتها في الثمانينات ب 10% من مجموع الإيرادات العمومية في الدول النامية، في حين كانت تتراوح مابين 37% و 50% في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. الضرائب العقارية:

تعد الضرائب على العقارات ضعيفة جدا في الدول النامية، نظرا لصعوبة تقديرها. كما أن الظروف الاقتصادية للدول النامية، تمثل عائقا أمام الجهود المبذولة لفرض الضرائب على الشركات و العقارات، حيث يؤدي فرض ضرائب مرتفعة على الشركات إلى تغيير الرأسماليين لسياستهم الاستثمارية لدفع ضريبة أقل.

ج. الضرائب غير المباشرة:

تختلف الضرائب غير المباشرة عن الضرائب المباشرة، في أن دافعها يستطيع نقل عبئها لغيره مثل الرسوم على المبيعات، الاستهلاك و الناتج؛ بينما يتحمل عبء الضرائب المباشرة من يقوم بدفعها. و ينصح بعض الاقتصاديين الدول النامية بالحد من فرض الضرائب التصاعدية على الدخل و الثروة، و بالتركيز على الضرائب غير المباشرة بحجة أن عبء هذه الأخيرة يقع على الاستهلاك لا على الادخار.

د. الضرائب على التجارة الخارجية:

تعتمد الدول النامية كثيرا على الإيرادات المتأتية من القطاع الخارجي، و هذا ما أدى إلى إهمال تطوير القطاعات الأخرى، فقد مثلت الإيرادات الجبائية من الواردات في الدول منخفضة الدخل نسبة 40% من إجمالي الإيرادات العمومية، مقابل 10% فقط في الدول متوسطة الدخل.

و تمثل الإيرادات الجبائية للصادرات نسبة كبيرة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية، رغم أنها تعرف تذبذبات تبعا لتغير الأسعار في الأسواق الدولية. فقد وصلت هذه الإيرادات مع بداية الثمانينات 20 % في الدول منخفضة الدخل.

3- التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي، يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار؛ وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة، أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق. وتلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي، عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة (أي عندما تكون نفقاتها تتجاوز إيراداتها)؛ و ذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي، والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية و تحصل على الائتمان مقابلها.

إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح، وبالتالي يولد نوعا من التضخم. ويستند أسلوب التمويل التضخمي إلى حجة مفادها أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الاستثمار. و ذلك من خلال ما يلي:[1]

- يؤدي ارتفاع الأسعار في قطاعات معينة، إلى ارتفاع مستوى الأرباح.

- يؤدي التوسع السريع في الائتمان المصرفي، مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، إلى حصول بعض المستثمرين على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.

- يعتبر التضخم آلية لتحرير الأموال لغرض الاستثمار، فالعملية التضخمية تُحدث زيادة في الطلب النقدي الكلي، على العرض الحقيقي للسلع و الخدمات عند مستوى الأسعار السائدة. و بالطبع فإن زيادة المعروض النقدي ناجم عن لجوء الحكومة إلى تمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو لجوء النظام المصرفي إلى خلق الائتمان.

و قد استخدم أسلوب التمويل بالعجز من قبل الدول النامية استنادا إلى الحجج التالية:[2]

- إن هذا المصدر لتوفير الموارد يؤدي إلى تنفيذ مشروعات إنتاجية.

- إن التمويل بالعجز لا يكون مرئيا للناس، كما أنه لا يأخذ شيئا منهم بشكل مباشر.

- إن هذه الطريقة تنهي نفسها بنفسها، لأن التوسع النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و لكن لفترة قصيرة فقط.

- إن التمويل بالعجز يخدم غرض مواجهة الطلب على النقود، والمرتبط مع نمو البلدان النامية.

ومع ذلك يشكك العديد من الاقتصاديين في نجاح التضخم كوسيلة لتمويل الاستثمار نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية ترتبط عادة بمشكلة التضخم، و يشير البعض إلى أن التمويل بالعجز مفيد للبلدان النامية إذا ما بقي ضمن حدود ضيقة.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجيات الاستثمار في الدول النامية، بسبب وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية.

و يأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:

---

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 193، 194.

(2) نفس المرجع، ص 195 .

1- التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات الدولية:

أصبح للمؤسسات والمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي؛ ومن أهم هذه المؤسسات:[1]

أ. البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

جاء إنشاء البنك الدولي كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) في عام 1944 وهو يمثل المؤسسة الأكبر من ثلاث مؤسسات تقوم بتقديم المعونات و القروض إلى الدول النامية. و يستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء، و من حصيلة ما يصدره من سندات تُتداول في الأسواق المالية العالمية و تجعله المقرض الأول في العالم. ففي عام 1989 لم يسمح البنك بتقديم القروض إلا للدول التي يبلغ أو يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 4080 دولارا سنويا. وقد بلغ المتوسط السنوي للإقراض 21 مليار دولار في عامي 1989 و 1990. و كان يتم تقديم القروض على أساس سعر فائدة ثابت، إلا أنه ابتداء من 1981 تغير هذا الوضع، و أصبحت الفائدة متغيرة (تثبت لمدة ستة أشهر، فكانت على سبيل المثال 7,73 % في النصف الثاني من عام 1990). و تُقرر الفائدة على أساس ما يدفعه البنك من فوائد على ما يقترضه، بالإضافة إلى 1% مخصصة لنفقاته. ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه و ذلك بالاعتماد على التسديدات في تقديم قروض جديدة، فإن تخلف المدينين عن السداد كثيرا ما يسبب إرباكا وإحراجا للبنك.

ب. مؤسسة التنمية الدولية:

تمثل هذه المؤسسة مصدرا هاما للقروض السهلة (قروض فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة) التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض و هي تتراوح بين 3 إلى 4 مليار دولار سنويا وتأتي مصادرها من المنح التي تقدمها 23 دولة غنية كل ثلاث سنوات، و تتلخص الشروط المقررة في الفترة الأخيرة في أن آجالها تبلغ أربعين عاما (كانت خمسين عاما في عام 1987 و ما قبلها)، وبدون فائدة، و بفترة سماح تبلغ عشر سنوات. و لا تمنح قروض مؤسسة التنمية الدولية إلا للدول النامية شديدة الفقر و التي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولارا سنويا أو أقل. و كان من بين هذه الدول كولومبيا و كوريا الجنوبية و تركيا، حيث كانت تتلقى معونات من هيئة المعونة الدولية، إلا أنها أصبحت في الوقت الحاضر ـ بعد أن زادت متوسطات الدخول فيها ـ تقدم منحا لهيئة المعونة الدولية. و أهم الدول التي تتلقى المعونات من الهيئة هي دول إفريقيا شبه الصحراوية.

ج. مؤسسة التمويل الدولي:

تأتي هذه المؤسسة في المرتبة بعد مؤسسة التنمية الدولية حيث بلغ مجموع استثماراتها 1,7 مليار دولار عام 1989 موزعة على 468 مشروعا. و ينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 211 - 214.

الخاص لدى الدول. و هي تحصل على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي و إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية.

وقد زاد الاهتمام بدعم القطاع الخاص بالدول النامية لما يعانيه من العقبات، بالإضافة إلى عدم كفاية البنية من مواصلات و اتصالات و تعليم و مؤسسات مالية.

2- المنح و المعونات الأجنبية الرسمية:

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة و من دول النفط، و التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ODA (Official Development Assistance)، من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض. و يرجع ذلك إلى عدم ملاءمة قروض البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولي، و عدم كفاية معونات مؤسسة التنمية الدولية. و قد شكلت المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6,6 % من إجمالي الناتج الوطني لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر، و بلغت أكثر من ذلك للعديد منها منفردة، حيث بلغت حوالي 40% من إجمالي الناتج الوطني في كل من تشاد، موزنبيق، ملاوي و مالي، كما بلغت 70% بالنسبة للصومال و تنزانيا.[1]

و مع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات، و درجة تحسن الأداء الاقتصادي و ذلك لعدد من الأسباب نذكرها فيما يلي:

- صغر حجم المعونات في حالات عديدة.
- كثيرا ما لا توجه إلى الدول الأكثر حاجة إليها.
- تفتقر الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحيان إلى السياسات الاقتصادية الملائمة، التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

و رغم ذلك فإن المعونات لعبت دورا هاما في مساعدة تلك الدول، في توفير قدر من احتياجاتها من الغذاء، و بعض الخدمات الأساسية في التعليم و الصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، و إدخال أساليب الزراعة و الإدارة الملائمة...

3- الاستثمار الأجنبي الخاص:

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي كما سبق و أن ذكرنا.

و قد تراوح المتوسط السنوي لهذا النشاط في منتصف الثمانينات بين 16 و 20 مليار دولار سنويا، قبل أن يبدأ في الهبوط بسبب أزمة المديونية.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص، ص 215، 216.

[2] نفس المرجع، ص 222.

المطلب الثاني: الدور الاستثماري للقطاع العام في البلدان النامية

لقد كان عقد الستينات والسبعينات عقد التخطيط الاقتصادي، والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. إضافة إلى تجربة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي السابق، و دول أروبا الشرقية، و بعض البلدان الاشتراكية الآسيوية كالصين الشعبية و كوريا. فقد هيمن القطاع العام على إدارة النشاط الاقتصادي، حيث تحدد الأسعار إداريا، كما يتم تحديد أسعار الفائدة و توزيع الدخل بين الاستثمار و الاستهلاك... و بالتالي تقلصت أو انعدمت آلية السوق في تحديد الأسعار و توزيع الموارد.(1)

أولا: دور القطاع العام في التنمية في البلدان النامية

أثبتت التجارب التاريخية، أنه لا سبيل إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة في البلدان النامية، إلا بدور متزايد في البداية للدولة في الاقتصاد؛ من أجل توجيه الاستثمارات بما يخدم تنمية شاملة متوازنة ومستقرة، قادرة على إخراج هده البلدان من واقعها المتردي، لاسيما و أنها تعاني من مشاكل متعددة، لعل أهمها ما يلي:(2)

- انخفاض متوسط دخل الفرد، و عدم كفاية المدخرات الفردية، مما يتولد عنه عجز رأس المال الخاص عن إحداث التراكم الرأسمالي، و هي الحاجة الملحة القائمة في الدول النامية لتوليد قوة دافعة للنمو المطرد.
- تردد القطاع الخاص في الإقدام على استثمار أمواله في المشاريع، التي تكفل حدوث انطلاقة تنموية، سواء في مجالات الصناعة، أو الزراعة، أو مشاريع البنية الأساسية و البحث العلمي.
- اتجاه رؤوس الأموال الخاصة في الغالب إلى المجالات الاستثمارية ذات العائد السريع. وعلى هذا الأساس فقد نظر إلى الدولة بقطاعها العام، أن لها القدرة على إحداث التراكم الرأسمالي بما لديها من موارد، و بما يلعبه قطاعها العام من دور رائد في قيادة و توجيه مسار استثماراتها، بما يخدم تحقيق النمو.

فالقطاع العام لديه رؤية واسعة لمتطلبات التنمية، والقدرة على اختيار و وضع الأولويات في إطار خطة وطنية، تشمل المجالات الإنتاجية والخدمية، و اختيار معدل النمو المناسب على ضوء الإمكانات والأهداف الموضوعة، وترجمتها إلى خطة مالية متمثلة بالموازنة العامة والممولة من المصادر المتعددة التالية:(3)

- إيرادات الدولة من الرسوم و الضرائب و العوائد من الملكية العامة.
- الفائض الاقتصادي المتحقق في القطاع العام.
- المساعدات و الهبات و المنح التي تحصل الدولة من الخارج.
- القروض الخارجية و الداخلية.

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 259.
(2) عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، ص 94 .
(3) نفس المرجع، ص 95.

و هي قدرات مالية كبيرة إذا ما أحسن استغلالها، و ذلك بتوجيهها إلى الاستثمارات الضرورية، وبحسب أولويات الخطة المرسومة.

ثانيا: تقييم الخطة الاستثمارية للقطاع العام

مما يقاس به نجاح الخطة الاستثمارية للقطاع العام، زيادة كفاءة الاستثمارات، وحسن توزيعها على قطاعات الاقتصاد الوطني و ذلك ما نوضحه في ما يلي:

1- كفاءة الاستثمارات:

يرجع التباين في كفاءة الاستثمارات إلى اختلاف سياسة الاستثمار بين الدول المختلفة، إضافة إلى التباين في مناخ الاستثمار، و مدى ملاءمة الأوضاع الاجتماعية السائدة من عادات و تقاليد وأعراف. فكانت كفاءة الاستثمارات في كوريا الجنوبية، أعلى منها في العديد من الدول النامية الأخرى (أي كان معدل الزيادة في الدخل الناجم عن الزيادة في معدل الاستثمار مرتفعا نسبيا)، حيث بلغت الزيادة السنوية في دخلها في الفترة بين (1980 - 1987) حوالي 7 % بمعدل استثمار يبلغ 31 %، بمعنى أن كفاءتها الاستثمارية 23 % ؛ في الوقت نفسه كان الرقم بالنسبة للدول النامية عامة 16 %. هذا و قد تصل الكفاءة في بعض الدول أربعة أمثالها في دول أخرى.

و لقد ترتب عن نقص الاستثمار في الدول النامية، نقص في معدلات النمو، و بصورة أكبر في الدول النامية التي تعاني بشدة من المديونية الخارجية. و لقد أخطأت تلك الدول بدعم الاستهلاك - أي عدم الالتجاء إلى تخفيضه على حساب الاستثمار- في الوقت الذي كان يتعين عليها أن تتبع سياسة الشد على البطون. ففي هذه الدول انخفضت كفاءة الاستثمارات من 23 % في الفترة (1978- 1980) إلى 16 % في الفترة (1983- 1986).[1]

2- توزيع الاستثمارات:

لعل من الموضوعات التي لا تنال اهتماما أكبر، هو موضوع توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، رغم أهميته لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة. و في هذا الصدد، نجد أن هناك أربعة قطاعات تستأثر بمعظم الاستثمارات في الدول الصناعية و المتقدمة، و يعزي إليها استمرار النمو والتقدم، و هي كالتالي:

أ. الإسكان:

يتعين بصورة عامة على الدولة أن توجه 20% من استثماراتها نحو قطاع الإسكان، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية، التي تعاني من الضغط السكاني، و من حركة النزوح من الريف إلى المدن؛ ناهيك عن تلك التي تعاني من سوء وضع مساكنها. و في هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدرا أكبر من استثماراتها نحو هذا القطاع، لكي لا تواجه مشاكل اجتماعية

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 163- 167.

خطيرة في المستقبل. إذ تعاني معظم الدول النامية في الوقت الحالي، ما عانته في العقود الماضية نتيجة ندرة المساكن من ناحية، و سوء حالها من ناحية أخرى. و هو ما يؤكده انتشار الأحياء الفقيرة في معظم مدنها كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم(8): النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة في مدن مختلفة من العالم النامي في أواخر الثمانينات

المدينة	النسبة %
أمريكا اللاتينية:	
بوجوتا ـ كولومبيا	**60**
مكسيكو سيتي ـ المكسيك	**46**
كاراكاس ـ فنزويلا	**54**
ريودي جانيرو ـ البرازيل	**20**
الشرق الأوسط و إفريقيا:	
أديس أبابا ـ اتيوبيا	**79**
الدار البيضاء ـ المغرب	**70**
أنقرة ـ تركيا	**60**
القاهرة ـ مصر	**60**
دار السلام ـ تانزانيا	**53**
آسيا:	
كالكوتا ـ الهند	**67**
كراتشي ـ باكستان	**44**
مانيلا ـ الفلبين	**35**
جاكارتا ـ أندنوسيا	**26**

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية و تطبيقية)، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 165.

ب. المشروعات العامة:

تشمل المشروعات العامة، شبكة المواصلات ومحطات المياه والكهرباء والمدارس و المستشفيات ...إلخ. والتي كثيرا ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية، حيث تحظى بحوالي 40 % من الاستثمارات في الدول المتقدمة.

و لذلك ينصح الاقتصاديون الدول النامية، بتخصيص مثل هذه النسبة لإقامة هذه المشروعات الحيوية، و التي لا يمكن أن تنهض اقتصادياتها دون توفرها. إلا أن القدرة المالية للدول النامية، لا تقوى على تخصيص هذا القدر المرتفع من استثماراتها المحدودة إلى تلك المشروعات؛ مما يؤدي إلى ضعف و عدم كفاءة أدائها الاقتصادي. فالكهرباء لا تصل إلى كل أرجاء الدولة النامية، و كثيرا ما تنقطع، و الطرق الجيدة قليلة، و المواصلات السلكية و اللاسلكية غير منتشرة في جميع مناطقها. وهذا بالطبع مع وجود التباين بين الدول النامية في حدة هذه المشاكل.

و قد قدرت حكومة الهند، انخفاض معدل النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2 % سنويا في الفترة (1975- 1980)، نتيجة انقطاع التيار الكهربائي و عدم انتظامه. هذا و تشير البيانات الإحصائية إلى أن أربعة أخماس سكان الدول النامية محرومون من التيار الكهربائي، و أن استهلاك الفرد من التيار الكهربائي يقدر بعُشر استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. و يضيف البنك الدولي أن ربع إلى ثلث سكان المدن في الدول النامية محرومون من المياه النظيفة و من الصرف الصحي.

ج. المخزون السلعي:

يتألف المخزون السلعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، سواء كانت منتجات أولية، وقود، قطع غيار و منتج نهائي؛ و التي تشكل من 10 إلى 12 % من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة. ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة للمخزون السلعي، نتيجة اعتقادها أن مجالات الاستثمار الأخرى أكثر إلحاحا، خصوصا و أن معظم الدول النامية تعاني من ندرة رؤوس الأموال المادية المحلية من ناحية، كما أنها تواجه مشكلة العجز في موازين مدفوعاتها و ندرة النقد الأجنبي من ناحية أخرى. و يترتب على انخفاض تلك الاستثمارات، نقص في عرض بعض مستلزمات الإنتاج من المنتجات الأولية، و شح المخزون من قطع الغيار. وفي حالات أخرى نقص المخزون النهائي عن حد الأمان، لذلك كثيرا ما نشاهد في الدول النامية أعدادا كبيرة من الشاحنات، أو وحدات الإنتاج من المصانع لا تعمل لعدم توفر قطع الغيار، و التي قد تكون رخيصة نسبيا. و على سبيل المثال نذكر أن مصانع النحاس في زامبيا، توقفت عن العمل بسبب عدم وجود قطع غيار معينة، كذلك قد تتوقف مصانع المياه الغازية عن العمل لعدم وجود سدادات الزجاجات، كما قد يتعذر شحن الدقيق بسبب نقص الأكياس...إلخ.

د. التشييد:

تتركز الاستثمارات في قطاع الصناعة أساسا في شراء العدد و الأدوات و الآلات، إلا أن حقيقة الأمر توضح أن من ثلث إلى نصف رأس المال الثابت في الصناعة، يتجه إلى الاستثمار في التشييد. لذا فإن أي نقص في الاستثمارات الخاصة بقطاع التشييد، و ما يواجهه من تدني كفاءة الشركات العاملة فيه، و الندرة النسبية في مواد البناء ـ من حديد و إسمنت ـ و كذلك من المعماريين و غيرهم من الفنيين؛ كل هذه الأمور تؤدي إلى حدوث اختناقات في عملية النمو الاقتصادي.

و مما لا خلاف فيه في الوقت الراهن، أن ارتفاع نفقات التشييد، و طول فترة البناء، كثيرا ما يترتب عليها اختلال الهيكل المالي للمشروع؛ بما يؤدي إلى انحرافه عن جدواه الاقتصادية. هذا الوضع نشهده بوضوح في العديد من المشروعات الصناعية بالدول النامية.

ثالثا: إسهامات القطاع العام في التنمية بالدول النامية

لقد كان لاستثمارات القطاع العام في البلدان النامية، إسهامات عديدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها ما يلي:[1]

- إن كثيرا من حكومات الدول النامية تدخلت في عملية التجارة، و تولت القيام ببيع السلع مباشرة للأفراد و بأسعار محددة، تحت غطاء توفير السلع بأسعار معقولة، لاعتقادها أنها تقدم خدمة للمواطنين بمنعها للأسعار الاحتكارية، و لضمان حصول المواطن على الكميات المطلوبة.

- ساد الاعتقاد في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و خاصة في الستينات و السبعينات أن الدولة لديها القدرة للسيطرة على شروط و آليات تراكم رأس المال، و تنمية الثروة الوطنية، وزيادة التكوين الرأسمالي اللازم للتنمية و التوسع في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، حيث بلغت نسبة التكوين الرأسمالي أو معدل نمو التراكم الرأسمالي للبلدان النامية في سنوات الستينات حوالي 32 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فقد زاد إجمالي القيمة المضافة الصناعية العالمية من حوالي 2500 مليار دولار في عام 1975، إلى حوالي 4000 مليار دولار في العام 1990 بالأسعار الجارية لعام 1980. و زاد نصيب الدول النامية من 10 % في عام 1970 إلى 14% في عام 1990. فقطاع الصناعة أحد الميادين التي خاضها القطاع العام، حيث تمكن من خلاله من زيادة الدخل و رفع مستوى المعيشة. و قد حظي هذا القطاع باهتمام القطاع العام في الدول النامية، في ظل مبدإ سياسة "إحلال الواردات و الصناعة من أجل التصدير" التي تبنتها كثير من الدول النامية ـ و خاصة دول جنوب شرق آسيا، و مصر و تركيا و غيرها ـ باعتبارها تشكل أحد العوامل الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بل المحرك الأساسي لها.

- نظرا لتزايد الاحتياجات للمنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر، أو كمواد أولية للصناعات المحلية، وضعف القدرات الاستثمارية للأفراد، فقد لعبت استثمارات القطاع العام دورا معتبرا في الزراعة. وذلك عن طريق إدخال المكننة و الأساليب الحديثة، و إقامة المزارع الكبيرة لإنتاج الحبوب، وغير ذلك من الأنشطة في القطاع الزراعي؛ و التي أدت إلى نمو نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

و قد نالت السياحة اهتماما كبيرا من الدول النامية، و خاصة في العقود الأخيرة التي زاد فيها الاهتمام بالسياحة و الحركة السياحية. فلجأت الدول النامية إلى تنشيط هذا القطاع و قامت بعملية الاستثمار فيه في مختلف أنواع الخدمات السياحية، فأنشأت الفنادق، و المطاعم، و القرى السياحية، وشركات السفر و السياحة، و خدمات النقل الجوي والبري و البحري.

---

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 95، 99.

- وجه القطاع العام في الدول النامية استثمارات مهمة، لإقامة المشروعات الخدمية الأساسية في مجال التعليم ، الصحة و الخدمات الاجتماعية و الثقافية.

كما نجح القطاع العام في إطار خطط الدول، في توفير بنية تحتية خلال العقود الماضية، وعلى مراحل زمنية نظرا لضخامة الإنفاق الاستثماري في هذا المجال، و هو يزيد من سنة لأخرى في مطارات دولية و داخلية، و طرق و موانئ، و إمداد المدن و الأرياف بالكهرباء و المياه، وهي مشاريع كبيرة و مستمرة و مهمة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و لا تزال الدول النامية تعاني إجمالا من نقص البنيات التحتية، على الرغم مما حققته بعض هذه الدول في التغلب على هذه المشكلة كما هو الحال في ماليزيا و تايوان و كوريا الجنوبية و أندنوسيا.

رابعا: تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع العام في البلدان النامية

تشير الدراسات التي تناولت تقييم أداء القطاع العام في عينة من 14 دولة نامية، إلى أن نسبة مساهمته في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية لم تتجاوز 50 %. كما بلغت تلك النسبة في الاستثمارات الإجمالية حوالي 25%. علاوة على استيعاب القطاع العام لنسبة من العمالة خارج القطاع الزراعي قدرت بحوالي 15 %. أضف إلى ذلك أن هذا القطاع في الدول المشار إليها قد استحوذ على 30% من إجمالي الديون المحلية، و حوالي 20% من إجمالي الديون الخارجية.[1]

و تشير تجارب عدد كبير من الدول النامية، إلى تكبد وحدات القطاع العام خسائر مالية ضخمة، بالرغم من الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها في أغلب الأحيان. ففي كينيا على سبيل المثال، بلغت قيمة المبالغ المستثمرة في القطاع العام 1,4 مليار دولار في الفترة (1975- 1984)؛ في حين قدر معدل العائد على الاستثمار بحوالي 0,4%؛ الأمر الذي يعكس تحقيق عدد كبير من منشآت القطاع العام لخسائر مالية بصورة منتظمة. و الدليل على ذلك، أن إجمالي الخسائر التي حققتها 16 مؤسسة زراعية وصناعية عامة بلغت 183 مليون دولار في الفترة (1977 - 1984). كما كشفت نتائج دراسة أخرى تناولت تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع العام، في عينة تضم 12 دولة في إفريقيا، أن حوالي 62 % من إجمالي تلك المؤسسات، تكبدت خسارة صافية، علاوة على أن صافي القيمة المالية لحوالي 36% منها كانت سالبة.[(2)]
وهو ما يؤكد أن حاجة الدول النامية لعملية الخوصصة ترتبط - إلى حد كبير- بضعف الأداء الاقتصادي لوحدات القطاع العام، مع عدم قدرة حكومات بعض هذه الدول على الاستمرار في تقديم الدعم المالي لتلك الوحدات، خاصة في ظل تزايد معدلات نمو العجز المالي. أضف إلى ذلك ظهور الاتجاه إلى الاعتماد على القطاع الخاص و آليات السوق، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و ذلك في إطار مناخ دولي يشجع هذا الاتجاه و يدعمه.

---
(1) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 120.
(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: الاستثمار و الخوصصة

أولا: عملية الخوصصة

تتم الخوصصة عن طريق بيع المشروعات أو المؤسسات العامة بطرح كل أو جزء من أسهمها للبيع في البورصة المحلية أو الدولية، و بالتالي فإن الأفراد و القطاع الخاص المحلي و الأجنبي يستثمرون مدخراتهم في هذه العملية و تتم العملية على النحو التالي:

1 -الاستثمار الخاص المحلي:

نظرا لأن سياسة الخوصصة تعني تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، فإن تنفيذ هذه السياسة في أي مجتمع، مع تهيئة المناخ الاستثماري، سوف تدفع الأفراد ورأس المال الخاص إلى الإقدام على الاستثمار في شراء المؤسسات العامة. و هو ما يعني تحويل المدخرات الخاصة إلى الاستثمار، بالطرق و الأساليب المختلفة، التي تجري بها عملية الخوصصة. و هذا من شأنه الدفع بالاقتصاد و الأنشطة المختلفة فيه إلى مزيد من الإنتاج عند جودة عالية و بكفاءة اقتصادية؛ عن طريق ما تدخله الإدارة الحديثة من كفاءة إدارية، و التحسين من الأداء، و ما يؤديان إليه من زيادة الإنتاجية و تشغيل الطاقة العاطلة. إذ تتصف الدولة النامية، بوجود طاقات عاطلة غير مستغلة عند طاقتها القصوى. ناهيك عن انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج في أغلب مؤسسات القطاع العام. كما أن القطاع الخاص، قد يضيف إلى الطاقة القائمة طاقات جديدة، بزيادة الإنتاج عن طريق شراء آلات و إحلالها محل آلات قديمة. و في كل الحالات فإن الخوصصة سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، و التحسن المستمر في الجودة و النوعية للمنتجات في إطار المنافسة الداخلية و الدولية، مما يدفع إلى مزيد من التقدم الاقتصادي، و التحسن في المستوى المعيشي للسكان.[(1)]

إن هذا التحول و التحسن في الكفاءة و الجودة والقدرة التنافسية، سوف يؤدي إلى زيادة الربحية للمشروعات في ظل القطاع الخاص، ومعه تُولَد قدرة استثمارية تؤدي إلى اتساع و تعدد الأنشطة، و تزيد من القدرة على التشغيل و زيادة الإنتاج.

2 -الاستثمار الأجنبي:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا في التحول خاصة في الدول النامية، التي تقل فيها المدخرات نتيجة لانخفاض الدخول وظهور العجز في إتمام عملية التحول، و يتم الاستثمار الأجنبي بطريقتين: [(2)]

- شراء الأسهم (جزء من الأسهم يحدده القانون في كل دولة) في السوق المالي المحلي.
- شراء الأسهم من السوق أو الأسواق المالية الأجنبية عندما تقرر الدولة طرح جزء من أسهم المشروع في الأسواق المالية الدولية.

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 183.
(2) نفس المرجع، ص 184.

والاستثمار الأجنبي له جانبان، جانب إيجابي، وجانب سلبي، وتغليب جانب على آخر يخضع لعدة اعتبارات تتعلق بحجم الاستثمار الأجنبي، و نسبته إلى الاستثمار الكلي و نوع القطاعات و الأنشطة المستثمر فيها.

ولا شك أن الجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي يتمثل في أنه عامل مساعد في إنجاح عملية الخوصصة في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية، وهو يساعد على زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني، والدفع به إلى مزيد من النمو للأسباب التالية:

- تزيد الاستثمارات الأجنبية من الإمكانات التمويلية، و بالتالي تدفع ببرامج الخوصصة إلى التنفيذ الفعلي، بمقدار العجز الذي قد تظهره المدخرات و الاستثمارات الخاصة المحلية.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية على خلق فرص عمل جديدة في الأنشطة المختلفة، مع إنتاجية و ربحية أكثر. و هو ما سيجذب الكثير من الأفراد للالتحاق بهذه الأنشطة، و الحصول على أجور و مرتبات مرتفعة. الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص جزء من البطالة، و تحسين مستوى المعيشة لفئات كبيرة من المجتمع. وستدفع الحاجة إلى العمل الأفراد إلى التأهيل و التدريب لتلبية شروط العمل.

- عادة ما تجلب الاستثمارات الأجنبية معها التكنولوجيا و التقنيات الحديثة، و الإدارة العلمية الواعية. مما يساعد على خلق قفزات نوعية في العمل الإداري، والعملية الإنتاجية، و التأثير على القطاع الخاص المحلي للإقتداء بها، بما تخلقه المنافسة بين المشاريع الإنتاجية والخدمية من تسابق على تطوير و تحسين الإنتاجية، و جودة المنتجات.

- إذا تحقق للاستثمارات الأجنبية المناخ الاستثماري المناسب، فإن الأرباح المتحققة سوف تتجه إلى استثمارات جديدة، و هو ما يعني أن الأرباح المتحققة لرأس المال الأجنبي المستثمر، سوف تبقى في الدولة (البلد المضيف)، لتستثمر من جديد. مما يخدم التوسع الإنتاجي، و يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مزيد من التطور و النمو و الزيادة من فرص العمل.

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية التي تجذبها الخوصصة، إلى زيادة العملات الأجنبية النادرة في البلاد، وهي تؤدي إلى تقوية مركز العملة الوطنية و استقرار سعرها أمام العملات الأخرى، و تساعد أيضا على استقرار الأسعار و القيم الحقيقية للسلع و الخدمات، و على كبح التضخم.

ثانيا: تأثير الخوصصة على الاستثمارات في البلدان النامية

لقد أدت الخوصصة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب الاستثمارات المحلية؛ لتشكل بمجموعها مؤشرا على تزايد أهمية الاستثمارات الخاصة من سنة لأخرى، و هو ما يعني أن القطاع الخاص سوف يسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة النامية.

إن زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الإجمالي في الدولة، يعد مؤشرا جيدا للخوصصة، ويبرهن على أن الدولة قد نجحت في نقل جزء من العبء الملقى عليها، لتمويل الاستثمار في المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.

ولا شك أن القطاع الخاص، قد زاد في مختلف الأنشطة الإنتاجية و الخدمية مع تراجع الحكومات عن القيام باستثمارات جديدة، إلا فيما هو خدمات عامة أو ذو طابع استراتيجي.

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الإجمالي المحلي لدول نامية مختارة للفترة من (1990- 1995):

جدول رقم (9): نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الإجمالي لدول نامية للفترة (1990- 1995)

(الوحدة: نسبة مئوية)

الدولة	السنـــــــــــــــــــــوات							
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	متوسط الفترة 1980 -1989	متوسط الفترة 1990 -1995
مصر	48	41,3	49,3	56,7	63,5	66,4	39,6	54,2
المغرب	61	59,1	57,3	39,7	37,3	51,1	52,9	50,9
تونس	50,6	52,8	53,8	49,8	52,7	-	50	51,9
تركيا	68,3	66,9	68,2	72,1	78,1	83,8	49,2	72,9
بولندا	19,9	40,8	43,9	42,9	44	40	16,9	38,6
الأرجنتين	67,4	84,8	88,7	87,4	88,1	86,5	75,4	83,8
البرازيل	76,7	73,4	71,2	76,2	79,5	81,8	72	76,5
المكسيك	73,8	76,6	79,8	79,5	79,3	81,1	64,2	78,3

المصدر: عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004 ، ص 113.

من الجدول(9) نستنتج أن الخوصصة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص، و أن نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار في تزايد مستمر في الدول النامية. ففي مصر زادت نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار فيها من 48% في عام 1990 إلى 66,4% في عام 1995. و هكذا تشير النسب إلى تزايد نسبة الاستثمارات الخاصة من سنة لأخرى.

ثالثا: الدور الاستثماري للقطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص اليوم، محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم و النامي على حد سواء، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة، تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص و النمو الاقتصادي، و أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة. و مع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق، فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص، و تنفيذ برامج الخوصصة، أدى إلى زيادة

نسبة استثمارات القطاع الخاص من مجمل الاستثمارات من ناحية، و إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى. و قد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الأجنبية في عدد من الدول المختلفة. كما أن إنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق نظيرتها في القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو، مصاحبا للاستثمارات الخاصة، مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة. ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات، أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو، يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة و نصف. كما بينت قدرة استثمارات القطاع الخاص على إدامة التنمية و النمو الاقتصادي في المجتمعات، التي تهيئ له البيئة المناسبة للمساهمة في التنمية.[1]

و لمقارنة فعالية الاستثمار العام و الخاص في البلدان النامية يأتي بالجدول التالي:

جدول رقم (10): استثمارات القطاعين الخاص و العام و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ 50 دولة نامية للفترة (1970- 1998)

(الوحدة: نسبة مئوية)

البيان / الملاحظة	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24,6	19,9	18,3
الاستثمار الخاص	15	11,9	9,9
الاستثمار العام	9,5	8	8,4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	أكبر من 5%	بين 3% و5%	أقل من 3%

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، العدد 7 / 2009- 2010، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 148.

يتضمن الجدول(10) نتائج دراسة أعدها البنك الدولي شملت 50 دولة نامية، و تقارن بين فعالية الاستثمار العام و الخاص. و يبدو واضحا من الجدول، وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 15 % سنويا تجاوز معدل نمو الناتج الإجمالي معدل 5% سنويا، و عندما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 11,9% تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3% و 5% سنويا، و أخيرا فإنه مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 9,9% انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3% سنويا، و ذلك على الرغم من أن نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا و مستقرة.

[1] مولاي لخضر، بونوة شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 138.

المبحث الرابع

واقع وآفاق تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل بديل:

لقد أثبت الواقع فشل تجارب التنمية، التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي، خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية. و مرد هذا الفشل في حقيقة الأمر، هو طبيعة هذه القروض من ناحية، وكيفية استخدامها من جانب الدول المتلقية لها من ناحية ثانية، و الأعباء المترتبة عليها من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم، لتمويل برامج التنمية و تطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول. و لعل ما حققته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع من تنمية اقتصادية، اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دافع جيد لدراسة هذا البديل.

و لهذا فقد اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، و حل محل المعونة الرسمية، و الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية. كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر، و كذلك في صورة تدفقات الأسهم و السندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض.[1] ذلك ما يوضحه الملحق (2).

ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر، بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى(مثل المنح والمعونات والقروض) بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية:[2]

1- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة، إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية، و الفنية للمشروع الذي يستثمر فيه.

2- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة، لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي، كما هو الحال في المعونات و القروض الأجنبية؛ إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي. و ذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج، تتمثل في المعدات

---

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ، ص 34 ، 35.

و الآلات اللازمة لإقامة الاستثمار و ما يصاحبها من الخبرات الفنية، و الإدارية و التنظيمية...و التي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

3- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية، التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، و ذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها. كما يمكنها العمل على توفير بعض مستلزمات و عناصر الإنتاج غير المتوفرة، و إنشاء مشاريع مساعدة، تعمل على الرقي بمستوى العمل المحلي، كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات و الأساليب الجديدة المتطورة. كما أنها تساهم أيضا في إنشاء مجالات لإصلاح و صيانة الآلات، فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب. و يمكن أن تسهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية. و ينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في الحد من عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي تعاني منها البلاد النامية، بما توفره من فرص و ظروف عمل تنافس فرص العمل، التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج بلدانها.

4- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة، في صورة فوائد و أقساط على ميزان المدفوعات بالدول المضيفة.

ونشير في الأخير إلى أن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، ليست دائمة أو مطلقة، بل ربما تتحول إلى آثار سلبية في غياب الضوابط الموجِهة، التي من شأنها أن تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية، التي تساهم و تعجل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

أولا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية

تؤكد العديد من الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) أن الدول المتقدمة، باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، استحوذت على نحو 75% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (1990 – 2001)، في حين لم تتجاوز حصة الدول النامية منها 25% لنفس الفترة. و قد استضافت الصين لوحدها إجمالي استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة (1990 – 2001) قدرت بـ : 27545 مليون دولار، أي ما نسبته 5%.[1]

[1] قويدري محمد ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني يومي 14 و 15 نوفمبر، الجزائر، الجزائر، 2005، ص 241.

وقد شهد حجم الاستثمار المباشر الوارد عالميا تذبذبات خلال الفترة (2001- 2003)، حيث تراجع من 823,8 مليار دولار عام 2001 إلى 651,2 مليار دولار عام 2002 . ثم ارتفع إلى نحو 653 مليار دولار عام 2003. و قد يفَسر ذلك بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، و تراجع كل من عمليات الاندماج و التملك، و مشاريع الخوصصة. بالإضافة إلى الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية، خاصة في قطاع الطاقة، و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.[1]

إلا أنه شهد وتيرة متزايدة ابتداء من 2003، ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة (2002- 2009) و الإسقاطات إلى أفق 2012

توقعات متفائلة | توقعات متشائمة

Source : CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2010, p 2.

يلاحظ من الشكل(9)، أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ظل في تزايد خلال السنوات الخمس ابتداء من 2003 إلى 2007، حيث سجل أعلى قيمة له في العام 2007 و التي بلغت 2100 مليار دولار، ليشهد هبوطا في العام 2008، حيث بلغت قيمته 1771 مليار دولار. و هو ما مثل انخفاضا بنسبة (16%) عن قيمته في 2007، ثم انخفض بنسبة (37%) في 2009 مقارنة بالعام 2008، حيث بلغ 1114 مليار دولار. و يرجع هذا الانخفاض إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية سنة 2008.

[1] قويدري محمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 240.

وحسب التوقعات سيبدأ مرحلة جديدة من التزايد في السنوات اللاحقة، نتيجة لانتعاش أرباح الشركات وتحسن الأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

على الرغم من الاتجاه المتصاعد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، إلا أن هيكل توزيع هذه التدفقات يتصف بعدم التوازن بين هذه الدول، سواء من حيث الحجم أو من حيث التوزيع الجغرافي. فبينما نجد أن عددا قليلا من الدول النامية يحظى بنصيب أكبر من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجد أن هذا الحجم متواضع للغاية في دول أخرى. و يرجع هذا التباين إلى سبب أو أكثر من الأسباب التالية:[1]

1- عدم ملاءمة مناخ الاستثمار، وعدم توفر المقومات التسويقية، والإنتاجية والبشرية اللازمة للاستثمارات الأجنبية و عملياتها المختلفة في كثير من الدول النامية.
2- الخلل في الممارسات الحالية الخاصة بتنظيم و توجيه و تخطيط الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.
3- سياسات و علاقات الدول المصدرة للاستثمارات نحو بعض الدول النامية.
4- التكتلات الاقتصادية، و سياسات التكامل الاقتصادي المعمول بها بين مجموعات من الدول النامية.
5- خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

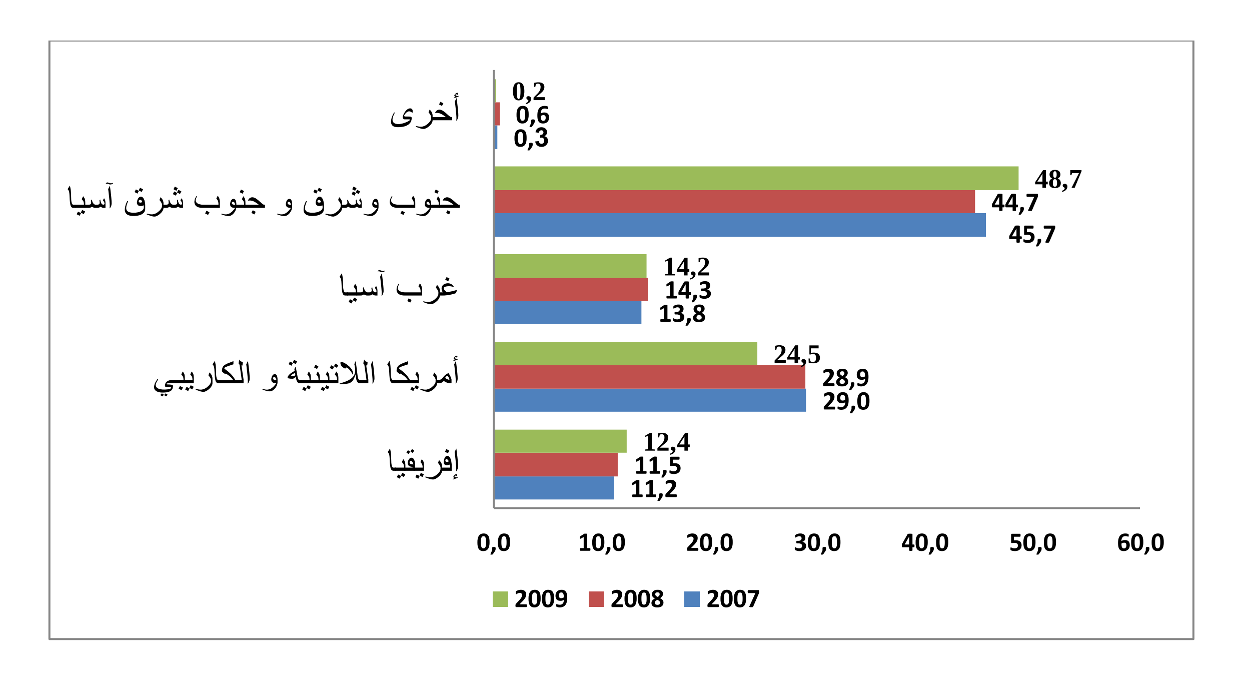
و فيما يلي نوضح التباينات الكبيرة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية حسب مناطقها الجغرافية، و ذلك من خلال الشكل التالي:

---
[1] عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 117.

الشكل(10): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية حسب المناطق الجغرافية

للفترة (2007 -2009)

الوحدة: نسبة مئوية



Source : Construit par nous sur la base des données de : CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2010, P 7.

نلاحظ من الشكل(10) وجود تباينات كبيرة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق الجغرافية للدول النامية، حيث تأتي المنطقة ـ التي تضم جنوب وشرق آسيا بالإضافة إلى جنوبها الشرقي - في المرتبة الأولى خلال السنوات الثلاث المختارة، و في المرتبة الثانية تأتي أمريكا اللاتينية والكاريبي، يليها غرب آسيا، ثم إفريقيا في المرتبة الأخيرة.

و بخصوص حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، يأتي الجدول التالي:

جدول رقم (11): نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا

للفترة (2005 - 2009)

الوحدة: مليون دولار و نسبة مئوية

السنة / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم	985.796	1.459.133	2.099.973	1.770.873	1.114.189
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية	330.130	434.366	564.930	630.013	478.349
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية	47.600	70.453	81.327	96.909	79.163
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من الحجم العالمي	4,83	4,83	3,87	5,47	7,10
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من الحجم الوارد إلى الدول النامية	14,42	16,22	14,40	15,38	16,55

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث يوليو- سبتمبر2010، الكويت، ص 7.

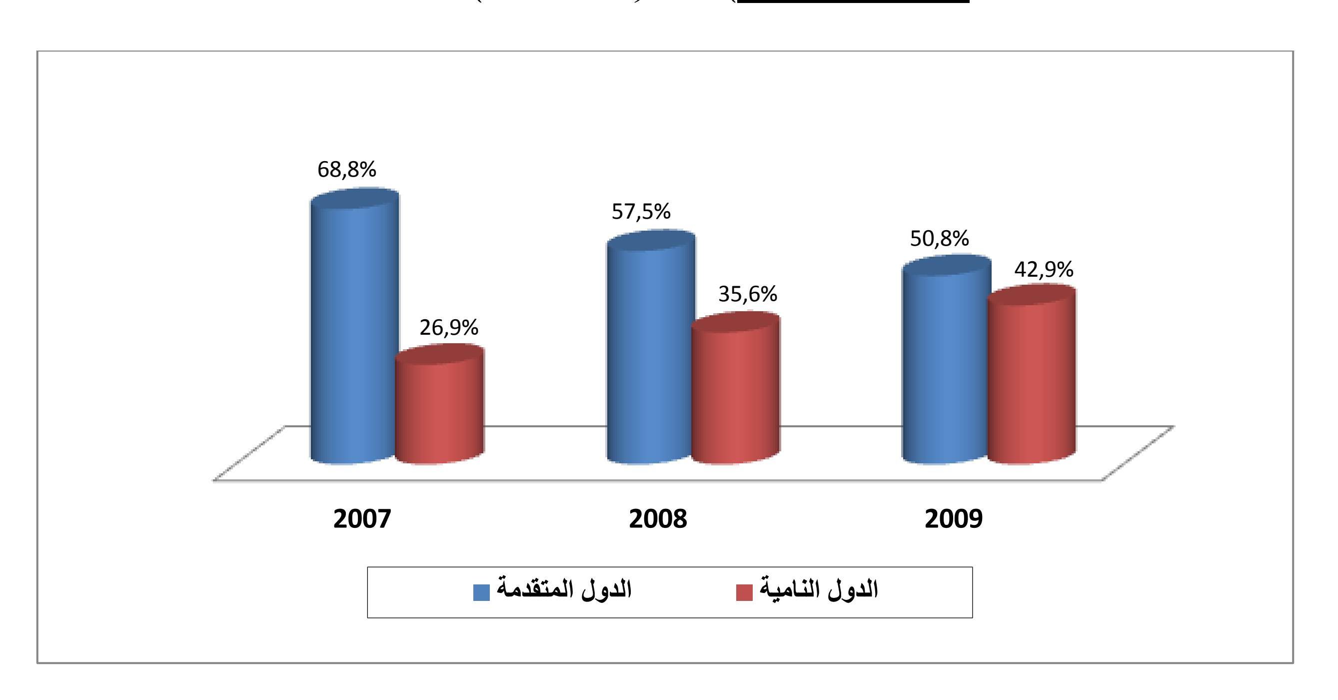
يظهر الجدول(11)، انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إلى 79,2 مليار دولار عام 2009 مقارنة مع 96,9 مليار دولار عام 2008. و هو ما يمثل انخفاضا بمعدل 18,3%؛ بعد ما حقق قفزات متتالية خلال الفترة (2005- 2008). و يعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي، مما ساهم في تراجع صفقات الاندماج و التملك داخل المنطقة العربية، و تأجيل بعض مشاريع التنمية في المنطقة، خصوصا تلك المشتملة على حصة مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

و قد شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية، تذبذبا خلال الفترة الماضية؛ حيث تراجعت بشكل طفيف من 4,8% عام 2006، إلى 3,9 % عام 2007. ثم عاودت الارتفاع إلى 5,5% عام 2008، قبل أن تقفز بقوة إلى 7,1% عام 2009، نتيجة لتراجع الإجمالي العالمي بنسبة 37 % وهو ما تجاوز معدل التراجع في الإجمالي العربي الذي بلغ 18%.

ولمعرفة نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، نأتي بالشكل التالي:

الشكل(11): مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية بنظيره في الدول المتقدمة

للفترة (2007 -2009) * ***(بالنسب المئوية)***



Source : CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2010, p, 7.

* باستثناء جنوب شرق أوربا و مجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا.

المطلب الثالث: عوامل تطوير الاستثمار في الدول النامية

يميل رأس المال إلى النزوح، حيث يوجد مناخ اقتصادي و سياسي و قانوني ملائم لاستثماره. وهذا ما دفع العديد من الدول النامية للسعي إلى تطوير الاستثمار فيها و تحسين مناخه، قصد استقطاب المزيد من رؤوس الأموال؛ فمنحت الحوافز المختلفة للاستثمارات الأجنبية، و أيضا للاستثمارات المحلية لمنعها من الهروب إلى الخارج. و تتضمن مسألة تطوير الاستثمار في البلدان النامية العديد من المحاور نجملها فيما يلي:

أولا: الإطار القانوني:

من العوامل التي تساعد على جاذبية المناخ الاستثماري، وجود تشريعات مشجعة للاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا. وهو ما دفع العديد من البلدان النامية إلى إحداث تغييرات في نظمها الاستثمارية، حتى تكفل عدم التمييز بين المستثمر المحلي و الأجنبي، و الاعتراف لهذا الأخير بإمكانية تحويل أمواله و أرباحه للخارج، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال:[1]

- تقليل احتمالات المخاطر، و بث الثقة في العلاقات الاستثمارية، فلا ينبغي أن تكون تشريعات الاستثمار عرضة للتغيير من وقت لأخر دون ضرورة، مما يؤدي إلى عدم ثبات توقعات المستثمر و حساباته.
- إصلاح النظام القانوني و القضاء على الفساد، و إقامة الأطر التشريعية و الإدارية لحماية الاستثمار.
- صياغة إطار تنظيمي مناسب، و نظام استثماري أكثر تحررا.

و هناك جانب آخر تجب مراعاته وهو العمل على تفادي الازدواج الضريبي، و ذلك بعقد الاتفاقيات اللازمة لذلك. و قد لوحظ في السنوات الأخيرة، اهتمام الدول بإحداث تغييرات في تشريعات الاستثمار، وعقد اتفاقيات تشجيع الاستثمار و منع الازدواج الضريبي، ذلك ما نوضحه فيما يلي:

1- تغيير التشريعات:

من الملاحظ في السنوات الأخيرة تزايد سعي الدول النامية على غرار الدول المتقدمة، إلى اعتماد قوانين و لوائح جيدة، بقصد جعل بيئتها الاستثمارية مشجعة للاستثمار المحلي لمنعه من الهروب للخارج، وأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، ذلك ما يترجمه الجدول التالي:

---

[1] دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

جدول رقم (12): التغييرات التي أجريت على تشريعات الاستثمار في مختلف البلدان خلال الفترة (1991- 2004)

السنة / البيان	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد البلدان التي أحدثت تغييرات	35	43	58	39	64	65	76	60	63	69	71	70	82	102
تغييرات أكثر مواتاة (1)	80	79	101	108	106	98	135	136	131	147	194	236	230	235
تغييرات أقل مواتاة (2)	2	-	1	2	6	16	16	9	9	3	14	12	24	36

المصدر: زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية – دراسة حالة الجزائر (1999– 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص 39.

(1): بما فيها تلك التغييرات المتعلقة بالتحرير أو التغييرات الهادفة إلى تعزيز أداء الأسواق، إضافة إلى زيادة الحوافز.

(2): بما في ذلك التغيرات الهادفة إلى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز.

يلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد الدول التي أدخلت تغييرات في نظمها الاستثمارية، فقد شهد عام 2001 إدخال 208 من التغييرات المنظمة للاستثمار في 71 بلدا. و كان 194 تغييرا منها يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة، أما في عام 2004 فقد وصل عدد الدول التي أحدثت تغييرات في نظمها المتعلقة بالاستثمار 102 بلدا، و بلغ عدد التغييرات التي أجريت 271 تغييرا.

2- عقد الاتفاقيات الثنائية الدولية للاستثمار و منع الازدواج الضريبي:[1]

نظرا لغياب اتفاقية عالمية موحدة للاستثمار الدولي، فإن معظم العلاقات القانونية بين الدول المضيفة للاستثمار و المستثمرين الدوليين، يتم تنظيمها من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية. و تعتبر تلك الاتفاقيات من أهم الدعائم التي يعتمد عليها القانون الدولي في مجال الاستثمار الأجنبي. و يرجع تاريخ هذه الاتفاقيات إلى العام 1959، عندما تم إبرام أول اتفاقية ثنائية للاستثمار بين ألمانيا و باكستان. و قد أخذت اتفاقيات الاستثمار الثنائية شكلا موحدا من حيث مكوناتها، التي لم تتغير بشكل جوهري، بصرف النظر عن إدخال الأحكام الخاصة بمبدإ المعاملة الوطنية، و قرار فض المنازعات خلال حقبة الستينات من القرن الماضي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، ابريل - يونيو 2010، الكويت، ص 17.

ومنذ منتصف التسعينات، شهدت الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، العديد من المستجدات و التطورات، التي نتجت عن إدراج المزيد من أحكام حماية الاستثمارات في نطاق اتفاقيات تجارية كبرى، بعد ارتفاع عدد النزاعات الدولية في مجال الاستثمار على المستوى العالمي.

و تسري اتفاقيات الاستثمار الثنائية بوجه عام، على الاستثمار الذي يؤسسه مستثمرون من دولة ما، في أرض دولة أخرى. و لما كان الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الدولة المضيفة قد يثير لديها مجموعة من المخاوف التنموية المشروعة، تحاول بعض الدول النامية عند إبرام مثل هذه الاتفاقيات، التصدي لهذه المخاوف باللجوء إلى تعريف ضيق للاستثمارات التي ترغب أن تغطيها الاتفاقية؛ و تضع أيضا العديد من المحاذير و القيود و الاستثناءات، التي من شأنها حماية جوانب محددة (مثل تنافسية المستثمرين المحليين أو حماية الإنتاج المحلي في قطاع معين) في مرحلتي ما قبل تأسيس المشروع والترخيص له وما بعد التأسيس.

و وفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية ليبلغ حوالي 5629 اتفاقية بنهاية يونيو 2009، منها 2754 اتفاقية تشجيع استثمار، و نحو 2875 اتفاقية منع ازدواج ضريبي.

و لم تسلم الدول النامية من عقد مثل هذه الاتفاقيات، و كمثال على ذلك ما عقدته الدول العربية من اتفاقيات ثنائية للاستثمار و منع الازدواج الضريبي، ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): وضع الدول العربية فى الاتفاقيات الثنائية للاستثمار و منع الازدواج الضريبى

الدولة	الاتفاقيات الثنائية للاستثمار			اتفاقيات منع الازدواج الضريبي		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009
العالم	2608	2676	2754	2730	2805	2875
الدول العربية	648	724	749	442	486	498
المغرب	55	58	58	34	45	49
مصر	94	101	101	38	47	48
تونس	47	54	54	39	45	45
الإمارات	30	33	34	43	44	44
الكويت	49	50	51	38	34	34
لبنان	49	48	49	32	33	33
سلطنة عمان	7	31	33	26	29	31
سورية	32	35	37	28	31	31
الجزائر	36	39	39	29	30	30
قطر	39	40	42	27	29	29
فلسطين	25	25	25	22	22	22
الأردن	39	44	51	18	21	21
اليمن	41	24	44	19	20	20
البحرين	22	16	26	11	13	18
السعودية	16	26	17	20	16	16
السودان	21	26	26	11	13	13
ليبيا	20	26	32	3	8	8
موريتانيا	16	18	18	1	3	3
العراق	2	3	3	3	3	3
جيبوتي	6	7	7	-	-	-
الصومال	2	2	2	-	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني ابريل ـ يونيو 2010، الكويت، ص 17.

ثانيا: الإطار التنظيمي و التوجيهي

إن الإقرار الحقيقي لسياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، يحتاج إلى إنشاء جهاز يكون قائما بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه و ترويجه.

و لا يتوقف هذا الجهاز على مجرد إنشاء هيئة تتولى لوحدها تلك المهام، بل يشترط تكثيف الجهود من خلال إشراك أجهزة أخرى تخص التشغيل و علاقات العمل، السجل التجاري، التهيئة العمرانية، الأملاك العامة، البيئة، الجمارك، الضرائب، البنوك...إلخ. و من ثم استحداث التنسيق بينها من خلال جهاز محكم يكون قادرا على تولي تلك المهام.

و باعتبار تلك الهيئة أداة فعالة لتدعيم و ترويج فرص الاستثمار و متابعتها، فإن عليها تأدية المهام التالية:[1]

1- تقديم المساعدة و الدعم الكافي للمستثمرين المحليين والأجانب، و تسهيل الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال :

- دراسة طلباتهم و إشعارهم كتابيا باستلام تراخيص الاستثمار بعد الموافقة عليها.
- مساعدتهم و توجيههم من حيث كيفية اتخاذ الإجراءات الإدارية.
- مساعدتهم في الحصول على أراض لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وعلى التمويل، بالإضافة إلى تسهيلات أخرى متنوعة مثل إجراءات الإقامة...إلخ.

2- منح المزايا و الحوافز، حيث يجب أن يُلتزم باتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بمنح الحوافز، لا سيما للشركات الأجنبية طبقا لأحكام القانون و الالتزام بنشر تلك القرارات و الإعلان عنها.

3- مهمة المتابعة والرقابة: وذلك لأجل ضمان متابعة الالتزامات المتبادلة بين الدولة المضيفة والشركات الأجنبية، و تتجلى في:

- السهر على احترام الشروط المرتبطة بالحوافز المتحصل عليها.
- التأكد من عدم وجود عراقيل ميدانية وإدارية، والتي يحتمل مصادفتها عند إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- متابعة مدى احترام الشركات الأجنبية لالتزاماتها.

4- قيامها بالترويج و الإعلام إلى جانب المهام السابقة، إذ أن الهيئة المخول لها صلاحية تنظيم و تدعيم الاستثمار ملزمة بتجسيد مهام التدخل في نطاق الترويج و الإعلان.

---

[1] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ـ مصر ـ المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص ، ص 179، 180.

- إعداد خريطة استثمارية، تخص فرص الاستثمار حسب المناطق و النشاطات.
- الترويج من خلال تقديم صورة مفصلة عن الإمكانات التي تتمتع بها الدول المضيفة، سواء البشرية، المادية أو الحوافز و الضمانات.

ففي البرازيل على سبيل المثال، نجد أن الهيئة القومية لبراءات الاختراع الصناعية (INDI) هي المسؤولة عن تقييم أنواع و مستويات التكنولوجيا المنقولة، و تحديد نسب التحويلات من النقد الأجنبي للخارج، في مقابل حق الامتياز الخاص باستخدام اختراع معين. أما فيما يتعلق بتسجيل عقود التراخيص وبراءات الاختراع و غيرها، فإنها تتم عن طريق البنك المركزي البرازيلي (BCB). و في المملكة العربية السعودية نجد أن مسؤولية اختيار و عقد اتفاقيات و تراخيص و امتيازات الإنتاج و التصنيع و التجارة يتم إسنادها إلى كل من وزارة التجارة و الصناعة من جهة، و وزارة الكهرباء من جهة أخرى. غير أن جميع الطلبات المقدمة من الشركات الأجنبية و الخاصة بممارسة أنشطة تجارية أو صناعية داخل المملكة يتم تقديمها للجنة استثمار رأس المال الأجنبي (FCIC).[1]

و في ماليزيا خاضت وكالة التنمية الصناعية الماليزية ميدا(MIDA) تجربة ناجحة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال توفر العناصر التالية:[2]

- الإدارة السياسية التي تؤمن بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز سلطة القانون.
- اتساق البيئة التشريعية.
- وضع نظام موحد في كافة الإدارات الحكومية، لضمان شرعية تنفيذ المعاملات وإلغاء الإجراءات التي لا داعي لها.
- اللجوء لتعميق استخدامات الحكومة الألكترونية، لتعزيز الكفاءة و السرعة.
- الحرص على كفاءة و نزاهة موظفي القطاع العام العاملين في مجال الترويج للاستثمار.
- دعم دور القطاع الخاص في جهود الترويج.
- الاستناد إلى مبادئ الإدارة الرشيدة في القطاع العام، و الشركات، و هيئة تشجيع الاستثمار.
- تعميم مفهوم ميثاق العملاء (المستثمرين) الذي طورته ماليزيا، و تبنته دول أخرى بحيث يكفل خدمة متميزة لهؤلاء العملاء و بكفاءة لدى كافة الأطراف، التي تتعامل معهم في البلد. واعتبرت ذلك "سر" نجاحها في فن التعامل مع المستثمرين المحتملين و القائمين. و لا يقتصر الترويج للاستثمار على الإعلان فقط عن عدد التراخيص التي تحصل على موافقة هيئة تشجيع الاستثمار،

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2000، ص 308.
[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2006، الكويت، ص 7.

و حجم الكلف الاستثمارية لهذه المشاريع؛ بل من خلال القياس الحقيقي لمخرجاتها من حيث تحقق الفوائد الاقتصادية المرغوبة في البلد المضيف للاستثمارات. و من هذه الفوائد، خلق الوظائف، زيادة الإيرادات، زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، و رفع مستوى المعيشة و الرفاه المنشود لمختلف فئات المجتمع.

ثالثا: الإطار التحفيزي

1- الحوافز الضريبية:

تلعب الحوافز الضريبية دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار، نظرا لما تقدمه من مزايا من شأنها تشجيع المشروعات على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصاديا و اجتماعيا للدولة.

و من هذا المنطلق سعت الدول النامية إلى تشجيع المستثمرين الأجانب و المحليين بمنحهم الكثير من الحوافز الضريبية بغرض تحقيق بعض الأهداف من أهمها:[1]

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد، أو استمرار القائم منها وتوسعه.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية و المحلية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية، سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية.
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة، بدلا من تحويلها إلى الخارج.
- جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة منها الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة المحلية و ذات التكنولوجيا المتقدمة، و هو ما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال المحليين، و الحد من مشكلة البطالة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية و المحلية على التوجه نحو القطاع الصناعي، خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع.

و تكون هذه الحوافز في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة و تتفاوت حسب القطاع المستثمر فيه و تأخذ عدة أشكال منها:[2]

- منح إعفاءات ضريبية و تسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات، كالأصول الرأسمالية و المواد الخام و مستلزمات الإنتاج.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007، ص، ص 118 ، 119.
[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 258.

- إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة طويلة تصل في بعض البلدان إلى 15 عاما.
- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة.
- إعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية، لمدة طويلة بعد انطلاق مرحلة التشغيل.
- إمكانية استخدام الاهتلاك المتسارع و الاستفادة من تقنية القرض الضريبي.

و يوضح الجدول التالي الحوافز الضريبية للاستثمار في بعض الدول النامية:

جدول رقم (14): الحوافز الضريبية للاستثمار في بعض الدول النامية

الحافز / الدولة	ائتمان ضريبة الاستثمار	اهتلاك متسارع لرأس المال	الحوافز القطاعية	حوافز التصدير	الحوافز الإقليمية	تأجيل الخسائر (بالسنوات)	فترة الإعفاء الضريبي (بالسنوات)
كوريا	6- 10	نعم	نعم	نعم	لا	3	5
البرازيل	لا شيء	نعم	نعم	نعم	نعم	4	15
المكسيك	19- 25	نعم	نعم	نعم	نعم	4	لاشيء
نيجيريا	5- 20	لا	نعم	نعم	لا	4	3- 5
مصر	لا شيء	نعم	نعم	لا	لا	4	5- 8

المصدر:عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 259.

و قد اعتمدت العديد من تشريعات البلدان النامية على الحوافز الضريبية، لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين على استثمار أموالهم فيها، و تعتمد هذه التشريعات على الإعفاءات الضريبية بصفة خاصة كحافز هام، في تشجيع الاستثمار لما يوفره هذا الحافز للمؤسسات من ربح صاف غير خاضع للضريبة خلال فترة الإعفاء الضريبي. بل إن هناك تسابقا بين الدول النامية في منح الحوافز الضريبية لإغراء المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم فيها.(1) كما لوحظ توجه عدد كبير من البلدان النامية إلى إصلاح نظمها الضريبية، و لم يقتصر هذا الإصلاح على تغيير محتوى الضريبة فقط، و لكن شمل أيضا العملية الضريبية، و أهدافها و توقيت تحصيلها، باعتبار أن الضريبة أداة اقتصادية فعالة، و وسيلة مالية مؤثرة في إعادة توزيع الدخل.(2)

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص، ص 114، 115.
(2) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 78.

و من هذه الإصلاحات ما يلي:[1]

- التوسع في الضرائب على القيمة المضافة.
- توسيع الأوعية الضريبية لزيادة الإيرادات ولتحسين بساطة الضريبة و الحيادية في التحصيل والعدالة في النظام الضريبي.
- مراعاة الهيكل الضريبي للدول المصدرة لرأس المال.
- بناء الثقة في المنظومة الضريبية عن طريق استقرار الضرائب.
- تحقيق التنسيق الضريبي، و التوفيق بين الخطط الضريبية و السياستين النقدية و المالية من جهة، و بين تلك الخطط و نظيرتها في الدول ذات العلاقات و المصالح المشتركة.

2- حوافز تمويلية:

يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة للمؤسسات بهدف تمويل استثمارات جديدة، محلية كانت أو أجنبية، أو لاستعادة تكاليف رأس المال.

و تشمل هذه الحوافز، العون الحكومي، و الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، و المشاركة الحكومية في رأس المال و التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية.[2] و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (15): أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار

عون حكومي	**مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية (جزء من) تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.**
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	**قروض مدعومة، ضمانات قروض.**
مشاركة حكومية في رأس المال	**مشاركة برأس مال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.**
تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية	**متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف، أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة و الفوضى السياسية (و هذا النوع من التأمين يقدم عادة للمستثمر الأجنبي عن طريق وكالة عالمية).**

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 77.

[1] فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة الفصل:

تطمح الدول النامية إلى تحقيق مستويات من التنمية تلبي تطلعات شعوبها، إلا أن هذا الطموح ظل يصطدم بمعوقات عديدة واجهت الاستثمار فيها، زاد من حدتها وأضعف من القدرة على تجاوزها خصائص اقتصادياتها؛ و التي شكلت تحديا للتنمية. نذكر من هذه الخصائص، التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ضعف إنتاجية العمل، ارتفاع معدلات البطالة، ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، ضعف التصنيع،...إلخ. أما معوقات الاستثمار في هذه الدول فمتعددة و متشعبة، منها ما هو ذو طابع اقتصادي، سياسي، تنظيمي و قانوني، و منها ما يتعلق بانتشار الرشوة و المحسوبية و أنواع الفساد الأخرى. و من أهم هذه المعوقات نقص رؤوس الأموال و البنية التحتية في أغلب هذه الدول، عدم الاستقرار الاقتصادي، تشوهات النظام الضريبي، بالإضافة إلى محدودية تواجد الأسواق المالية و ضعف المنظومة المصرفية. كما أن عدم الاستقرار السياسي ليس معيقا للاستثمار في هذه البلدان فحسب، بل و يكاد يقضي على ما تم تحقيقه فيها من تنمية.

ولمواجهة هذه التحديات لجأت هذه الدول إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات، نظرا لضعف ما هو معبأ لها داخليا. فمن المصادر الداخلية نذكر الادخار (ادخار العائلات، قطاع الأعمال والادخار الحكومي)، و الإيرادات الضريبية. و حتى في بعض الحالات يُلجأ إلى التمويل التضخمي الذي يشكك العديد من الاقتصاديين في نجاعته، نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية ترتبط بمشكلة التضخم. بينما يشير البعض إلى أنه مفيد للدول النامية إذا ما بقي ضمن حدود ضيقة. أما المصادر الخارجية فتعتمد على التحويلات من المؤسسات الدولية، المنح و المعونات الأجنبية الرسمية، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي الخاص.

ولقد ساد الاعتقاد في الستينات، أنه لا سبيل للتنمية الاقتصادية بدون دور رئيسي للدولة في الاقتصاد من خلال هيمنة قطاعها العام على الخطة الاقتصادية. و لقد تبنت أغلب الدول النامية في هذه الفترة أسلوب التخطيط المركزي، إلى أن تحولت في الثمانينات إلى اقتصاد السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، التي أشرفت عليها مؤسسات "بريتون وودز" إثر استفحال أزمة المديونية بهذه الدول، و اختناق نماذجها التنموية. و لقد ساهمت هذه البرامج في تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الدخول إلى هذه الدول، خصوصا منها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اعتُبر بديلا تمويليا عن القروض. و لقد عملت هذه الدول على تطوير الاستثمار، و تحسين مناخه الاستثماري بمنح الضمانات و المزايا للاستثمارات المحلية و الأجنبية، فعمدت إلى تغيير تشريعاتها لخلق بيئة استثمارية ملائمة. إلا أن هذه الجهود ما زالت دون المطلوب بكثير في العديد منها كما هو حال موريتانيا التي يعود قانونها الاستثماري إلى سنة 2002.

الفصل الثالث

واقع و معوقات الاستثمار في موريتانيا

تمهيد:

لقد ورثت موريتانيا غداة استقلالها عن المستعمر الفرنسي سنة 1960 وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث تنعدم البنيات التحتية ولا وجود لأبسط مقومات التنمية. فكان من الطبيعي حينئذ أن تتولى الدولة مهام التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل كامل، حيث الحاجة ملحة إلى توفير السلع والخدمات للمواطنين والعمل على تعزيز استقلال البلاد.

ولكون الاستثمار هو حجر الزاوية في أي تنمية اقتصادية و اجتماعية، شرعت السلطات الجديدة في وضع خطط استثمارية، اعتمد تمويلها على مصادر تمويل خارجية امتدت على الفترة 1963 - 1985، لتبدأ مرحلة جديدة بعد ذلك في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تشرف عليها المؤسسات المالية الدولية. ورغم كل المجهودات التي قيم بها، لا يزال الاستثمار في موريتانيا يواجه إلى اليوم معوقات عديدة، وهو ما يستدعي تشخيصها والعمل من أجل التغلب عليها، خصوصا بعد التوجه الجديد إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية بوصفها بديلا تمويليا أفضل، في مقابل الاعتماد على الديون الخارجية، الأمر الذي يستوجب خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات في ظل التنافس القوي بين الدول على اجتذابها.

لذلك سنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل لمحة عن الاقتصاد الموريتاني، نتعرف من خلالها على وضعيته غداة الاستقلال وعلى أهم الموارد المتوفرة فيه، إضافة إلى الخطط الاستثمارية المنفذة قبل برامج الإصلاح الاقتصادي.

على أن نتناول في المبحث الثاني السياسة الاستثمارية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا.

كما سنخصص المبحث الأخير من هذا الفصل لمعوقات الاستثمار في موريتانيا و واقع و آفاق إجراءات تشجيعه.

المبحث الأول

السياسة الاستثمارية في موريتانيا ما قبل برامج الإصلاح الاقتصادي

(1963 - 1985)

نتناول في هذا المبحث لمحة عن الاقتصاد الموريتاني و أهم الموارد الاقتصادية التي يمتلكها البلد، إضافة إلى الخطط الاستثمارية التي اتبعتها البلاد قبل أن تخضع لسياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الموريتاني

أولا: لمحة عامة عن موريتانيا

لقد تميز الإقليم الجغرافي، المعروف اليوم بموريتانيا بظاهرة انعدام السلطة المركزية في فترة ما قبل الاستعمار[*]. و لم يكن يقطنه إلا مجموعات من البدو الرحل المنقطعين عن باقي العالم، و ذلك لندرة وسائل الاتصال إضافة إلى صعوبة و خطورة التنقلات. و حالات الاحتكاك الاستثنائية كانت تتم عن طريق التبادل التجاري عبر الحدود البحرية في الجنوب أو أثناء مرور القوافل عبر المنطقة الشمالية.[1]

أما النمط الاقتصادي الذي كان سائدا في البلاد في هذه الفترة، فهو نمط الاقتصاد المغلق الذي يسعى في الأساس إلى سد الحاجات الأساسية للمواطنين (اقتصاد الكفاف أو الاكتفاء الذاتي)، و يتم التبادل فيه غالبا عن طريق المقايضة . و تميز هذا النمط بسيطرة النشاط الرعوي، في حين أن بقية النشاطات الأخرى مثل الزراعة و الصناعة و التجارة كانت ثانوية. و قدر عدد سكان هذا الإقليم بحوالي 260 ألفا في عام 1920 ثم 450 ألفا في عام 1940.[2]

و قد نالت موريتانيا استقلالها عن فرنسا في العام 1960، في ظل المد التحرري الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية. و تمثل موريتانيا في حدودها الحالية، إقليما شاسعا معظمه صحاري، يقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، و يمتد على ساحل المحيط الأطلسي بطول 750 كلم، وتبلغ مساحته

---

[*] بدأ التدخل الفرنسي في موريتانيا في العام 1900.

[1] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، البنك المركزي و مراقبة الائتمان: دراسة حالة موريتانيا للفترة (1992 - 2002)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2006 ، ص 57.

[2] محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية - النتائج و الآفاق)، دار القافلة للطباعة و النشر، انواكشوط، موريتانيا، 1992، ص 15.

1,03 مليون كلم مربع تغطي الصحراء ثلثيه. و يشكل هذا البلد بموقعه الجغرافي حلقة وصل بين الوطن العربي و إفريقيا السوداء.

و كان عدد سكان موريتانيا عند الاستقلال حوالي 942 ألف نسمة، منهم 78% من البدو الرحل و15% من سكان القرى، بينما يمثل سكان الحضر 7% يقطن منهم ثلاثة آلاف نسمة في العاصمة "انواكشوط". و بخصوص القوى العاملة فقد قدرت بحوالي 299 ألف نسمة، منها 91% في التنمية الحيوانية و الزراعة، و 3% في الصناعة و 6 % في الخدمات. و كان الجهاز الصحي حينها يتشكل من 12 طبيبا وصيدليين و 116 ممرضا و قابلة ،إضافة إلى حوالي 263 ممرضا مساعدا، و طبيبا واحدا للأسنان. يوجد في هذا الطاقم من الموريتانيين طبيب واحد و ممرض بالإضافة إلى 50 ممرضا مساعدا. وتقتصر المنشآت الصحية على بعض المستوصفات، التي تنقصها التجهيزات و المتواجدة في بعض المدن الرئيسية، و قد بلغت النسبة من موازنة الدولة المخصصة لهذا القطاع 7% في سنة الاستقلال. أما قطاع التعليم فكان في بداية تشكله، حيث قدر عدد التلاميذ للسنة الدراسية 1960-1961 بحوالي 8.643 تلميذا، و هو ما يمثل 4,7% من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي. أما التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية فكان عددهم 520 تلميذا، أي نسبة 1% من منهم في سن هذه المرحلة. و قدر عدد المدرسين للمراحل التعليمية السابقة بحوالي 400 مدرس، في حين اقتصر التعليم العالي على 5 أطر عليا و 15 طالبا يدرسون في الخارج.[1]

كما أن البنى التحتية للنقل و المواصلات شبه معدومة، حيث لا توجد طرق مسفلتة، و لا مطارات، و لا موانئ. و كل ما هنالك حوالي 500 كلم من الطرق الترابية، التي تنقطع في فصل الخريف بسبب تهاطل الأمطار. و لم يكن متوفرا من وسائل النقل سوى 20 شاحنة كبيرة تمتلكها إحدى الشركات الفرنسية التي كانت تحتكر عمليات النقل داخل البلاد.

و فيما يتعلق بالدخل الوطني عند الاستقلال فكان يقدر بـ: 3.850 مليون أوقية[*] منها حوالي 55% من التنمية الحيوانية والزراعة، 19% من البناء و التشييد، 6% من النقل و المواصلات، 12% من التجارة و الخدمات. في حين كان الدخل الفردي في حدود 400 أوقية أي حوالي 85 دولارا. أما صادرات البلاد فقدرت سنة 1960 بحوالي 700 مليون أوقية منها 80% من الحيوانات الحية و 5% من الصمغ العربي و 3% من المنتجات الزراعية و 5% من السمك المجفف و 7% من المنتجات المختلفة الأخرى. في حين قدرت الواردات بحوالي 1.900 مليون أوقية، تمت تغطية معظمها من الخارج (52%

(1) محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 124، 125.

(*) الأوقية هي العملة الوطنية الموريتانية التي أصدرت في العام 1973، و كانت تعادل عند إصدارها 5 فرنكات غرب إفريقية و عُشر الفرنك الفرنسي، و قد استخدمناها لتسهيل المقارنة.

من الخزينة الفرنسية و 6% من التمويلات الأجنبية الأخرى)، و ساهمت الصادرات بنسبة 37% والضرائب بنسبة 5%.[1]

كما بلغت نفقات الموازنة العامة 613 مليون أوقية، في حين لم تتجاوز الإيرادات 563 مليون أوقية، منها 57 % من الخزينة الفرنسية و 34% من الإيرادات الضريبية و 9% إيرادات أخرى. و رغم أهمية مساهمة الخزينة الفرنسية في الموازنة في هذه الفترة، إلا أنه في السنوات اللاحقة بدأت هذه المساهمة في التناقص، فقد انخفضت من 57% عام 1960 إلى 39% عام 1961، وإلى 36% عام 1962، إلى أن وصلت 11% عام 1963 لتتوقف نهائيا عام 1964.[2] و نتيجة لذلك، لم يكن أمام البلاد سوى الاعتماد على مواردها الذاتية لرفع التحدي، المتمثل في تحقيق عملية التنمية.

ثانيا: الموارد الاقتصادية الرئيسية

تتميز موريتانيا بوفرة و تنوع مواردها الاقتصادية، و التي من أهمها الموارد الزراعية و الرعوية، الموارد المنجمية، و الثروة السمكية. و هو ما يؤهلها لاستيعاب الاستثمارات المحلية، و إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذا ما أحسن استغلال هذه الموارد، و وفر المناخ الاستثماري الملائم.

1- الموارد الزراعية و الرعوية:

ظل القطاع الريفي حضنا للغالبية العظمى من المواطنين، و إن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات، أدت إلى نزوح عدد كبير منهم نحو المدن بحثا عن فرص عمل في الصناعة والتجارة، إثر الخسارة الكبيرة في الماشية و تقلص الأراضي الزراعية بفعل التصحر. و قد قدرت نسبة سكان الريف بحوالي 77,3% عام 1977 و 59% عام 1988 ثم 61,9% عام 2000، في حين كانت نسبتهم تبلغ 90,9 % عام 1965.[3]

و لقد قامت الحكومة منذ عقود، و بمساعدة من المجموعة الدولية بجهود مهمة في مجال تمويل تنمية القطاع الزراعي الرعوي و الاستثمار فيه. و قد ساهمت هذه الجهود، خاصة في إطار برنامج منظمة استثمار نهر السنغال، في عصرنة الزراعة. و لكنها لم تتمكن من الوصول بالقطاع إلى المستوى الذي يمَكنه من تحقيق الأمن الغذائي للبلد، والحد من التبعية للاستيراد؛ بل إن هذا الأخير، على العكس، ازداد

---

[1] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3] Office national de la statistique(O.N.S),annuaire statistique 1995 – 2005,Nouakchott, Mauritanie, décembre 2006, P 25 .

بشكل كبير في السنوات الأخيرة من 465 إلى 1.387 مليون دولار أمريكي ما بين 2001 و 2005 مقابل ازدياد الصادرات من 355 إلى 604 مليون دولار أمريكي.[(1)]

و تقدر مساهمة القطاع الريفي(الزراعة و التنمية الحيوانية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 1985) حوالي 20 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1990 - 2000، إلا أن هذه المساهمة انخفضت سنتي 2002 و 2003 لتبلغ 18,5 %.[(2)] و هي في حدود 28 %[(3)] في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي(بدون النفط) بأسعار السوق للفترة 2005 - 2007. و يعتبر تغير الظروف المناخية من أسباب هذا التذبذب في نسبة مساهمة القطاع، حيث يسجل في السنوات غير المواتية نقص شديد في كميات الأمطار، ينعكس سلبا على الزراعة المطرية و على التنمية الحيوانية.

أ. الثروة الحيوانية:

لقد حدث تدهور كبير في أعداد الماشية خلال فترة اشتداد الجفاف بين عامي 1968 و 1973، حيث هلك حوالي 55% من البقر و 7% من الإبل و 19% من الماعز و الضأن.[(4)]

و نتيجة لذلك ازدادت وتيرة الهجرة من الريف إلى المدن متسببة في نشوء ظاهرة "أحياء الصفيح" على هوامش المدن الرئيسية، خصوصا في العاصمة انواكشوط، و هو ما أضاف أعباء جديدة على الدولة، في مجال توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن و التعليم و الصحة لهذه الأعداد المتزايدة من النازحين.

و تشير الإحصائيات المتوفرة عن الثروة الحيوانية في موريتانيا عام 1982، إلى وجود حوالي 758.000 رأس من الإبل، 1.236.000 رأس من الأبقار و 5.300.000 رأس من الماعز والضأن.[(5)]

و حسب دراسة أنجزتها منظمة الغذاء و الزراعة العالمية (FAO) سنة 2002 حول "مبادرة: التنمية الحيوانية، الفقر والنمو" فقد قدرت أعداد قطعان الماشية بحوالي 1.497.000 رأس من الأبقار، 1.114.000 رأس من الإبل، 3.474.000 رأس من الماعز، 5.171.000 رأس من الضأن، و3.400.000 رأس من الدواجن المحلية.[(6)]

و في إحصائيات حديثة، قدرت الثروة الحيوانية سنة 2008 بحوالي 21,7 مليون رأس موزعة بين الأبقار، الإبل، الضأن و الماعز، على التوالي وفقا للأعداد التالية: 1.421.000، 1.380.000،

[(1)] Ministère du développement rural Mauritanien, état des lieux et perspectives du secteur agricole et rural en Mauritanie,Nouakchott, Avril 2007, P 11.
[(2)] Elhassene ould Zein , Eléments d'analyses de croissance économique en Mauritanie , Centre Mauritanien d'analyse de politiques, Nouakchott, Août 2005, p 24.
[(3)] Office national de la statistique, annuaire statistique 2008, Nouakchott, Mauritanie, Août, 2009, p 108.
[(4)] الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 7.
[(5)] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[(6)] El hassene ould Zein, op.cit, p, p 29 , 30.

18.907.000.[1] و تتراوح نسبة الزيادة الصافية (مقدرة) ما بين 0,7% بالنسبة للإبل، 1,4% بالنسبة للأبقار و 5,1% بالنسبة للضأن و الماعز.[2]

ب. الزراعة:

تتميز الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية و عائلية، تهدف في الأساس إلى تأمين الحاجات الغذائية للعائلات؛ و هي تعتمد بشكل رئيسي على التساقطات المطرية و الوسائل الزراعية التقليدية، مما أدى إلى ضعف إنتاجيتها. و قد زاد في العقدين الأخيرين الاهتمام باستصلاح و زراعة الأراضي المروية بفيضانات نهر السينغال.

و يسير الآن المزارعون و المنمون الموريتانيون 20 مليون هكتار (قرابة 20% من مساحة البلاد) صالحة لمختلف الأنشطة الزراعية - الغابية - الرعوية. و من ضمن هذا المخزون من الأراضي، هناك 500.000 هكتار صالحة للزراعة، و 4.339.000 هكتار تغطيها الأشجار و 15.161.000 هكتار من المراعي العشبية.[3]

تنقسم الزراعة إلى الأنواع الثلاثة التالية:

- **الزراعة المطرية:**

و تعتمد فيها المساحات المزروعة على تساقط الأمطار، إذ تتراوح في المنخفضات و الوديان من 5.000 هكتار في الفترات التي تكون فيها الأمطار ضئيلة جدا إلى 111 ألف هكتار في فترات غزارة الأمطار.[4]

- **الزراعة المروية:**

تقدر المساحة القابلة للري بمياه نهر السينغال بحوالي 150 ألف هكتار، إذا أخذنا في الحسبان المساحات المستصلحة على النهر في إطار المشاريع الكبرى لمنظمة استثمار نهر السينغال (OMVS)، التي تضم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي و السينغال. و لم تتجاوز المساحات المروية في عمليات الاستصلاح 8.185 هكتارا، تقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) بإدارة ثلثيها بوصفها المكلفة بتطبيق السياسة الزراعية للحكومة. و تتمثل المناطق المروية و المزروعة في موريتانيا في:[5]

---

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2008، نوفمبر 2009، ص 28.
[2] Ministère du développement rural Mauritanien, op.cit, P 11.
[3] Ibid, P 11
[4] محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 8.
[5] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- مزرعة سهل "امبورية" (الجنوب الغربي) و تختص بزراعة الأرز، و التي أنشئت بموجب اتفاق بين موريتانيا و الصين، تقوم الأخيرة بمقتضاه باستصلاح و زراعة 4.000 هكتار من الأرز.
- المزرعة النموذجية في "غورغول" بتمويل مشترك بين موريتانيا و برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- المزرعة النموذجية في "بوقى" بتمويل مشترك بين منظمة استثمار نهر السينغال و برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- المزرعة التجريبية في "كيهيدي" برأس مال وطني.

هذا بالإضافة إلى ما يقرب من 120 قطعة صغيرة تشرف على زراعتها الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وكذلك مساحات صغيرة أخرى مستغلة من طرف القطاع الخاص الموريتاني و بعض الجمعيات الزراعية التعاونية و خاصة في منطقة النهر.

و يمثل الإنتاج الخام للزراعة المروية 74 % من إجمالي إنتاج الحبوب في الموسم الزراعي 2002 - 2003، و يرجع ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة المساحات المزروعة و التحسن العام في المردودية، خاصة على مستوى الاستصلاحات الخصوصية (4,7% طن للهكتار في المتوسط). و يمثل الأرز المنتج المهيمن (97 % من المساحة المروية المزروعة)، بإنتاج بلغ 85.611 طنا من الأرز غير المقشر.[(1)]

- **الزراعة الموسمية:**

و ينحصر معظمها في الواحات و الوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح، حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أو بالمضخات الحديثة في بعض المناطق، و يزرع في هذه المناطق بشكل أساسي النخيل والخضروات.

وأهم المحاصيل الزراعية في البلاد هي الذرة البيضاء و الدخن و الأرز و التمور و الخضروات والفواكه.

و في مجال الأمن الغذائي تعاني موريتانيا نقصا في عرض المنتجات الغذائية الذي يقع في مستويات دون حاجيات البلاد، حيث يصل حوالي 30% بالنسبة للحبوب في السنة المواتية، لكنه قد ينزل إلى مستويات أقل بكثير، كما وقع خلال الموسم الزراعي 2004- 2005 حيث هبط إلى 13%.[(2)]

و على الرغم من ما بذلته الدولة من جهود في مجال الزراعة، لا تزال البلاد بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، و ذلك بسبب المعوقات التي تعاني منها الزراعة. فهذه الأخيرة تتميز بضعف الإنتاجية، فباعتبار مستويات المردودية، لم تشهد هذه الإنتاجية أي تطور معتبر، فخلال الفترة 1995 - 2004 لم تكد

[(1)] Elhassene ould Zein, op.cit, p 25.
[(2)] Ministère du développement rural Mauritanien, op.cit, P 11.

مستويات مردودية الأرز تتغير عن معدل متوسط قدره 4 طنا للهكتار الواحد(4,36 طنا/هكتار في الموسم الزراعي 2002 ـ 2003)، أما بخصوص الزراعات الجافة فإن مستويات المردودية تبقى ضعيفة للغاية، في حدود 0,8 طنا/هكتار في المتوسط. و يبقى تحسن المردودية محكوما بعدة عوامل، كتموين السوق غير المنتظم بالمدخلات(البذور، الأسمدة و الأدوية النباتية)، و غياب رقابة النوعية و التأطير الفني، بالإضافة إلى النقص في تنظيم القطاع و عدم كفاية خدمات الدعم الاستشاري. يضاف إلى ذلك حرمان صغار المنتجين من القروض، ذلك أن هؤلاء المنتجين لا يملكون سوى مساحات زراعية صغيرة تتراوح مساحتها بين 0,25 و 1 هكتارا و لا يمكنهم لهذا السبب الاستفادة من القرض الزراعي الذي يشترط أن لا تقل المساحة المزروعة عن 20 هكتارا. (1)

كما أن القروض الصغيرة الموجهة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل، ما تزال قليلة الانتشار رغم النهضة التي عرفتها الصناديق الشعبية للادخار و القرض و هيئات التمويل الصغير.

و فضلا عن ذلك، فإن نمو القطاع ما يزال محدودا نظرا لضعف البنى التحتية الكفيلة بزيادة القيمة المضافة لمختلف شعبه، و يعيق هذا الأمر بقوة تنافسية القطاع(نظم الجمع، البنى التحتية للتخزين و التعبئة، سوق الجملة، بنى النقل التحتية). كما أن القدرات الإنتاجية قد تضررت بشدة جراء تدهور الموارد الطبيعية، نتيجة لعوامل مختلفة منها العجز المطري، النمو السكاني، أنماط التسيير غير العقلاني للموارد المتاحة. وبصورة عامة، يتميز سكان الريف بارتفاع معدل الأمية و ضعف مستوى التكوين المهني، الأمر الذي يعيق إدخال التقنيات الإنتاجية الجديدة.

و تشير الدراسة التي أجريت سنة 2004 حول حسابات الاستغلال في الزراعة المروية، إلى أن متوسط تكلفة الإنتاج تبلغ حوالي 120.000 أوقية(452$) للهكتار بالنسبة للأرز، و200.000 أوقية (755$) للهكتار بالنسبة لزراعة الخضار. ومع أن هذه التكاليف تختلف تبعا لنمط المزرعة، إلا أنها تظهر ارتفاعا مطردا خلال الفترة 2000 ـ 2004 ، و يعود ذلك أساسا إلى بنود المدخلات و خدمة الأرض أو المازوت الذي ارتفعت أسعاره بانتظام. و رغم الأعباء، فإنه يتبين من دراسة حسابات الاستغلال أن الزراعة المروية بصورة عامة تبقى مربحة على مستوى الاستغلال(دون مراعاة تكلفة الاستصلاح البدئي). و قد سجل التقرير الذي أعده مشروع التنمية المندمجة للزراعة المروية في موريتانيا سنة 2004 حول حسابات الاستغلال، معدل مردودية يتراوح بين 10 و 30 % بالنسبة للمزارع الخصوصية، و بين 20 و 50 % بالنسبة للمَزارع الجماعية. وبالمقابل، فإن مردودية الزراعة تصبح ضعيفة وحتى سلبية عندما تؤخذ تكاليف الاستصلاح في الحسبان.(2)

(1) Elhassene ould Zein, op.cit, p 26.
(2) Ibid, p 27.

و نتيجة للمعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي تخلى العديد من المستثمرين الوطنيين عن الاستثمار فيه، كما أنها حالت دون استقطابه للمستثمرين الأجانب.

2- الثروة المعدنية

تحتوي موريتانيا على موارد معدنية متعددة، من أهمها خامات الحديد و النحاس اللذيْن مثلا ثروة مهمة في البلاد خلال الستينات و السبعينات رغم تفاوت أهميتهما.

أ. الحديد

تعتبر موريتانيا من أهم الدول العربية و الإفريقية المنتجة للحديد، إذ يقدر احتياطيها منه بحوالي 2.465 مليون طن، و هو ما يمثل نسبة 21,6 % من الاحتياطي العربي و 1,4 % من الاحتياطي العالمي. و يتركز هذا المعدن في أقصى الشمال الغربي للبلاد في منطقة "كدية الجل" و المناطق المحيطة بها. ففي شرق "تزاديت" يوجد احتياطي قدره 90 مليون طن و يعتبر من أجود أنواع الحديد، و يقدر الاحتياطي في منطقة "افديرك" بحوالي 37 مليون طن. كما يوجد احتياطي قدره 125 مليون طن في منطقة "ارويصات" و هو الآخر من أجود أنواع الحديد، حيث تصل نسبة المعدن في الخام 64,6 %.
هذا بالإضافة إلى وجود ما يقارب مليار طن من معدن الكويرتز المحتوي على نسبة كبيرة من معدن الحديد تتراوح ما بين 25% و 50%.[(1)]

و قد بدأ الاستغلال الفعلي لمنجم الحديد عام 1963 من طرف شركة حديد موريتانيا (MIFERMA)، التي تملك فرنسا من رأسمالها 55,8 %، و الباقي موزع بين الشركات الإيطالية والبريطانية؛ أما موريتانيا فلا تملك من رأسمالها سوى 5%. و ظلت هذه الشركة تتولى استغلال هذا المنجم إلى أن تم تأميمها في 28 نوفمبر 1974، ليوكل استغلال المنجم إلى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) التي أنشئت قبل ذلك بعامين. و ظلت هذه الأخيرة مملوكة من طرف القطاع العام الموريتاني، إلى أن تحولت سنة 1978 إلى شركة ذات رأسمال مختلط بمساهمة القطاع الخاص الموريتاني و دول عربية؛ إلا أن الحكومة الموريتانية ظلت تستحوذ على 71% من رأسمالها.[(2)]

و قد بلغ عدد عمال الشركة 5.870 عاملا في سنة 2008، أما إنتاجها من الحديد فبلغ 11.295 ألف طن في نفس السنة.[(3)]

---
(1) سيدي ولد عبد الله، أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا في الفترة (1992 - 2002)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف، الجزائر، 2006 ، ص 95.
(2) صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص، ص 62 ، 63.
(3) Office national de la statistique, annuaire statistique 2008, op.cit, p 40.

ب. النحاس:

أكدت التحليلات التي أجريت سنة 1952 وجود 9 مليون طن من أنواع النحاس عالية الجودة، حيث تحتوي على 3 غرامات من الذهب لكل طن من الخام، بالإضافة إلى تكوينات أخرى أكثر عمقا تقدر بحوالي 18 مليون طن، إلا أن نسبة الذهب فيها لا تزيد على 0,05 غرام لكل طن من الخام. و يرجع اكتشاف أول تكوينات لهذا المعدن في موريتانيا سنة 1931 في "أم اقرين" شمال البلاد على بعد ثلاثة أميال من مدينة اكجوجت. و قد تم إنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا "MIGAMA" سنة 1953، لدراسة إمكانية تعدينه برأس مال قدره 16 مليون دولار أمريكي تملك موريتانيا منه نسبة 40 %، و يتوزع الباقي على شركاء من المغرب و فرنسا.(1)

و قد اقتصر نشاط الشركة على البحوث إلى أن توقفت بسبب خلاف نشأ بينها مع الحكومة الموريتانية، لتتأسس شركة النحاس الموريتاني "SOMIMA" سنة 1966، و التي تملك الحكومة الموريتانية 23% من رأسمالها و الباقي لشركات أجنبية. و بدأت هذه الشركة بتصدير النحاس لأول مرة سنة 1971، لتتوقف نهائيا سنة 1978.(2)

إضافة إلى المعدنين السابقين، توجد معادن أخرى أقل أهمية منهما من حيث حجم الاحتياطي كالجبس والذهب. كما نشير إلى اكتشاف النفط في البلاد عام 2001، حيث بدأ استغلال الحقل الأول المسمى"شنقيطي" سنة 2006 من طرف الشركة الأسترالية للإنتاج و الاستغلال النفطي (Woodside).

3- الثروة السمكية

تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك، و خاصة بالأنواع الجيدة. وحسب خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة "FAO" فإن طاقة الاصطياد في المياه الموريتانية تصل ما بين (500 - 800) ألف طن سنويا، دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك.

هذا في وقت لا يزال الإنتاج محدودا نسبيا، حيث يتراوح مابين (200- 300) ألف طن سنويا في معظم الأحيان.(3)

(1) سيدي ولد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 96.
(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.
(3) الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

و قد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية و الاستنزاف؛ فقد نصت مثلا اتفاقيات الاستقلال المبرمة بين موريتانيا و فرنسا في العام 1961 على أنه يسمح لكل من البلدين بالاصطياد في المياه الإقليمية للبلد الآخر بدون مقابل.[1]

وسعيا إلى استغلال هذه الثروة، أنشأت السلطات الموريتانية شركة التجهيزات والصناعات السمكية في بداية الستينات، تتولى إنتاج وتصنيع و تصدير السمك إلى الخارج. و قد أشرف على تسيير هذه الشركة خبير أجنبي نظرا لانعدام الخبرة الفنية الوطنية. لكن هذه الشركة أفلست بسبب سوء التسيير، مما دفع السلطات إلى إبرام اتفاقيات مع أساطيل صيد لدول أجنبية، للخروج من حالة تردي قطاع الصيد. وكان مصير هذه المحاولة كسابقتها هو الفشل، لتبدأ مرحلة أخرى اتبعت فيها سياسة منح رخص الصيد للسفن الأجنبية، التي ترغب في الاصطياد في المياه الإقليمية الوطنية، مقابل دفع إتاوات سنوية تتراوح قيمتها ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي عن كل سفينة. ونتيجة لضعف الرقابة البحرية، عمدت السفن الأجنبية إلى تجاوز نصوص الاتفاقيات وعدم احترام الشروط المتفق عليها، مما دفع السلطات الموريتانية إلى التخلي عن هذه السياسة و تبني سياسة جديدة أكثر عقلانية تهدف بالأساس إلى حماية هذه الثروة. حيث ألغت العمل برخص الصيد واستبدلتها بنظام إقامة الشركات المختلطة، وهو ما يحد من الاستغلال الفوضوي لهذه الثروة، إضافة إلى إلزام السفن العاملة في المياه الإقليمية الموريتانية بالإفراغ الإجباري لحمولتها من الأسماك في "انواذيبو" بدل اسبانيا، و هو ما يُحسن من الرقابة البحرية من خلال التعرف على الكميات والنوعيات المصطادة. كما تم إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والتي تحتكر سوق المنتجات السمكية. وقد نجم عن هذه السياسة زيادة حجم الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، مما أدى إلى تحقيق إنجازات هامة، منها تكوين أسطول وطني من 60 باخرة صيد، يتجه نشاطه أساسا إلى تصدير أنواع متعددة من الأسماك إلى أسواق أوربا و إلى السوق الياباني. إضافة إلى بناء منشآت أرضية لتجميد و تخزين الأسماك في "انواذيبو" بطاقة تجميدية تزيد على 200 طن و طاقة تخزينية قدرها 150 طنا.[2]

[1] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 64.
[2] نفس المرجع، ص، ص 64، 65.

المطلب الثاني: الخطط الاستثمارية للفترة (1963 - 1973)

بعد حصول موريتانيا على استقلالها سنة 1960، وجدت نفسها أمام تحديات جسام في سبيل توفير السلع و الخدمات الأساسية للمواطنين، في وقت لا تملك فيه الإمكانيات المادية و التقنية لاستغلال مواردها، و في ظل غياب أبسط مقومات البنية التحتية.

و انطلاقا من هذه الحقائق، اتبعت موريتانيا أسلوب التخطيط متوسط الأجل بوضع أربع خطط استثمارية في الفترة (1963 - 1985)، على النحو التالي:

أولا: الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية (1963 - 1966)

لقد كانت هذه أول خطة وطنية بعد استقلال البلاد، و إن كانت قد سبقها مشروع خطة ثلاثية غير مكتملة التصور للفترة (1960 - 1962). و حُدد لهذه الخطة الرباعية هدفان رئيسيان، تمثل الأول منهما في تدعيم استقلال البلاد بضمان استقلالها الاقتصادي و المالي، و توفير الأطر الوطنية و اليد العاملة المؤهلة؛ أما الثاني فيتعلق بإقامة البنى التحتية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. [1]

و قد اعترف واضعو الخطة بتناقض هدفيها، حيث أن الحاجة في مجال البنى التحتية ستكون عالية التكلفة، في حين أن الموارد المالية و البشرية محدودة للغاية، و بالتالي فإن حل هذا التناقض سيتم باتباع سياسة تقشف صارمة في الموازنة. [2]

كما تركز الاهتمام في الخطة على القطاع المنجمي، حيث نصت حرفيا على أنه "في دولة تكون فيها الموارد الزراعية محدودة، و تعاني الثروة الحيوانية من سوء وضعية المراعي و قلة المياه، فإن التنمية الاقتصادية قد تجد دعامتها في الموارد المعدنية". [3]

أما بخصوص تمويل الخطة فكان مخططا أن يتم تمويل حوالي 87 % من استثماراتها من المصادر الأجنبية، و الباقي من التمويل المحلي. و لكن تبين فيما بعد أن الاستثمارات التي حصلت تمت تغطيتها بنسبة 90 % من مصادر أجنبية، و خاصة من فرنسا و البنك الأوربي للتنمية[4].

[1] مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ، ص 44.

[2] عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 - 1997)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 86.

[3] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 34.

و قد أشرف على إنجاز مشاريع الخطة، شركات أجنبية تابعة للصين و فرنسا و بعض الدول الأخرى بالاتفاق مع الحكومة الموريتانية، التي تتولى عملية التسديد مباشرة للشركات المنفذة، إذا لم تكن قادمة في إطار التعاون والمساعدة عن طريق الدولة المالكة لها.[1]

و قد بلغ مجموع استثمارات الخطة 5548 مليون أوقية، بينما بلغت الاستثمارات المنفذة فعلا خلال سنواتها 6767 مليون أوقية. وبذلك تكون نسبة الإنجاز قد بلغت 122 %. ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(16): التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرباعية (1963 - 1966)

الوحدة: مليون أوقية و نسبة مئوية

البيان / القطاع	الاستثمارات المخططة	الاستثمارات الفعلية	نسبة المخطط	نسبة الفعلي	نسبة الإنجاز
الإنتاج المنجمي	1876	2311	33,8	34,1	123,2
التنقيب و الدراسات	316	173	5,7	2,6	54,7
النقل و المواصلات	762	973	13,7	14,4	127,7
الإنتاج الريفي	480	373	8,7	5,5	77,7
الصيد البحري	382	1150	6,9	17,0	301,0
التجارة و الخدمات	130	256	2,3	3,8	197,0
التعليم و تكوين الأطر	184	174	3,3	2,6	94,6
الصحة العامة	154	186	2,8	2,7	120,8
التعمير والماء و الكهرباء والشؤون البلدية	837	843	15,1	12,5	100,7
الإدارة و السيادة الوطنية	427	328	7,7	4,8	76,8
المجموع	**5548**	**6767**	**100**	**100**	**122**

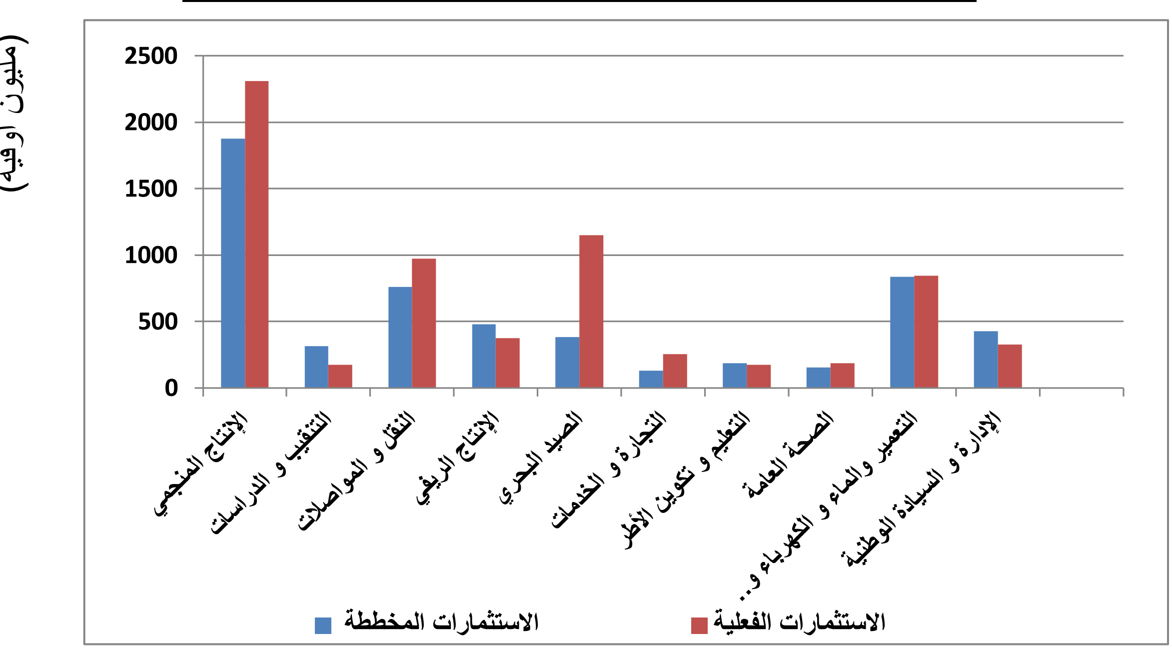
المصدر: الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 19.

يتضح من الجدول (16)، أن القطاع المنجمي تبوأ المرتبة الأولى من الأهمية في هذه الخطة، حيث بلغت نسبته في الاستثمارات المخططة 33,8 %، يليه قطاع التعمير و الماء و الكهرباء و الشؤون البلدية بنسبة 15,1 %، ثم قطاع النقل و المواصلات بنسبة 13,7%. بينما لم تتجاوز نسبة للقطاع الريفي 8,7 %، أي حوالي ربع المخصص للقطاع المنجمي، وهو ما يظهر بجلاء عدم التوازن في الخطة بين قطاع ريفي معيل لأغلب السكان و قطاع منجمي ناشئ. وكانت أعلى نسبة للإنجاز من نصيب قطاع الصيد البحري (301 %)، يليه قطاع التجارة و الخدمات (197 %)، ثم قطاع النقل والمواصلات (127,7%)،

[1] عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 89.

و قطاع المناجم (123,2 %). أما أدنى نسبة إنجاز فكانت من نصيب قطاع التعمير و الماء و الكهرباء والشؤون البلدية حيث بلغت (41 %). و يرجع هذا الاختلاف بين ما ينفذ فعلا و ما هو مخطط، إلى تدخل الحكومة و ما تراه أولوية في الإنجاز، حسب المستجدات على الساحة الاقتصادية. و للتوضيح أكثر، نقارن حجم الاستثمارات المخططة و الفعلية لكل قطاع، ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(12): حجم الاستثمارات المخططة و الفعلية لكل قطاع في الخطة الأولى



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول(16).

يتضح من الشكل(12)، أن الاستثمارات الفعلية في بعض القطاعات تجاوزت ما هو مخطط لها، حيث كانت مقاديرها في هذه القطاعات كالتالي : الإنتاج المنجمي (2311 مليون أوقية)، الصيد البحري (1150 مليون أوقية)، النقل و المواصلات (973 مليون أوقية)، التجارة و الخدمات (256 مليون أوقية)، الصحة العامة (186 مليون أوقية). بينما كانت دون مستوى المخطط لها في القطاعات الأخرى التي شملتها الخطة.

و قد تمثلت أهم المشاريع المنجزة في هذه الخطة في إنشاء مرفأ تجاري ومولد كهربائي بانواكشوط وتزويدها بالماء الصالح للشرب من منطقة "إديني"، كما تم بمدينة انواذيبو إنشاء أسطول للصيد البحري يتوفر على ميناء، إضافة إلى مصنع لدقيق السمك بطاقة 400 طن سنويا ومنشآت لمعالجة حوالي 30 ألف طن من السمك سنويا.[1]

---

[1] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 35،36.

ثانيا: الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الثانية (1970 - 1973)

جاءت هذه الخطة متأخرة عن وقتها، حيث كان من المتوقع أن تغطي الفترة (1967 - 1971)، إلا أنها رغم ذلك لاقت قبولا واسعا ، نتيجة مشاركة ممثلي المواطنين في صياغة وتحديد أولوياتها، و ذلك من خلال أيام العمل المنظمة في النصف الأول من سنة 1969 في مختلف عواصم الولايات الإدارية في البلاد من طرف وزارة التخطيط.[1]

تمثلت أهداف هذه الخطة بشكل إجمالي في:[2]

- مواصلة بناء البنية التحتية.
- تلافي الحالة الصعبة التي عاشها القطاع التقليدي من جراء أزمة الجفاف الحاد، التي مثلت سنوات الخطة الأربعة ذروتها.

و نظرا لنقص الدقة في البيانات المتوفرة، و عدم السيطرة على تمويل أغلب المشاريع (تمويلات من الخارج)، فقد اعتمدت الخطة على برامج سنوية، تسمح بدمج المعطيات الجديدة. ومن هذا المنطلق تصبح الخطة مجرد إطار كلي يحدد السياسات القطاعية العامة، التي تتجسد في جملة من المشاريع المراد تنفيذها خلال السنوات الأربع. و على مستوى آخر فإن الخطة الثانية التي منحت الأولوية لعالم الريف كشعار، كانت تدرك أن أهم الإشكالات المطروحة عليها إبان حدة الجفاف هي التعامل مع النزوح الريفي، بشكل يضمن بقاء سكان الأرياف في أماكنهم الأصلية.[3]

و لم يتم التطرق في هذه الخطة إلى مصادر تمويلها، حيث كان الاتجاه منصبا حول تدعيمها ببرامج سنوية تأخذ في الاعتبار الإمكانيات المالية والمعطيات الجديدة. إلا أن التمويلات التي تم الحصول عليها بصورة فعلية كانت من المصادر الخارجية بنسبة 90 %، في حين ساهم التمويل المحلي بـ 10 % فقط.

وقد بلغ مجموع استثمارات هذه الخطة حوالي 9427 مليون أوقية، موزعة على قطاعات الاقتصاد المختلفة، كما يوضح الجدول التالي:

---

(1) مولاي ولد أب، مرجع سبق ذكره، ص 47.
(2) محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 113 .
(3) عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 89.

جدول رقم(17): التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرباعية (1970 - 1973)

(الوحدة: مليون أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة	الاستثمارات الفعلية	النسبة	نسبة الإنجاز
الزراعة و الثروة الحيوانية	1312	13,9	503,7	9,2	38,4
الصناعة و التعدين	3245	34,4	2865,4	51,9	88,3
التشييد و البناء و الإسكان	23	0,2	1,4	0	6,1
الكهرباء و الماء و الغاز	619	6,6	300,8	5,5	48,6
النقل و التخزين والمواصلات	2454	26	1682,2	30,4	68,5
التجارة و التمويل و الخدمات	141	1,5	غ.م*	غ.م	غ.م
الصحة و التعليم	847	9	160,8	2,9	19
القطاعات الأخرى	786	8,4	6,2	0,1	0,8
المجموع	**9427**	**100**	**5520,5**	**100**	**58,6**

*غير متوفرة

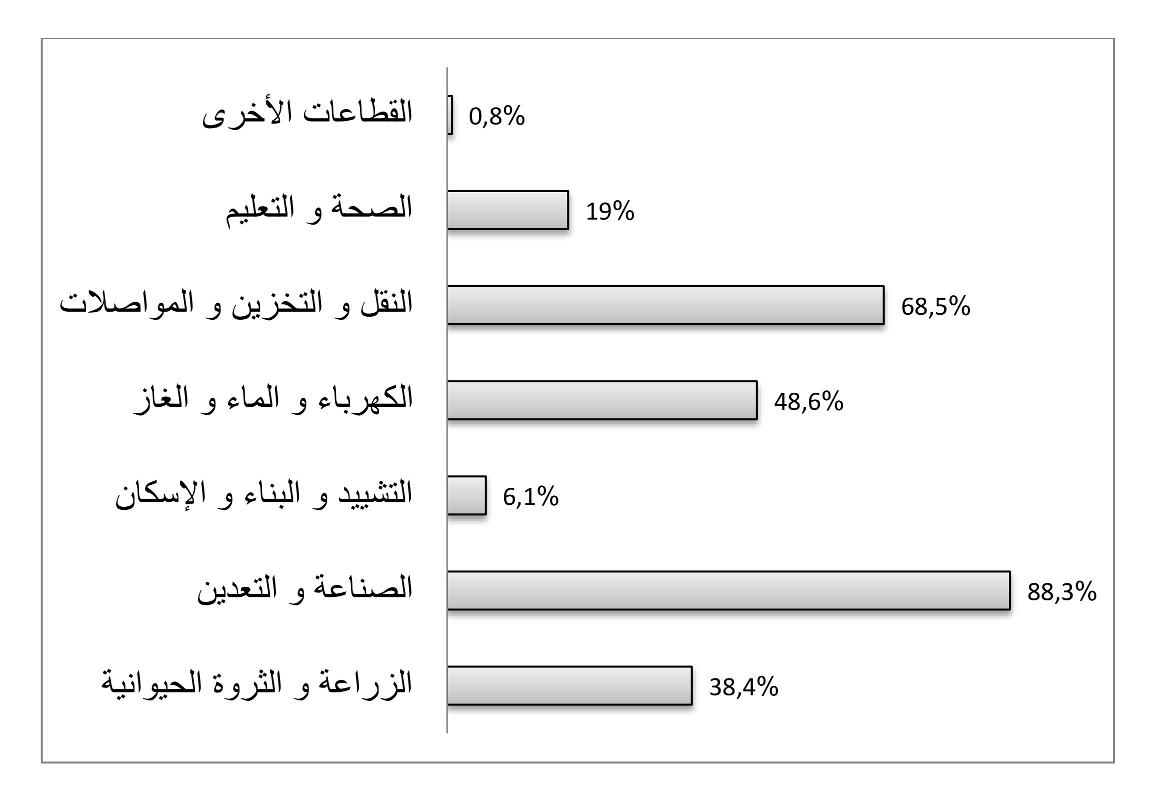
المصدر: الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

من الجدول السابق، نجد أن قطاع الصناعة و التعدين احتل المرتبة الأولي في اهتمامات الخطة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات المخططة له 34,4 % من مجموع الاستثمارات المخططة، يليه في المرتبة الثانية قطاع النقل و التخزين و المواصلات بنسبة 26 %. بينما احتل قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات المخططة له 13,9 %، وذلك على الرغم من تأكيد هذه الخطة على أهمية القطاع الزراعي وضرورة إعطائه الأهمية اللازمة للنهوض به. أما الصحة و التعليم فكانت نسبة المخطط لهما 9 %.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المنفذة فعلا حوالي 5520 مليون أوقية، بنسبة إنجاز بلغت 58,6 % من الاستثمارات المخططة. و يرجع ضعف نسبة الإنجاز إلى صعوبات الحصول على التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الخطة بنسبة كبيرة، كذلك جاءت هذه الخطة في ظرف شهدت فيه البلاد أسوأ آثار الجفاف الذي تعرضت له ابتداء من السنة السابقة لها.

و لمقارنة نسبة الإنجاز لكل قطاع يأتي الشكل التالي:

الشكل(13): نسبة الإنجاز حسب القطاع في الخطة الثانية



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول (17).

يبين الشكل(13)، أن نسبة الإنجاز تختلف من قطاع لآخر، إلا أنها لم تصل إلى 100 % في أي من هذه القطاعات، كما هو مبين في الشكل، وهكذا نجد أن قطاعين فقط تجاوز الإنجاز فيهما نسبة 50 % وهما النقل و التخزين و المواصلات من جهة، و الصناعة و التعدين من جهة أخرى. و يمكن إرجاع هذه النسبة المرتفعة للقطاع الأخير إلى الاستثمارات التي نفذتها شركة ميفرما(MIFERMA) في استغلال مناجم الحديد. أما قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية فنجد أن نسبة الإنجاز فيه لم تصل إلى 40 % على الرغم من أنه يمثل العمود الفقري لاقتصاد البلاد.

و قد بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذه الخطة 157 مشروعا، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم(18): حصيلة المشاريع المتوقعة و المنجزة في الخطة الثانية

البيان / القطـاع	عدد المشاريع المتوقعة	عدد المشاريع المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع الريفي	39	8	20,5
الصناعة و التعدين و الصيد البحري	33	16	48,5
التجهيز	40	18	45
قطاعات أخرى	45	6	13,3
المجموع	**157**	**48**	**30,6**

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات من: محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 115.

يظهر الجدول السابق أن أغلبية المشاريع استأثر بها قطاع التجهيز(40 مشروعا)، بنسبة إنجاز بلغت (45 %). و قد سجل قطاع الصناعة و التعدين و الصيد البحري أعلى نسبة إنجاز (48,5%).

و أوضحت الدراسة التقييمية المعدة من قبل "مركز أبحاث التنمية" في أغسطس 1972، أن هذه الخطة لم تكن خطة بالمعنى الدقيق للكلمة، و إنما هي مجرد توجهات عامة يغلب عليها الطابع السياسي. وبالتالي فإن الأهداف الأساسية التي ينبغي التركيز عليها ومنحها الأولوية، مثل زيادة الإنتاجية والدخل الوطني، و تحسين مستوى حياة كافة الشرائح الاجتماعية، لم تنل الأولوية التي تستحقها. وعلى العكس كانت الأهداف السياسية صاحبة الأولوية مثل الوحدة الوطنية، و إعادة الاعتبار للشخصية الموريتانية والاستقلال السياسي والثقافي، والتركيز على العاصمة. ومن هذا المنطلق كانت الخطة أقرب إلى خطة للتنمية السياسية، وهو ما لاحظته الدراسة التقييمية التي وجدت أن 65 % من الاستثمارات التنموية وجهت إلى القطاع السياسي و 10 % إلى القطاع الاجتماعي و أقل من 20 % نحو القطاع الاقتصادي؛ إنها إذًا السمات التي طبعت الخطة و أصبحت بعيدة عن تحقيق أهدافها.[1]

ومن أهم المشاريع المنجزة في هذه الخطة، استصلاح حوالي 5.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في ولاية غورغول و إنجاز دراسة طريق الأمل، الذي يعتبر إلى اليوم شريان الحياة الاقتصادية في البلد، حيث يمتد على مسافة 1.200 كلم.

(1) محمد ولد محمدو، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

المطلب الثالث: الخطط الاستثمارية للفترة (1976 - 1985)

أولا: خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة (1976 - 1980)

تعتبر هذه أول خطة خماسية، نظرا لأن سابقتيها كانتا رباعيتين، كما أنها جاءت في ظروف تختلف تماما عن الظروف التي أحاطت بالخطتين السابقتين، حيث تم إعدادها، بعد أن وضعت الدولة الموريتانية يدها على جانب هام من مواردها الاقتصادية. فبعد أن خرجت البلاد من منطقة الفرنك الفرنسي في عام 1973، و أنشأت عملتها الوطنية، قامت بتأميم القطاع المنجمي في عام 1974. كما شهدت فترة إعداد الخطة اتجاها عاما للتصالح الوطني، و التكاتف من أجل تدعيم و صيانة المكاسب الوطنية، و هو ما خفف من حدة المعارضة السياسية. يضاف إلى ذلك ما أحدثه إنشاء البنك المركزي الموريتاني فيما يتعلق بتوفير البيانات و المعطيات الاقتصادية، وهو ما ساعد على الإعداد الجيد لهذه الخطة من الناحية الفنية. [1]

و لقد طالب واضعو الخطة الثالثة، بضرورة تعبئة جميع الطاقات و الموارد و الإمكانيات، من أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وفق نموذج للتنمية ينطلق من واقع الاقتصاد الموريتاني حسب الأسس التالية:[2]

- تعليم أساسي و فني و علمي و مهني يهدف إلى خلق كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية و إدارة موارد القطاع العام بشكل عقلاني.
- تشجيع التنمية الزراعية و الصناعية، و حث المستثمرين الوطنيين على الاستثمار و العمل على توزيعه ليشمل جميع مناطق البلاد، إضافة إلى دعم المؤسسات النقدية و المالية.
- البحث عن إمكانية السيطرة على التجارة الخارجية، و العمل على تنويع مصادر المساعدات الخارجية.

و فيما يتعلق بتمويلها، فكان مقررا أن يتم من المصادر المحلية بنسبة 15 %، نصفها من الادخار العام و فائض الموازنة، و النصف الآخر من القطاع الخاص. أما نسبة المصادر الخارجية فبلغت 85 %، منها 34,6 % من المساعدات العامة، و 50,4 % من هيئات التمويل الأجنبية الخاصة. و نشير هنا إلى أن الاعتماد على المصادر الخارجية ـ و الذي بدأ في الخطة الأولى و استمر في الثانية ـ لا يزال قائما في الخطة الثالثة، و إن كان قد انخفض بنسبة ضئيلة، حيث انتقل من 90 % في الخطة الثانية إلى 85 % في الثالثة. [3]

---

[1] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 41 .
[2] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 21 ،22.
[3] محمدن ولد أحمد سالم، نفس المرجع، ص 43 .

و قد بلغ إجمالي الاستثمارات المخططة في هذه الخطة 47.831 مليون أوقية، بينما بلغت الاستثمارات المنفذة فعلا 32.612 مليون أوقية. و تم توزيعها على القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كما في الجدول التالي:

جدول رقم(19): التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الثالثة (1976 - 1980)

(الوحدة: مليون أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة	الاستثمارات الفعلية	النسبة	نسبة الإنجاز
الزراعة والثروة الحيوانية	5.983	14,3	3.242	9,9	54,2
الصناعة و التعدين	13.658	32,7	7.672	23,5	56,2
التشييد و البناء والإسكان	2.048	4,9	2.026	6,2	98,9
الكهرباء و الماء و الغاز	1.614	3,9	1.531	4,7	94,9
النقل و التخزين والمواصلات	12.189	29,2	14.823	45,5	121,6
التجارة و الخدمات	190	0,4	63	0,2	23,2
الصحة و التعليم	4.099	9,8	2.257	6,9	55,1
القطاعات الأخرى	2.002	4,8	998	3,1	49,9
المجموع	**41.783**	**100**	**32.612**	**100,0**	**78,1**

المصدر: عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 - 1997)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 93.

يوضح الجدول(19)، استمرار هيمنة قطاع الصناعة والتعدين من جهة، وقطاع النقل والمواصلات من جهة أخرى على أكثر من 60 % من الاستثمارات المخططة، و هو ما كان سائدا في الخطة الثانية، حيث بلغ مجموع نسبتيهما فيها 60,4 %، في مقابل 61,9% في هذه الخطة. أما بالنسبة للقطاع الريفي فإن نسبته في هذه الخطة بقيت ضئيلة، حيث بلغت 14,3 % في مقابل 13,9 % في الخطة السابقة، مما يعكس استمرار عملية تجاهل تنمية هذا القطاع الحيوي. و قد تراجعت نسبة الإنجاز في قطاع الصناعة و التعدين في الخطة الثالثة مقارنة بالخطة الثانية، حيث كانت تبلغ في الثانية 88,3 %، في مقابل 56,2 % في الثالثة. ويرجع ذلك إلى دخول البلاد في حرب الصحراء، حيث أصبح القطاع المنجمي عرضة للهجمات العسكرية. كما أن هذه الخطة قد تأثرت بشكل عام بهذه الحرب، حيث أصبحت الموارد المالية التي تمكنت البلاد من تعبئتها مكرسة للمجهود الحربي، هذا في الوقت الذي قلت فيه ثقة الممولين الأجانب بالبلاد.

و من أهم منجزات هذه الخطة ما يلي:[1]

- مشروع "امبوريه" لاستصلاح الأراضي و زراعة الأرز في منطقة روصو، إضافة إلى إنشاء مجموعة من السدود في بعض الأودية.
- مشروع مصفاة تكرير النفط في "انواذيبو" و مصنع قولبة السكر في انواكشوط.
- بدء العمل في طريق الأمل الذي اكتمل في عام 1983.
- بدء العمل في ميناء انواكشوط بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية.

ثانيا: خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الرابعة (1981 - 1985)

أتت بداية هذه الخطة في مرحلة انتقالية، بعد خروج البلاد من النزاع في الصحراء الغربية، والشروع في محاولة إنعاش المؤسسات الاقتصادية، التي كانت شبه منهارة في الفترة (1978 - 1979). وذلك نتيجة للحرب و تدني الأسعار العالمية للحديد، إضافة إلى الجفاف المستمر الذي عانت منه البلاد.[2]

و تعتبر هذه ثاني خطة خماسية عرفتها البلاد، و أتت بعد أول تعداد وطني سنة 1977. مما سمح لها بإعطاء تصور غطى فترة أطول (حتى عام 2000)، و اعتمدت في منطلقاتها على تشخيص الحالة الاقتصادية و الاجتماعية، المتمثلة في تنامي دور القطاع الثالث (قطاع الخدمات كالتجارة و المواصلات)، و اختلال كبير في موازنة الدولة، و كلفة عالية للمشاريع التنموية، و مديونية خارجية كبيرة(مثلت سنة 1984 ما يزيد على 340 % من الناتج المحلي الإجمالي).[3]

لم تهدف هذه الخطة في الأساس إلى خلق المزيد من المشروعات، وإنما إلى إكمال مشروعات الخطة الثالثة التي لم تكتمل و تشغيل المشروعات المنتهية و المتوقفة (مصفاة النفط، مصنع السكر...). والمضي في تنفيذ المشروعات المنجمية و خاصة في مجال الحديد و النحاس و الجبس، و ذلك بالتعاون مع المستثمرين العرب. إضافة إلى إصلاح مؤسسات القطاع العام و تطوير قطاع الصيد البحري للاستفادة منه بأقصى ما يمكن.[4]

وقد نصت هذه الخطة على أنها ستكون اللبنة الأولى، لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استيراتيجية بعيدة المدى، تمكن الدولة من المراقبة الفعلية لمواردها و إدارتها بالشكل الأمثل، و بذلك يمكن تحقيق الانتقال من اقتصاد تبعي إلى اقتصاد مستقل.

---

(1) صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 69.
(2) محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 46.
(3) الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 183.
(4) عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 94.

و بلغ مجموع الاستثمارات المخططة لهذه الخطة حوالي 89,2 مليار أوقية، توزعت مصادر تمويلها كما يلي:[1]

- استثمارات على الموازنة: 4,7 مليار أوقية.
- استثمارات القطاع الخاص: 10 مليار أوقية.
- الاستثمارات على المصادر الخارجية: 51,8 مليار أوقية.
- استثمارات مشروع القلب (مناجم الحديد): 22,7 مليار أوقية.

و باستثناء استثمارات مشروع القلب التي بلغت 25,4 % من الاستثمارات المخططة و التي تمت تغطيتها بمساهمة من بعض المستثمرين العرب، فإن بقية الاستثمارات المخططة تمت تغطيتها من موازنة الدولة بنسبة 7% ، و القطاع الخاص بنسبة 15 %، و 78 % من المصادر الخارجية.

و يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لاستثمارات هذه الخطة:

جدول رقم(20): التوزيع القطاعي للاستثمارات المتوقعة في الخطة الرابعة (1981 - 1985)

(الوحدة: مليون أوقية و نسبة مئوية)

القطـــــــــــاع	الاستثمارات المخططة	النسبة
التنمية الريفية:	19.345	21,69
□ الزراعة	12.601	14,13
□ الرعي	1.108	1,24
□ المياه	3.168	3,55
□ حماية الطبيعة	1.221	1,37
□ البحث و التكوين و المساعدة الفنية	1.247	1,40
الصيد البحري	5.669	6,36
الطاقة و المعادن	31.709	35,55
الصناعة	2.495	2,80
البنية الأساسية المدنية(الطرق، الموانئ، المطارات...)	19.899	22,31
البنية الأساسية الاجتماعية والسيادة الوطنية(الصحة و التعليم و السيادة)	10.088	11,31
المجموع	**89205**	**100,00**

المصدر: عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 95.

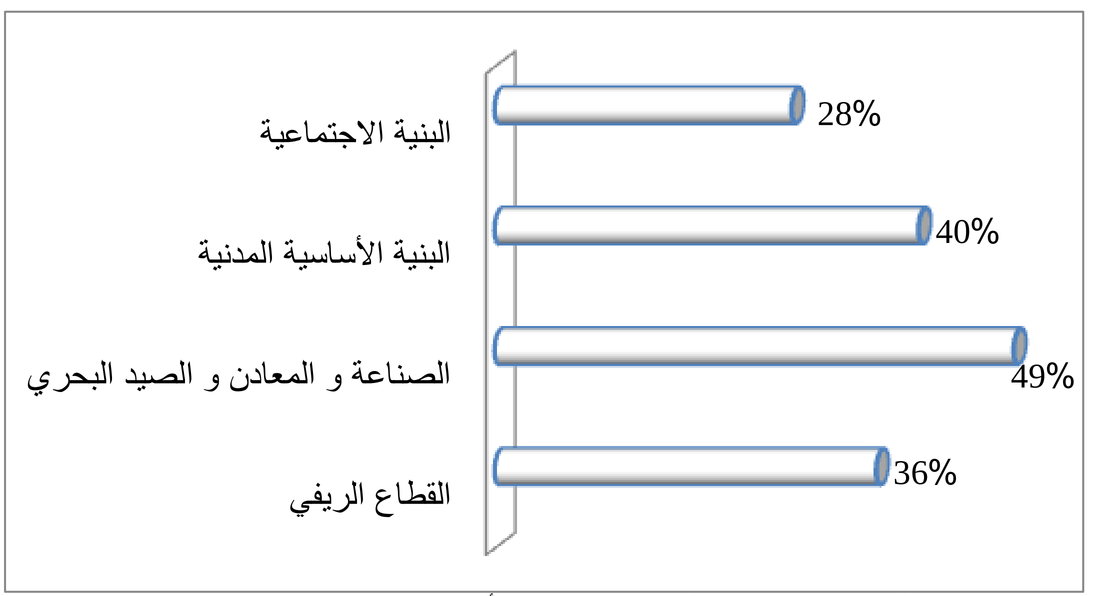
[1] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

من الجدول(20)، نجد أن نسبة القطاع الريفي بلغت 21,69 %، وهو ما يمثل ارتفاعا في هذه النسبة مقارنة بحوالي 14 % في الخطتين السابقتين، إلا أن توزيع هذه النسبة بين مكونات هذا القطاع لم تكن متوازنة، حيث كانت حصة التنمية الحيوانية التي تمثل العمود الفقري لهذا القطاع 5,7 %، مقابل 65,1 % للزراعة و 16,4 % للمياه الريفية، و 6,3 % لحماية الطبيعة.

أما القطاع الحديث(الصناعة، المعادن، الصيد البحري، و الطاقة)، فيلاحظ استحواذ المعادن والطاقة على 79,5 % من النسبة المخصصة له مقابل 6,3 % للصناعة و 14,2 % للصيد البحري.

و بخصوص نسبة الإنجاز فقد بلغت خلال السنوات الثلاثة الأولى من هذه الخطة، أي للفترة (1981 - 1983) حوالي 42 % بالنسبة لإجمالي الاستثمارات المخططة. أما نسبة الإنجاز لكل قطاع فيوضحها الشكل التالي:

الشكل(14): نسبة الإنجاز لكل قطاع في الخطة الرابعة



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات من: محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية - النتائج و الآفاق)، دار القافلة للطباعة و النشر، انواكشوط، موريتانيا، 1992، ص 50.

من الشكل(14)، نلاحظ أنه لا يوجد قطاع تجاوزت فيه نسبة الإنجاز 50 %، عكس ما كان سائدا في الخطط السابقة. و يرجع ذلك إلى الظروف التي رافقت بداية إنجاز الخطة و التي تمثلت في:[1]

- استفحال موجة الجفاف التي عانت منها البلاد منذ مطلع السبعينات، و التي بلغت ذروتها في عامي 1982 و 1983.
- هبوط أسعار الحديد عالميا، و هي المادة الأولية التي ترتكز عليها صادرات البلاد.
- ظهور بعض القلاقل السياسية الداخلية، و اقتراب البلاد من جديد من تفاعلات النزاع الصحراوي.

و قد كانت أهم إنجازات هذه الخطة، تشغيل مصفاة البترول في انواذيبو ومعمل السكر في انواكشوط، و استمرار العمل في إنجاز ميناء الصداقة في المياه العميقة في مدينة انواكشوط بمساعدة من الصين الشعبية.[2]

(1) محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 50.
(2) عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 94.

المبحث الثاني

الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها

لقد وصل الاقتصاد الموريتاني في بداية الثمانينات إلى وضع مترد، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات سالبة، و تعمقت الاختلالات المالية و تفاقم العجز في الحساب الجاري و تدهورت ثقة الدائنين جراء تفاقم المديونية، مما اضطر البلاد للجوء إلى صندوق النقد و البنك الدوليين في محاولة لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية. و هو ما استدعى منها طلب جدولة ديونها الخارجية، و منحها المزيد من القروض. الأمر الذي اقتضي منها إحداث إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، تركزت بشكل عام على ضرورة اتباع سياسات مالية و نقدية أكثر تشددا و انكماشا. و انتهاج سياسة ليبرالية تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. بالإضافة إلى اتباع قواعد اقتصاد السوق و تشجيع المبادرات الخاصة.

و قد دخلت موريتانيا مع مؤسسات بريتون وودز في اتفاقيات حول برامج متتالية منذ سنة 1985، تحت مسميات برامج التثبيت(1985 - 1991) و برامج التصحيح الهيكلي(1992 - 2001).

المطلب الأول: برامج التثبيت في موريتانيا(1985 - 1991)

لقد جاءت هذه البرامج على مرحلتين، الأولى غطت الفترة (1985 - 1988) و سعى البرنامج خلالها إلى تصحيح الاختلال في الموازنة و الحد من التضخم و تخفيض العجز في الحساب الجاري. أما المرحلة الثانية فقد تم فيها تطبيق برنامج الدعم و الدفع و شملت الفترة(1989 - 1991)، و التي استهدفت مواصلة و تعميق الإصلاحات التي بدئ في تنفيذها خلال البرنامج السابق.

أولا: برنامج التقويم الاقتصادي و المالي(1985 - 1988)

لقد وضع برنامج التقويم الاقتصادي و المالي مجموعة من الأهداف الماكرو اقتصادية، ليتم العمل على تحقيقها خلال فترته، و تتمثل تلك الأهداف فيما يلي:[1]

- تحقيق معدل نمو سنوي في حدود 4 % طيلة فترة البرنامج بعد أن كان سالبا في بداية الثمانينات، وبحيث يفوق معدل النمو الديموغرافي الذي قدر بحوالي 2,7 %.
- تخفيض معدل التضخم في الاقتصاد إلى حدود 5 % في عام 1988 بعد ما وصل إلى حوالي 15% عام 1984.
- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، و الميل إلى تخفيض نسبتها و تثبيتها عند مستوى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، بعد ما كانت في حدود 30 % في المتوسط للفترة(1980 - 1984).

---

[1] يربا سيدي محمد حمزة، السياسة النقدية في موريتانيا و دورها في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1997، ص 56.

- الوصول إلى التوازن في الموازنة العامة في عام 1986، و تكوين ادخار تدريجي من هذه الموازنة في حدود 15 % من جملة الاستثمارات العمومية في عام 1988.
- تخفيض عجز الحساب الجاري إلى حدود 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 1988، عن طريق زيادة الصادرات بنسبة 14 %، و تخفيض الواردات السلعية من خلال سياسة سعر الصرف المتبعة في ظل البرنامج.

1 ـ السياسة الاستثمارية للبرنامج:

لقد وُضعت السياسة الاستثمارية للبرنامج، بحيث تحدث قطيعة مع الخطط الاستثمارية السابقة، والتي كانت تركز على الاستثمارات التي تطول مدة نضجها. و حدد البرنامج عدة معايير لاختيار الاستثمارات بحيث تكون منسجمة مع الأهداف و السياسات الاقتصادية الكلية المرسومة، و خاصة ما يتعلق بالحد من الاستدانة الخارجية و تقليص الطلب الكلي. و لذلك فقد ركز التوجه الاستثماري للبرنامج على تقليص الاستثمارات العمومية، بحيث يثبت معدلها السنوي في حدود 20 % من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط لسنوات البرنامج، بعد أن كان حوالي 30 % في السنوات السابقة له.

وقد ركزت الاستيراتيجية الاستثمارية للبرنامج على ثلاثة أنواع من المشروعات تمثلت في مشروعات البنى التحتية و النقل، والمشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي والحفاظ على مستوى مقبول للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط. بالإضافة إلى مشروعات الدعم، خاصة في المجالات الاجتماعية، و بالذات تلك التي تستجيب لمواجهة الاحتياجات الأكثر إلحاحا. [1]

2 ـ تمويل البرنامج:

بلغ حجم الاستثمارات العمومية خلال فترة البرنامج حوالي 55 مليار أوقية، موزعة على 393مشروعا، منها 193 مشروعا تمثل المشروعات الجديدة، التي ظهرت مع البرنامج و بلغت حصتها من التمويل ما يعادل 22 مليار أوقية، و هو ما يمثل 40 % من إجمالي الاستثمارات المخططة، تم تسديد 4 مليار أوقية فقط منها حتى نهاية 1987، أي ما يعادل 18 %. في حين أمكن تسديد 24 مليار أوقية من أصل 33 مليار أوقية مخصصة للمشاريع الجارية، بنسبة وصلت إلى 72,7 % حتى سنة 1987. وقد كانت مصادر تمويل استثمارات البرنامج على النحو التالي: 50,3 % من القروض الخارجية، و 28,1% من الهبات، و 16,4 % من أشباه الهبات، و 5,2 % تمويل محلي. و هكذا يتضح طغيان مصادر التمويل الأجنبية في تمويل البرنامج، حيث مثلت نسبة 94,8 % من إجمالي تمويله.[2]

و يتحدد التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي من خلال الجدول التالي:

---

[1] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 75، 77.

[2] نفس المرجع، ص 76.

جدول رقم (21): التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي

(الوحدة: مليار أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات	النسبة
التنمية الريفية	19,5	35,4
التنمية الصناعية	13,8	25
البنية التحتية	14,9	27,1
القطاعات الاجتماعية	6,9	12,5
المجموع	**55,1**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات من: محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 54.

يتضح من الجدول(21)، تركيز البرنامج على قطاعي التنمية الريفية و البنية التحتية، و هو توجه جديد للحكومة مختلف تماما عن التوجه الاستثماري العام، الذي طبع الخطط التنموية السابقة، حيث كانت تركز و بشكل كبير على قطاع التنمية الصناعية. و يأتي قطاع التنمية الصناعية في المرتبة الثالثة بنسبة 25 %، و تحتل الصناعات الاستخراجية معظم هذه النسبة، و هو ما يعني توجيه أغلب هذه الاستثمارات إلى الشركة الوطنية للصناعة و المناجم (SNIM). كما يلاحظ من الجدول ضعف الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري، ذلك ما تعكسه نسبة القطاعات الاجتماعية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3 - النتائج:

وصل حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1985 - 1988) إلى 50,8 مليار أوقية، و هو ما يعادل نسبة 92 % من إجمالي الاستثمارات المخططة لنفس الفترة. و قد كانت أهم النتائج المسجلة كما يلي:[1]

- بلغ معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي 3,6 % خلال فترة البرنامج، وهو لا يبتعد عن معدل (4 %) الذي سعى البرنامج إلى الوصول إليه.
- تحقق توازن الموازنة العامة ابتداء من 1986.
- لقد ظل معدل التضخم في انخفاض مستمر حتى وصل إلى حوالي 6,5 % في سنة 1988 وهو ما يقترب من معدل (5 %) المستهدف في البرنامج.

(1) سعدن ولد محمد، دور المنظومة التمويلية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة موريتانيا)،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2008، ص 127.

ثانيا : برنامج الدعم و الدفع (1989 - 1991)

مع نهاية برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، وجدت الحكومة الموريتانية أن ما تم إنجازه يحتاج إلى مزيد من الجهود لمواصلته، و بالتالي طلبت من مؤسسات بريتون وودز تمديد البرنامج المنصرم وهو ما تم فعلا تحت اسم برنامج الدعم و الدفع.

1 - الأهداف الرئيسية للبرنامج:

تحددت الأهداف الرئيسية للبرنامج في تحقيق معدل نمو سنوي في حدود 3,5 % خلال سنوات البرنامج و تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، و تحقيق مستوى للاستثمار العام في حدود 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري (من دون هبات رأس المال) ليصل في نهاية 1991 إلى أقل من 9,8 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما سعى البرنامج إلى تحقيق معدل لخدمة الدين الخارجي فيما بين 20 % و 25 % من عائدات الصادرات في سنة 1991. [1]

2 - تمويل البرنامج:

قدرت الاستثمارات المخططة لتمويل البرنامج بحوالي 45,3 مليار أوقية، توزعت على القطاعات الاقتصادية وفقا للجدول التالي:

جدول رقم(22): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج الدعم و الدفع (1989 - 1991)

(الوحدة: مليار أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة
التنمية الريفية	15,5	34,3
التنمية الصناعية	6,0	13,2
الاستصلاح الترابي	11,4	25,1
الموارد البشرية	4,6	10,1
القطاع العمومي و شبه العمومي	1,4	3,1
الشركة الوطنية للصناعة و المناجم	6,4	14,2
المجموع	**45,3**	**100,0**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات من: محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

يلاحظ من الجدول (22)، أن ترتيب القطاعات حسب نسبها من إجمالي الاستثمارات المخططة، بقي ثابتا تقريبا في برنامج الدعم و الدفع مقارنة بالبرنامج السابق عليه، حيث ظلت التنمية الريفية في المرتبة الأولى

[1] يربا سيدي محمد حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

بنسبة 34,3 %، تلتها التنمية الصناعية ـ بعد إضافة مخصصات الاستثمار للشركة الوطنية للصناعة والمناجم ـ بنسبة 27,4 %. و احتل المرتبة الثالثة قطاع الاستصلاح الترابي الذي يضم البنى التحتية والإسكان و المياه الحضرية و الإعلام و المواصلات، و إن كانت الطرق بشكل خاص قد استحوذت على الجزء الأكبر من الاستثمارات المخططة لهذا القطاع (ما زاد على 52 %). أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب قطاع الموارد البشرية(الصحة والتعليم) بنسبة 10,1 %، و هو ما عكس استمرار عدم الاهتمام اللازم بهذا القطاع، كما كان سائدا مع برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

3 - النتائج:

تمثلت أهم نتائج البرنامج في نمو متوسط للناتج المحلي الإجمالي بلغ 2 % خلال فترته، و هي نسبة أقل من النسبة المستهدفة (3,5 %)، و وصلت نسبة الادخارات في الموازنة العامة إلى 3,4 % وهي نتيجة دون التوقعات (6%). كما بلغت نسبة العجز في الحساب الجاري من دون التحويلات الرسمية 14,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991، بينما كانت النسبة المستهدفة (9,8 %). إضافة إلى ذلك ارتفع معدل خدمة الدين الخارجي إلى حدود 41,3% من عائدات الصادرات سنة 1991 بدلا من 31% في بداية البرنامج.[(1)]

و بالنظر للنتائج المتحصل عليها ندرك أنها كانت دون التوقعات و هو ما عزته الحكومة لسببين خارجيين رئيسيين هما:

– الأزمة الموريتانية السينغالية* وانعكاساتها السلبية على البلد، والتي تمثلت في ضياع سوق خارجية قريبة و سهلة المنال بالنسبة للمنتجات الموريتانية. إضافة إلى أعباء دمج المسفرين من السينغال، و صعوبة سد الفراغ الذي خلفته اليد العاملة السينغالية المهجرة.

– حرب الخليج الثانية: حيث صَنفت دول الخليج موريتانيا من ضمن الدول المساندة للعراق، وبالتالي قامت بحجب تمويلاتها عنها، و التأثير على الصناديق العربية للغرض نفسه. هذا إضافة إلى أزمة الجفاف وما نجم عنها من تراجع للزراعة و تدهور في الغطاء النباتي.

ثالثا: تقييم الوضع الاقتصادي في نهاية البرنامجين

لقد تحققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، كما شهد وضع القطاع الخارجي تحسنا، إضافة إلى نمو الاستثمارات الخاصة، ذلك ما نوضحه في النقاط التالية:

1- النمو الاقتصادي:

قدر معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي بحوالي 3,1% كمتوسط سنوي في الفترة (1985-1991)، والسبب في تحقيق هذا المعدل هو إعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية الأساسية في

(1) صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 82.

* في إبريل من عام 1989 تدهورت العلاقات بين البلدين بسبب خلاف بين المزارعين و المنمين على ضفتي نهر السينغال، مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين و ترحيل أعداد كبيرة من مواطني كل بلد من البلد الآخر مع وقوع أضرار بشرية و مادية في الطرفين.

الاقتصاد الوطني، حيث نمت القيمة المضافة في القطاع الزراعي بمتوسط 7 % كما هو الحال في القطاع المعدني، بينما بلغت 3 % سنويا في قطاع تنمية المواشي.[1]

2- القطاع الخارجي:

ترجمت تحسنات الوضع الاقتصادي بانفراج في المعوقات الخارجية، حيث انتقل العجز الجاري (عدا التحويلات الرسمية) من 35,6 % إلى 14,7 % من الناتج المحلي الإجمالي مابين 1985 و 1994. ولقد تمت هذه الوضعية بموجب التحسينات في عائدات الصادرات و التحكم في الواردات، نتيجة لسياسة ليبرالية الاقتصاد المتبعة من أجل رفع العراقيل أمام المنافسة، مثل التخلي عن تدخل الدولة، ليبرالية التجارة و الأسعار. كما مكنت جدولة الديون بشروط ميسرة في نادي باريس، و المفاوضات مع الدائنين الآخرين غير الأعضاء في النادي من تحسنات ملموسة في المديونية، حيث انتقلت خدمة الدين من 40 % سنة 1985 إلى 20 % سنة 1994.[2]

3- الاستثمارات الخاصة:

قدرت الاستثمارات الخاصة بحوالي 6,7 مليار أوقية في المتوسط، وعلى العموم عرفت هذه الاستثمارات نموا متوسطا قدر بحوالي 6 % منذ سنة 1985[3]. و اتجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة أساسا إلى قطاعي الصيد و المناجم. و يتوزع الاستثمار الخاص على الشكل التالي:[4]

في القطاع الزراعي يلاحظ زيادة هامة للاستثمارات الخاصة نتيجة إنجاز بنى تحتية كبرى(سدود نهر السينغال)، و تطبيق قانون الإصلاح العقاري، الذي أدى إلى توجه عدد كبير من رجال الأعمال إلى هذا القطاع، إلا أنه ابتداء من سنة 1992 تمت ملاحظة تراجع في هذه الاستثمارات نتيجة للعقبات التي عاني منها القطاع الزراعي.

و في القطاع الصناعي يلاحظ وجود وحدات صناعية صغيرة و متوسطة في مجال التغذية أساسا، و هي مملوكة لمستثمرين وطنيين و تستفيد من ترتيبات قانون الاستثمار، و تزود السوق الوطنية بالمواد الأساسية. و ابتداء من سنة 1991 شهد القطاع ارتفاعا في الاستثمارات نتيجة إجراءات تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات العمومية من قبل الدولة.

كما شهدت الاستثمارات الخاصة في مجال الصيد تطورا سريعا من سنة 19989 إلى 1991، نتيجة اتباع سياسة جديدة أعطت الأولوية للصيد التقليدي، و تشجيع السفن الوطنية، و الحد من الضرائب المطبقة على هذا القطاع.

---

[1] وزارة التخطيط الموريتانية، الاقتصاد الموريتاني (النتائج و الآفاق و الفرص)، انواكشوط، اكتوبر 1995، ص 1.
[2] نفس المرجع، ص، ص 1، 2.
[3] نفس المرجع ، ص 14.
[4] نفس المرجع، ص، ص 14، 15 .

و قد شهد قطاع البناء تطورا مطردا في انواكشوط، رغم المشاركة الضعيفة للقطاع المصرفي في تمويله. أما قطاع التجارة و هو أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني فقد عرف نموا مطردا، انعكس إيجابا على نمو قطاع النقل، الذي استوعب استثمارات هامة كنتيجة لتحريره. وعرف القطاع السياحي تطورا ملحوظا، حيث تم بناء مجمعات سياحية و منتزهات و فنادق من قبل مستثمرين وطنيين. و عُزز ذلك بمصادقة الحكومة سنة 1995 على إعلان سياسة عامة في القطاع، تهدف إلى تشجيع الاستثمار في النشاط السياحي. بالإضافة إلى ما سبق، شهد القطاع غير المصنف الذي يشمل عدة أنشطة، استثمارات هامة خصوصا مع بداية سنة 1988 و هو تاريخ تحرير محطات البنزين و المخابز و غيرها.

و بصفة عامة، يمكن القول إن استثمارات القطاع الخاص شهدت نموا مطردا، نتيجة للإجراءات التشجيعية الموجودة في قانون الاستثمارات.

و فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات الخاصة، فكان يتم من قبل بنوك التنمية، التي استفادت من قروض هيئات مالية دولية (البنك الدولي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي)، و منذ تصفية اتحاد بنوك التنمية، فقد تميز النظام المالي الموريتاني بغياب موارد طويلة الأجل لتمويل مشاريع استثمارية.

المطلب الثاني: برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا(1992 - 2001)

عرفت موريتانيا خلال هذه الفترة ثلاثة برامج للتكيف الهيكلي، غطى الأول الفترة(1992- 994)، و الثاني الفترة(1995 - 1997) والثالث الفترة (1998 - 2001). و قد صيغت هذه البرامج في مجموعة من الوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية، تميزت بأنها ذات أمد متوسط و بكونها عمدت إلى إصلاحات أكثر عمقا من البرامج السابقة ذات الطبيعة التثبيتية أو الاستقرارية.[1]

أولا: برنامج التصحيح الهيكلي(1992 - 1994)

لقد أدركت الحكومة الموريتانية - بعد نتائج برنامج الدعم و الدفع التي كانت دون المستوى - ضرورة مواصلة الجهود لإحداث إصلاحات هيكلية أكثر عمقا، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، حيث تم الاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي امتد على طول الفترة(1992 - 1994)، و فيما يلي نقدم الخطوط العريضة لهذا البرنامج.

1 - الأهداف:

يتضمن البرنامج الأهداف التالية:[2]

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج المحلي الإجمالي قدره 3,5 % خلال فترة البرنامج.
- خفض معدل التضخم من 9 % سنة 1991 إلى 3,6 % في نهاية الفترة.

---

[1] محمد ولد محمدو، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[2] سعدن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

– تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات باستثناء التحويلات الرسمية، من 14,5 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 6,6 % عند نهاية البرنامج.

– تخفيض عجز الموازنة العمومية من 8,2 % إلى 2,4 % في نهاية الفترة.

2 - الإجراءات:

لتحقيق أهداف البرنامج اتخذت الحكومة جملة من السياسات، تمثلت في إكمال إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تنمية الوساطة المالية، و إصلاح سياسة القرض و السياسة النقدية، بهدف تسهيل منح القروض للقطاعات الإنتاجية و تشجيع قروض القطاع الخاص و ممارسة الرقابة غير المباشرة. بالإضافة إلى دعم موازنة الدولة عن طريق التسيير العقلاني للنفقات العمومية، و السعي إلى تحسين نظام سعر الصرف من خلال اعتماد مكاتب خاصة للصرف، و تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 28 %. كما أن من هذه السياسات، مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية من خلال تحسين البيئة القانونية، والمؤسساتية للقطاع شبه العمومي، و إجراء إعادة الهيكلة المالية للشركة الوطنية للصناعة و المناجم (SNIM) و شركة الخطوط الجوية الموريتانية، و متابعة الإصلاحات بالنسبة لبعض المؤسسات الأخرى كشركة الماء و الكهرباء و شركة البريد و المواصلات، هذا إضافة إلى خوصصة بعض المؤسسات و رفع احتكار البعض الآخر.[1]

3 - التمويل:

بلغ مجموع الاستثمارات في ظل هذا البرنامج 69,4 مليار أوقية، تم توزيعها على القطاعات الاقتصادية وفقا للجدول التالي:

جدول رقم(23): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج التصحيح الهيكلي(1992 - 1994)

(الوحدة: مليار أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات	النسبة
التنمية الريفية	18,8	27,1
الاستصلاح الترابي	14,8	21,3
التنمية الصناعية (باستثناء شركة SNIM)	14,5	20,9
الموارد البشرية	6,8	9,8
تنمية المؤسسات	5,7	8,2
شركة (SNIM)	8,8	12,7
المجموع	69,4	100,0

المصدر: مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 94.

[1] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 83.

من الجدول(23)، تبرز الأهمية المعطاة للتنمية الصناعية في هذا البرنامج من خلال نسبتها التي بلغت 33,6 % (مضافا إليها الاستثمارات الموجهة لشركة (SNIM)، وهذه الأخيرة خصصت استثماراتها في الأساس لمواصلة تمويل مشروع "امهاودات". و بلغت الحصة المخصصة لتطوير الشركات الصناعية الصغيرة و المتوسطة 20,9 % من الاستثمارات العامة، و هي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي التنمية الريفية و الاستصلاح الترابي، اللذين حافظا على الصدارة التي حظيا بها في البرنامج السابق. فقطاع التنمية الريفية، الذي احتل المرتبة الأولى ما زال يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، نظرا لاعتماد أغلب السكان عليه. و يلاحظ من الجدول ضعف الاهتمام بقطاع الموارد البشرية إذ بقي في الرتبة الخامسة كما هو حاله في البرنامج السابق، و يرجع ذلك إلى طبيعة هذه البرامج و التي تعْمد إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري المخصص للتعليم والصحة لغرض تحقيق فائض في الموازنة، و توجيه القروض إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

4 - النتائج:

تعتبر النتائج المحققة في ظل هذا البرنامج أفضل من تلك المحققة في ظل برنامج الدعم و الدفع، حيث تحققت النتائج التالية:[1]

- بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط 5,2 % و هو أكبر من المعدل المستهدف.
- بلغ معدل التضخم سنة 1994 (4,1 %) و هي أدنى نسبة سجلها خلال سنوات البرنامج.
- ظلت نسبة العجز في الحساب الجاري ـ خارج التحويلات الرسمية ـ إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة طيلة سنوات البرنامج، و وصلت في نهايته إلى 17 % في العام 1994.
- شهدت موازنة الدولة فائضا طيلة فترة البرنامج تراوحت نسبته ما بين 13,8 % في سنة 1992 و 33,8 % في سنة 1993، و سجل في العام 1994 نسبة 30,3 %، و هو ما يعني أن الهدف في هذا المجال قد تحقق.

ثانيا: برامج التصحيح الهيكلي(1995 - 1997)

وعيا من الحكومة الموريتانية بضرورة الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية، دخلت في مفاوضات جديدة مع المؤسسات الممولة، حيث تم الاتفاق على برنامج جديد امتد على الفترة(1995 - 1997). وبموجب هذا الاتفاق استفادت موريتانيا من مبلغ 42,75 مليون وحدة سحب خاصة (DST)، يمنحها صندوق النقد الدولي خلال ثلاث سنوات في إطار التسهيل المدعم للتصحيح الهيكلي. و 19,3 مليون وحدة سحب خاصة يمنحها البنك الدولي لتنمية القطاع المالي و القطاع الخاص. إضافة إلى مبلغ 17,46 مليون دولار مخصصة لدعم القدرات.[2]

[1] سعدن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[2] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 84.

1 - أهداف البرنامج:

لقد حدد البرنامج جملة من الأهداف، أهمها تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4,6% سنويا، وخفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3% سنويا. هذا بالإضافة إلى خفض العجز في الحساب الجاري باستثناء التحويلات الرسمية من 14% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1994، إلى 9% في سنة 1995، و 6,4% في سنة 1997. كما سعى البرنامج إلى زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة لدى البنك المركزي، بحيث يغطي شهرين من الواردات سنة 1995 ثم ثلاثة أشهر سنة 1997.[1]

2 - الإجراءات

لقد استهدفت الاستيراتيجيات المطبقة في هذا البرنامج تقوية المنافسة الخارجية للاقتصاد، حرية الإطار القانوني و التشريعي، والعمل على تخفيض عبء المديونية و متابعة الإصلاح المصرفي. كما سعت هذه الاستيراتيجيات إلى دعم الإصلاحات الهيكلية من خلال ترقية القطاع الخاص، و متابعة إصلاح المالية العامة و خاصة في مجال الضريبة المباشرة. بالإضافة إلى المتابعة الدورية للنفقات العامة و تحديد برنامج استثماري عمومي يغطي السنوات الثلاث يعكس أولويات الحكومة.[2]

3 - التوزيع القطاعي لاستثمارات البرنامج:

لقد بلغ إجمالي الاستثمارات العمومية لهذا البرنامج 66,3 مليار أوقية، موزعة على القطاعات الاقتصادية كما في الجدول التالي:

جدول رقم(24): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج التصحيح الهيكلي (1995 - 1997)

(الوحدة: مليار أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات المخططة	الاستثمارات الفعلية	نسبة المخطط	نسبة الفعلي	نسبة الإنجاز
التنمية الريفية	15,2	12,2	22,9	28,6	80,3
التنمية الصناعية	7,0	3,8	10,6	8,9	54,3
الاستصلاح الترابي	20,4	15,8	30,8	37,1	77,5
الموارد البشرية	9,5	7,2	14,3	16,9	75,8
التنمية المؤسسية	1,8	1,1	2,7	2,6	61 ,1
SNIM	12,4	2,5	18,7	5,9	20,2
المجموع	**66,3**	**42,6**	**100,0**	**100,0**	**64,3**

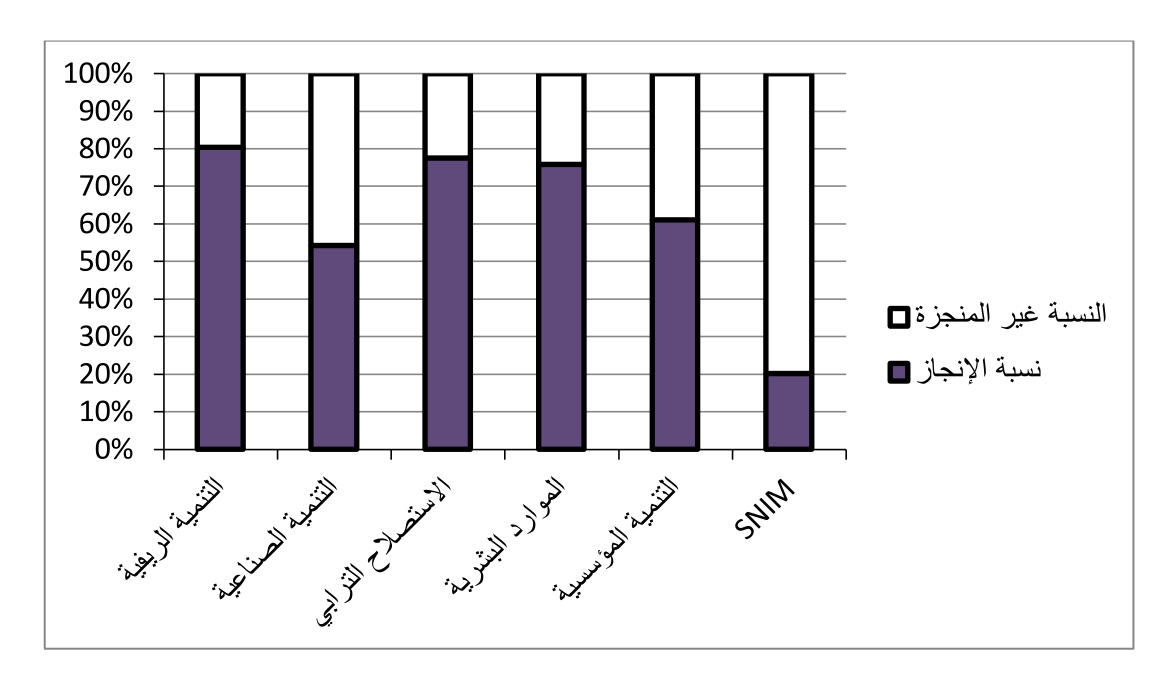
Source : Office national de la statistique(O.N.S),annuaire statistique 1995 – 2005,Nouakchott, Mauritanie, décembre 2006, P, P 116, 119.

(1) صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 84.
(2) سعدن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

في الجدول(24)، احتل قطاع الاستصلاح الترابي(البنى التحتية، السكن، العمران، المياه الحضرية و النقل) المرتبة الأولى من استثمارات البرنامج الموجهة للقطاعات الاقتصادية، و يرجع ذلك إلى وعي الحكومة بضرورة مواصلة الجهود في قطاع يعتبر حيويا في خلق مناخ محفز للاستثمار. كما نجد أن قطاع التنمية الريفية لا يزال من أولويات الحكومة، و إن كانت نسبته من الاستثمارات لا تعكس أهميته كقطاع تعتمد عليه غالبية السكان. و في هذا البرنامج زاد الاهتمام بالمورد البشري حيث و صلت النسبة المخصصة له 14,3 %، في حين كانت نسبته في البرنامج السابق 9,8 %، و استهدفت هذه الزيادة رفع مستوى التمدرس و توسيع التغطية الصحية.

و قد بلغت الاستثمارات الفعلية 42,6 مليار أوقية، وهو ما يعني نسبة إنجاز تبلغ 64,3 %. والشكل التالي يوضح ترتيب القطاعات من حيث نسبة الإنجاز.

الشكل (15): نسبة الإنجاز لكل قطاع في برنامج التصحيح الهيكلي (1995 - 1997)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (24).

4 - تقييم برنامج التصحيح الهيكلي (1995 - 1997)

شهد معدل نمو الناتج الحقيقي ارتفاعا ملموسا خلال السنة الأولى من البرنامج، حيث بلغ هذا المعدل 5,1 %، و لكنه عرف هبوطا في السنة الموالية، نتيجة للمعدلات المتدنية التي حققها القطاع الريفي (-2,1%)، و قطاع الصيد و الصناعة (- 1,2%)، على الرغم من نمو القطاع الثالث (النقل، المواصلات، التجارة، الخدمات) بمعدل قدره 6,3 %. و كمحصلة لهذه النتائج، بلغ المعدل المتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج حوالي 3,8 %، بينما كان المعدل المستهدف هو 4,6 %.

و يعود ذلك إلى انخفاض نسبة الإنجاز حيث لم تتجاوز 54,3 % في قطاع التنمية الصناعية و 20,2 % في شركة (SNIM).[1]

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1998 - 2001)

يغطي هذا البرنامج الفترة (1998 - 2001)، و في بدايتها بلغ معدل النمو 3,5 %، و وصلت نسبة التضخم إلى 8 %، كما وصل العجز في الحساب الجاري باستثناء التحويلات الرسمية إلى 11,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

1- أهداف البرنامج:

حدد هذا البرنامج جملة من الأهداف نجملها فيما يلي:[3]

- تحقيق معدل نمو متوسط بنسبة 4,5 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية.
- تعزيز الفائض في الموازنة و التكوين المتدرج لادخار القطاع العام حتى يصل إلى 7,4 % من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية الفترة.
- تحقيق احتياطي صرف يغطي ما بين 5 إلى 6 أشهر من واردات السلع و الخدمات في نهاية الفترة.
- تخفيض نسبة التضخم حتى تصل إلى 2,5 % في نهاية الفترة.
- تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي باستثناء التحويلات الرسمية إلى نسبة 10,1 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2001 .

2 - التوزيع القطاعي لاستثمارات البرنامج:

بلغت الاستثمارات المخططة للبرنامج 119,4 مليار أوقية، مثلت نسبة المصادر الأجنبية فيها حوالي 72,6 %.[4] بينما بلغت الاستثمارات الفعلية 116,9 مليار أوقية. و توزعت هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية كما في الجدول التالي:

---
(1) مولاي ولد أب، مرجع سبق ذكره، ص 108.
(2) صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 85.
(3) سعدن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 133.
(4) Office national de la statistique, annuaire statistique 1995 – 2005, op.cit, p 117.

جدول رقم(25): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج التصحيح الهيكلي (1998 - 2001)

(الوحدة: مليار أوقية و نسبة مئوية)

البيان / القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة	الاستثمارات الفعلية	النسبة	نسبة الإنجاز
التنمية الريفية	22,9	19,2	24,7	21,1	107,8
التنمية الصناعية	14,0	11,7	14,9	12,7	106,3
الاستصلاح الترابي	30,9	25,9	35,6	30,5	115,4
الموارد البشرية	17,4	14,6	20,0	17,1	115,2
التنمية المؤسسية	5,1	4,3	4,9	4,2	95,0
مشاريع متعددة	10,2	8,5	12,0	10,3	118,2
شركة SNIM	18,9	15,8	4,8	4,1	25,3
المجموع	**119,4**	**100,0**	**116,9**	**100,0**	**97,9**

Source : ONS, annuaire statistique 1995 – 2005, op.cit, p, p 119, 120.

3 - نتائج البرنامج:

لقد حقق البرنامج نتائج جيدة، حيث حقق معدل نمو متوسط وصل إلى 4,3 % خلال الفترة (1994 - 2001)، وتمت السيطرة نسبيا على العجز في الموازنة الذي بلغ 4,5 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000. إضافة إلى ذلك انخفض معدل التضخم ليصل إلى أقل من 5 % في العام 2001، و وصلت قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة، إلى ما يغطي 7 أشهر من مجمل واردات السلع و الخدمات. كما تم تسجيل مبلغ 76,7 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2001، بعد ما كانت هذه القيمة شبه معدومة في العام 1999.[1]

[1] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المطلب الثالث: الاستيراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر

لقد مكنت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها موريتانيا بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز من تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي و تحرير الأسواق و الأسعار، و تنقية الحالة المالية لأهم المؤسسات العمومية، و تحسين الإطار التنظيمي و التشريعي للأعمال، و تشجيع نمو القطاع الخاص و إنجاز العديد من البنى التحتية.

و على الرغم مما تحقق، لا زال الاقتصاد الموريتاني يواجه عقبات هيكلية و نقائص أهمها: ضيق القاعدة الإنتاجية و ضعف قدرتها التنافسية، العجز في مجال تكوين المهارات و تطوير المؤسسات، إضافة إلى تدني فعالية الوساطة المالية. و هذا ما استدعى من الحكومة الموريتانية مواصلة جهود الإصلاح بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

ومن هذا المنطلق جاء الإطار الاستيراتيجي لمحاربة الفقر كحالة جديدة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، و يُعد هذا الإطار ثمرة لمبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية (PPTE)، التي اتخذها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في عام 1996، سعيا منهما لعلاج مشكلة أعباء الديون غير القابلة للاستمرار في الدول الفقيرة. وهكذا أطلقت موريتانيا المسلسل الخاص بإعداد استيراتيجية لمحاربة الفقر (حيث أعلن في مارس 1999 قبول البلاد لها)، و شارك في تحضيرها إلى جانب الإدارة، التجمعات المحلية و ممثلو المنظمات المهنية (أرباب العمل، النقابات)، وهيئات المجتمع المدني و أساتذة جامعيون، إضافة إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و تضمن الإطار الاستيراتيجي لمحاربة الفقر في بدايته تحليلا لحالة الفقر في موريتانيا و عرض استيراتيجية لمحاربته على المدى الطويل (2000 - 2015). كما تناولت الوثيقة مختلف محاور هذه الاستيراتيجية، و خطة العمل التي سيتم تنفيذها في المدى المتوسط.[1] و سوف نكتفي بالتعرض للفترة الأولى للاستيراتيجية (2002 - 2004) و الفترة (2008 - 2010)، نظرا لأن الفترة (2005 - 2007) تعتبر استثنائية بسبب الأوضاع التي نجمت عن عدم استقرار النظام السياسي في البلد.

أولا: استيراتيجية محاربة الفقر للفترة (2002 - 2004)

تنطلق أهداف الإطار الاستيراتيجي لمحاربة الفقر من آفاق النمو و الموازنة و ميزان المدفوعات وأولويات البرامج القطاعية التنموية، و تتمثل الأهداف عند اكتمال خطة العمل 2001 - 2004 في تحقيق معدل نمو سنوي بحدود 7 % بحلول عام 2004، و تخفيض نسبة الفقر إلى 38,6 %. بالإضافة إلى تحقيق معدل استثمار يبلغ 25 % من الناتج المحلي الإجمالي، و الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004.[2]

---

[1] مولاي ولد أب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 113، 114.
[2] نفس المرجع، ص 115.

و لتحيق هذه الأهداف تمت برمجة حوالي 92 مليار أوقية، خصص منها حوالي 74 مليار أوقية للقطاعات ذات الأولوية و التي تخدم أهداف الاستيراتيجية، أما الباقي فتم توجيهه إلى مجالات أخرى غير رئيسية. و تم توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية كما في الجدول التالي:

جدول رقم(26): توزيع الاستثمارات على القطاعات في استيراتيجية محاربة الفقر (2002 - 2004)

(الوحدة: مليون أوقية و نسبة مئوية)

السنة / المحور	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
محيط القطاع الخاص	100	480	785	1365	1,8
بنى تحتية داعمة	845	3501	4794	9140	12,3
التنمية الريفية	3671	5174	6197	15042	20,2
التنمية الحضرية	5400	6650	6350	18400	24,7
التهذيب	4825	4504	4210	13539	18,2
الصحة	2697	3128	3171	8996	12,1
الماء الصالح للشرب و الصرف الصحي	1482	2125	2939	6546	8,8
الحكم الرشيد	140	220	220	580	0,8
تحيين الإطار الاستيراتيجي لمحاربة الفقر	250	250	250	750	1,0
المجموع	**19410**	**26032**	**28916**	**74358**	**100,0**

المصدر: مولاي ولد أب، مرجع سبق ذكره، ص 120.

من الجدول(26)، نجد أن التنمية الحضرية احتلت المرتبة الأولى، من خلال نسبتها من مجموع الاستثمارات و التي بلغت 24,7 %، و هذه النسبة مخصصة لدعم قدرات الإدارة و البلديات في مجال التسيير الحضري، بالإضافة إلى التخفيف من البطالة الحضرية. و يأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية الريفية بنسبة قدرها 20,2 %، و يرجع الاهتمام بهذا القطاع إلى تواجد 45% من سكان البلاد في الريف، كما أن نسبة الفقراء فيه تمثل 76% من فقراء البلد[1]. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع التهذيب بنسبة 18,2 %، وهي أعلى من كل نسبه في البرامج السابقة، الأمر الذي عكس التوجه الجديد للحكومة الموريتانية، الهادف إلى تنفيذ استيراتيجية طموحة لتنمية المصادر البشرية. و لم يحظ الحكم الرشيد بنسبة تذكر، على الرغم من مصادقة الحكومة على محاوره الخمس المتمثلة في تقوية دولة القانون، دعم قدرات

[1] مولاي ولد أب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الإدارة، دعم اللامركزية، التسيير الفعال للموارد العمومية، و أخيرا إشراك السكان الفقراء و دعم قدرات المجتمع المدني و خاصة المنظمات غير الحكومية.

ثانيا: برنامج الاستثمارات المدعمة (2008 - 2010)

في إطار الاستيراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، بلغت الاستثمارات المخططة لبرنامج الاستثمارات المدعمة للفترة 2008 - 2010 حوالي 817,6 مليار أوقية أي ما قيمته 3,07 مليار دولار أمريكي، توزعت على محاور الاستيراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، حيث أعطيت الأولوية لتنمية الموارد البشرية وتمكين الفقراء من الحصول على الخدمات الأساسية، و تدعيم النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة (بلغ معدل البطالة سنة 2008 (31,2%)[1])بالإضافة إلى الاستصلاح الترابي و ذلك من أجل تنمية متوازنة و مستديمة في البلد. ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(27): توزيع الاستثمارات المخططة في برنامج الاستثمارات المدعمة (2008 - 2010)

(الوحدة: مليار أوقية و نسبة مئوية)

البيان / محور الاستيراتيجية	الاستثمارات المخططة	النسبة
ترسيخ النمو	122,17	14,9
الحكم الرشيد	75,6	9,2
تسريع النمو	295,3	36,1
البيئة	14,1	1,7
تنمية الموارد البشرية و توفير الخدمات الأساسية	307,4	37,6
متابعة التنفيذ و التقييم	3,1	0,4
المجموع	**817,7**	**100**

Source : Ministère de l'économie et des finanances Mauritanien , note de présentation du programme d'investissement publique 2008 – 2010, Nouakchott, octobre 2007, p 5.

بلغت مساهمة الحكومة في تمويل البرنامج 166 مليار أوقية، أي حوالي 0,62 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 20,3 % من إجمالي الاستثمارات المخططة. وبلغت مساهمة المصادر الأجنبية 650 مليار أوقية(2,4 مليار دولار أمريكي)، تم الحصول منها على 262 مليار أوقية.

(1) Ministère des affaires économiques et du développement Mauritanien, Profil de la pauvreté en Mauritanie – 2008, Nouakchott, septembre 2009, P 80.

و قد بلغت الاستثمارات الفعلية 429,8 مليار أوقية، و هو ما يمثل 52,6 % من إجمالي الاستثمارات المخططة، توزعت على محاور البرنامج حسب الجدول التالي:

جدول رقم(28): توزيع الاستثمارات الفعلية على محاور البرنامج للفترة (2008 - 2010)

(الوحدة: مليون أوقية)

السنة / القطاع	2008	2009	2010	**المجموع**
البيئة	709,87	1 056,22	642,08	**2 408,17**
تسريع النمو	5 4681,59	47 646,5	42 241,93	**144 570,02**
ترسيخ النمو	23 425,47	19 650,48	16 849 ,06	**59 925**
الحكم الرشيد	11 250,83	9 502,84	17 648,7	**38 402,37**
تنمية الموارد البشرية و توفير الخدمات الأساسية	70 411,39	67 805,17	45 904,08	**184 120,64**
تدعيم التنفيذ و المتابعة و التقييم	215,00	95,00	95,00	**405,00**
المجموع	**160 694,2**	**145 756,2**	**123 380,8**	**429 831,2**

Source : Ministère de l'économie et des finanances Mauritanien, op.cit , p 5.

من الجدول(28)، نجد أن 42,8 % من الاستثمارات الفعلية وجه إلى تنمية المصادر البشرية وتوفير الخدمات الأساسية، و يلاحظ هنا هيمنة قطاع المياه على معظم الاستثمارات المخصصة لهذا المحور (70 % من تمويلات هذا المحور)، و ذلك من خلال تكلفة مشروع آفطوط الساحلي ـ الذي يمد مدينة انواكشوط بماء الشرب ـ التي بلغت 104,34 مليار أوقية، بالإضافة إلى الأولوية المعطاة لتوفير ماء الشرب في الوسطين الحضري و الريفي.

أما المرتبة الثانية فاحتلها محور تسريع النمو بنسبة 33,6 % من الاستثمارات الفعلية و يضم هذا المحور البنى التحتية التي تدعم النمو و بالتحديد مشاريع إنشاء الطرق البالغ تمويلها 84,65 مليار أوقية.

و قد بلغت مساهمة المصادر الأجنبية في الاستثمارات الفعلية حوالي 262,31 مليار أوقية، و هو ما يمثل 61 % من إجمالي الاستثمارات الفعلية. كما قدر أثر هذه التمويلات الجديدة على النمو الاقتصادي بحوالي 2 % في المتوسط للفترة 2008 - 2010.

نشير في نهاية هذا المطلب إلى أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، قد ارتبط بمجموعة من الظواهر السلبية التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة الموريتانية في الأجل الطويل:[1]

- أولى هذه الظواهر تكمن في تهميش نسبة متزايدة من قوة العمل، نتيجة تقلص فرص العمل في القطاعات الرسمية، و تزايد أعداد المنضمين إلى القطاعات غير الرسمية. وهو ما يعني حرمان هذه الفئات من مكاسب كانت تحصل عليها(ضمان حد أدنى للأجور، عقد قانوني لساعات العمل، وظروف التشغيل) مما يؤدي إلى تزايد الأنشطة غير القانونية(التهريب، تجارة المخدرات...).
- أدى انخفاض الدخول الحقيقية ـ نتيجة ارتفاع الأسعار ـ بالنسبة لشريحة كبيرة من العمال إلى تراجع طلبهم على السلع الأساسية ـ و في مقدمتها السلع الغذائية ـ و كذلك الخدمات الاجتماعية ـ مثل التعليم و الصحة ـ و هو ما ينتج عنه بالضرورة تدهور الأوضاع الصحية للعمال و لأسرهم، مما يؤثر على قدراتهم الإنتاجية الحالية و المستقبلية.
- أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي على الهياكل الإنتاجية، حيث تقلص مثلا قطاع الصناعة التحويلية بها، و تراجعت مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، و انخفضت قدرته الاستيعابية من قوة العمل.
- أحدثت برامج الإصلاح الاقتصادي أثرا توزيعيا غير متماثل بالنسبة للفئات المختلفة من السكان، حيث ازدادت حدة التفاوت بين الدخول، مما قد ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي لموريتانيا.

[1] محمد ولد أعمر، تجربة الخوصصة و الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04 / 2005 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف، الجزائر، ص 96.

المطلب الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول النامية بعد فشل تجربة الديون الخارجية، مما خلق تنافسا قويا بين هذه الدول على استقطابه. وقد سعت موريتانيا كغيرها من الدول للاستفادة مما يوفره من مزايا، خصوصا مع الخوصصة التي صاحبت برامج الإصلاح الاقتصادي، فما هو إذا واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا؟.

أولا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

رغم أن الاستثمارات الأجنبية في العالم شهدت نهضة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت مستوى قياسيا تاريخيا بلغ 1.388 مليار دولار سنة 2000. إلا أن حصة إفريقيا من هذه الاستثمارات الضخمة لم تعرف تحسنا يذكر، فقد بلغت هذه الحصة 2 % فقط. و مع أن حصة موريتانيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لإفريقيا ما تزال ضعيفة، إلا أنها شهدت تزايدا واضحا، حيث ارتفعت من 0,4% سنة 2000 إلى 1,3 % سنة 2003 . و خلال هذه الفترة، زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى موريتانيا بأكثر من الضعف، حيث ارتفعت بنسبة 69,5 % في المتوسط سنويا، لتصل إلى 214 مليون دولار سنة 2003. كما مثلت هذه التدفقات حوالي 0,33 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1970 و 1990، مقابل 0,15 % في مالي و 0,58 % في السينغال.[1]

و يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى موريتانيا حدثا جديدا، جاء إثر الخوصصة التي دخلت إلى العديد من القطاعات، إضافة إلى اكتشاف النفط في البلد عام 2001.

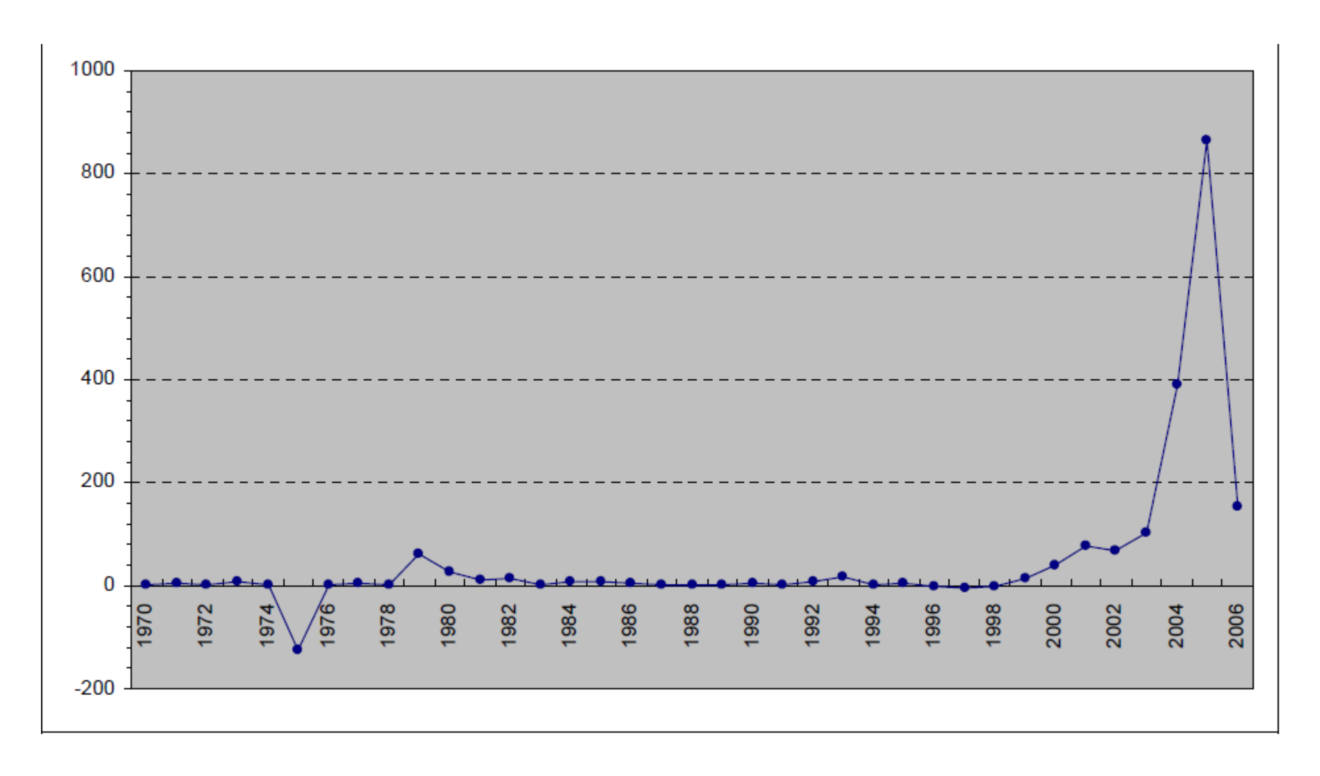
و يمكن تقسيم مراحل تدفق الاستثمارات الوافدة إلى مرحلتين: الفترة من 1970 إلى 1999، والفترة من 2000 وحتى اليوم. فقد تميزت الفترة الأولى بضآلة مثل هذه الاستثمارات، بل وخروج العديد من المستثمرين من البلد و ذلك بسبب التأميمات التي قامت بها الدولة في فترة السبعينات. و لم يشهد عقد الثمانينات و التسعينات أي تدفقات هامة، على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية، وبدء المرحلة الأولى للخوصصة في قطاعات استيراتيجية مثل الصيد و الصناعة، التأمين، البنوك و النقل. ويرجع هذا التدني في تدفق الاستثمارات الأجنبية في هذه الفترة إلى نقص البنية التحتية(الكهرباء، الماء، الموانئ...إلخ) و غياب اليد العاملة الماهرة و ضعف إنتاجية العمل، بالإضافة إلى المشاكل الإدارية. أما المرحلة الثانية فقد شهدت زيادات ملموسة في تدفق الاستثمار الأجنبي، كجزء من مسلسل الخوصصة في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

و لتوضيح مسار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المرحلتين المذكورتين يأتي الشكل التالي:

(1) Elhassene ould Zein , op.cit , p 14 .

الشكل (16): حجم الاستثمارات الواردة إلى موريتانيا للفترة(1970 - 2006)

(مليون دولار)



Source : CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Mauritanie, Nations Unies, New York et Genève, 2008, P 8.

يوضح الشكل(16) ضعف حصة موريتانيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (1970- 2000)، ويرجع هذا الضعف إلى غياب العوامل الجاذبة لمثل هذه الاستثمارات، من بنية تحتية(طرق، موانئ، مطارات...)، إضافة إلى الدور المهيمن للدولة في بداية هذه الفترة، وما قامت به من تأميمات. كما يلاحظ من الشكل ارتفاع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات التالية لعام 2000، و يرجع ذلك إلى اكتشاف النفط في البلاد سنة 2001، و هو ما أدى إلى اجتذاب العديد من الشركات الأجنبية داخل البلد، و بذلك ارتفع حجم الاستثمارات الواردة بفعل النمو الكبير في استثمارات المحروقات.

وأعلى قيمة سجلت لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت سنة 2005، ويرجع ذلك إلى الزيادة الملاحظة في القطاع النفطي، حيث الحاجة ماسة إلى الماكنات و التجهيزات من أجل انطلاق العمل في حقل شنقيطي في العام 2006.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد الأصلي

تعتبر الدول الصناعية المَصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا، من ضمنها فرنسا كأقدم و أهم دولة مستثمرة فيها، فاستثماراتها موجودة في قطاع الموارد الطبيعية والقطاع الصناعي، إضافة إلى قطاع الخدمات. تليها استراليا و المملكة المتحدة. و يلاحظ صعود في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى موريتانيا من بعض الدول النامية، فمن ضمن 26 جنسية تستقطب منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة (انظر الملحق رقم(3))، توجد 14 دولة نامية منها 9 دول عربية هي ، السودان، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر والإمارات، إضافة إلى جيرانها من دول المغرب العربي: الجزائر في مجال المحروقات، المغرب في مجال توزيع المحروقات ومجال الهاتف النقال، تونس في الهاتف النقال و النقل الجوي، وليبيا في القطاع البنكي.

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجال النفط و المناجم، كما يستقطب قطاع الخدمات بعضها في مجال الاتصالات، البنوك، النقل الجوي و الفندقة. وقد شجع على تدفق هذه الاستثمارات عملية الخوصصة التي دخلت العديد من القطاعات الاقتصادية. و توجد في موريتانيا قدرات استثمارية خارج قطاع المعادن غير مستغلة في أنشطة اقتصادية مثل الصناعات الغذائية و تحويل المنتجات المشتقة من المواشي. و أهم القطاعات التي تستقطب هذه الاستثمارات نذكرها كما يلي:[(1)]

1- النفط:

لم يبدأ التنقيب عن النفط في موريتانيا بشكل رئيسي إلا في سنة 1998، إذ من هذا التاريخ تقدمت العديد من الشركات الأجنبية بطلبات للحصول على تراخيص للتنقيب. وقد كان أول اكتشاف للنفط في عرض البحر سنة 2001 من طرف الشركة الأسترالية للإنتاج والاستغلال النفطي(Woodside)، كما أظهر التنقيب وجود مؤشرات لمخزونات من النفط على اليابسة في حوض تاودني و منطقة تيرس حيث انطلقت عمليات التنقيب فيهما سنة 2002.

وقد بدأت شركة "ودد سايد" (Woodside) في سنة 2006 باستغلال الحقل الأول المسمى "شنقيطي" (chinguetti). ونشير هنا إلى أن "وود سايد" واجهت منذ سنة 2003 صعوبات في أنشطتها في موريتانيا، فالإنتاج المقدر بحوالي 75.000 برميل في اليوم في سنة 2006 لم يتجاوز 37.000 برميل في اليوم في هذه السنة، وتناقص في النصف الأول من عام 2007 ليصل 20.000 برميل يوميا.

(1) CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Mauritanie, Nations Unies, New York et Genève, 2008, P 12 -18.

وقد نتج هذا التدني في الإنتاج عن التقديرات المبالغ فيها للمخزون النفطي المكتشف. و نتيجة لمشاكل تتعلق بمراجعة عقود تقاسم الإنتاج مع السلطات الموريتانية، قررت "وود سايد" في سنة 2007 بيع جميع حقوقها للشركة الماليزية بيتروناس (Petronas).

و قد شهدت موريتانيا ارتفاعا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنقيب عن النفط، بسبب ارتفاع أسعاره عالميا في سنة 2007. ففي سنة 2008 بدأت شركة (SONATRACH) الجزائرية في استغلال حوض تاودني بالتعاون مع شركة توتال (Total) الفرنسية. و قد كانت سونتراك حاضرة في السوق الموريتاني من خلال ممثليتها نافتك (NAFTEC) في مجال توزيع المحروقات.

2- المعادن:

بدأ تصدير خامات الحديد سنة 1963، وهي تعتبر السلعة الأساسية المصدرة في البلد، ففي سنة 1999 بلغت مساهمة صادرات خامات الحديد في الناتج المحلي الإجمالي 23 %، كما مثلت 58,5% من إجمالي الصادرات. و قد انخفضت نسبة مساهمة صادرات خامات الحديد في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة لتصل إلى 12%، و يرجع ذلك إلى الأهمية المتزايدة المعطاة للإنتاج النفطي.

و قد أدى تزايد الطلب العالمي على خامات الحديد إلى تضاعف سعره ثلاث مرات بيين 2002 و 2007. و هو ما أدى إلى استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب، حيث توجد أكثر من 30 شركة أكثر من نصفها شركات أجنبية في مجال التنقيب عن المعادن المختلفة (الحديد، الذهب، النحاس، الماس، اليورانيوم...إلخ).

3- الصيد:

تتوفر موريتانيا على شواطئ غنية بالثروات البحرية، و يبقى الاستغلال الأمثل لهذه الثروات معضلة كبرى، في ظل ما اتسم به في الفترات السابقة من نهب من قبل سفن الصيد الأجنبية. و على الرغم من ذلك لا زال يوفر عائدات هامة للدولة. ففي سنة 2005 بلغت صادرات موريتانيا من المنتجات البحرية حوالي 9 % من الناتج المحلي الإجمالي و 26 % من إجمالي الصادرات. و هذا ما جعل الدولة تعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الصيد. و أهم الشركاء في هذا المجال، الاتحاد الأوروبي، الجزائر، اليابان و المغرب. و على الرغم من أهمية قطاع الصيد في مجال توفير النقد الأجنبي، لم يحظ من طرف الدولة إلا بالقليل من الاستثمارات، و هو ما انعكس سلبا على نمو الصناعة التحويلية فيه بالقدر الكافي.

4. الخدمات:

تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات من خلال المجالات التالية:

أ. الاتصالات

لقد استقطب قطاع الاتصالات استثمارات هامة نتيجة للخوصصة، و تحرير هذا القطاع الذي بدأ سنة 2000، حيث تمت خوصصة شركة الاتصالات الموريتانية (Mauritel) (54 % من أسهمها أصبح ملكا للمغربية للاتصالات). كما حازت التونسية للاتصال على 51 % من أسهم شركة الاتصالات (Matel).

وفي سنة 2006 حصلت شركة الاتصال الخاصة السودانية (Sudatel) على الرخصة الثالثة للاتصال في البلاد. وقد ارتفعت الاستثمارات بسرعة في قطاع الاتصالات، وذلك لكونه من أكثر القطاعات حيوية، فحسب تقرير"The Arab World Competitiveness Report : Country Profiles" المعد من طرف (World Economic Forum) عام 2007، فإن موريتانيا تقع في الرتبة 90 من 128 دولة من حيث عدد المشتركين في الهاتف النقال.

ب. السياحة:

رغم ما تتمتع به موريتانيا من إمكانيات سياحية معتبرة، لا يزال قطاع السياحة وليدا، كما أن الاستثمارات الأجنبية فيه ضعيفة، وحضور مجموعة (ACCOR) الفرنسية في مجال الفندقة، يدخل في إطار تنمية الاستثمارات في قطاعي النفط و المناجم. إلا أن الدولة وضعت مخططا لتنمية هذا القطاع من أهدافه رفع عدد السائحين من 44.000 في 2006 إلى 300.000 في أفق 2012، و يتمحور هذا المخطط على تنمية الاستثمارات الخاصة و التكوين المهني في إطار السياحة.

رابعا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

بينت التجارب الدولية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضطلع بدور هام في ميدان النمو الاقتصادي، لاسيما عبر عمليات تحويل التكنولوجيا التي تصاحبه عادة، و من إسهاماته في الاقتصاد الموريتاني:[1]

1 - المساهمة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

في السنوات الأخيرة ارتفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (FBCF) من حوالي 16 % في سنة 1999 إلى 44,5 % في سنة 2005 (كما في الجدول(29)).

[1] CNUCED, op.cit, p, p 18,19.

وقد تميزت معطيات العامين 2004 و 2005 بالارتفاع مقارنة مع متوسط الدول الأقل نموا. ويرجع هذا النمو المرتفع للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حاجة الصناعات الاستخراجية من الماكينات و البنيات التحتية الضرورية للأنشطة النفطية والمنجمية من مبان و طرق للنقل. وقد مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 80 % من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في سنة 2003 .

جدول رقم(29):التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البيان / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
موريتانيا	15,0	14,2	13,9	17,3	16,1	22,4	22,0	22,1	27,6	45 ,3	44,5	29 ,0
الدول الأقل نموا	17,5	18,4	17,8	19,3	19,2	19,2	19,6	19,7	20,8	21,1	20,5	21,6

Source: CNUCED, op.cit, p 19.

2 - نقل التكنولوجيا

لقد صنف تقرير (The Global Competitiveness Report 2007- 2008) - الصادر من (World Economic Forum) - موريتانيا في الرتبة 39 من 131 دولة من حيث قدرة مؤسساتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة. و يعتبر نقص التمويل و غياب البنيات التحتية، بالإضافة إلى العمالة غير المؤهلة من أهم العقبات التي تواجهها هذه المؤسسات.

و من المبكر الحكم على أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والخبرات لحداثة التجربة الموريتانية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث:

معوقات الاستثمار في موريتانيا و الإطار التشريعي والتنظيمي له

نتناول في هذا المبحث معوقات الاستثمار و إطاره التنظيمي و التشريعي في موريتانيا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: معوقات الاستثمار في موريتانيا

يعاني الاستثمار في موريتانيا جملة من المعوقات منها ما هو اقتصادي، كما أن منها ما يتعلق بالرشوة والبيروقراطية الإدارية و المحسوبية، و كذا عدم الاستقرار الأمني و السياسي.

أولا: المعوقات الاقتصادية

تتمثل أهم المعوقات الاقتصادية للاستثمار في موريتانيا فيما يلي:

1- نقص البنية التحتية:

تلعب البنية التحتية دورا هاما للاستثمارات، من خلال تأثيرها القوي على فعالية وتكلفة الإنتاج. فكما مر معنا في المبحث الأول من هذا الفصل، لم ترث موريتانيا عن المستعمر أي بنى أساسية في مجالات الطرق، النقل، المواصلات، المطارات و الموانئ. الأمر الذي استدعى أن تكون هذه المجالات من أولويات حكومة الاستقلال. و مع ذلك لم تتمكن البلاد إلى الآن من إنجاز مستوى مقبول من هذه البنيات الضرورية للتنمية الاقتصادية، و ذلك بسبب الأزمات المتلاحقة التي أثرت على المسيرة التنموية للبلاد، نذكر منها الجفاف الذي ضرب البلاد في السبعينات، و هو ما كان له تأثير سيئ على القطاع الريفي الذي كان حينها دعامة أساسية للاقتصاد الوطني. يضاف إلى ذلك استفحال الديون الخارجية و تكاليف خدمتها في الثمانينات، و هو ما أدى بالبلاد إلى قبول وصفة مؤسسات بريتون وودز.

تتميز موريتانيا باتساع مساحتها و تباعد مناطقها عن بعضها البعض، و وجود شبكة ضعيفة متآكلة من الطرق، و صعوبة الاتصال بين مختلف أجزاء الدولة. و هي أمور تؤدي إلى عدم ترابط أجزاء السوق المحلية و عدم توحد أسعار البيع بين مختلف المناطق. أضف إلى ذلك أن غياب المقومات الأساسية للبنى التحتية، يؤدي إلى تقليص فرص الاستثمار نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج و التسويق، و انخفاض معدل الربح المتوقع...إلخ.[1]

2- الضغط الضريبي

يعتبر عنصر الضرائب من العوامل التي يضعها المستثمر في الحسبان عند اتخاذه قرار الاستثمار. و في هذا الإطار تشتكي الشركات العاملة في موريتانيا من ثقل عبء الضرائب، و تعتبرها مرتفعة إلى الحد الذي يجعلها أقرب إلى العقوبة، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بدفعها تتسم بالتعقيد.

---

[1] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

فحسب دراسة للبنك الدولي فإن الشركات المحلية تعتبر الضغط الضريبي في المرتبة الثانية من عوائق الاستثمار.[1]

و الجدول التالي يوضح الإجراءات الإدارية المرتبطة بدفع الضرائب:

جدول رقم(30): الإجراءات الإدارية المرتبطة بدفع الضرائب

المؤشر	موريتانيا	المنطقة	OCDE
الدفع (عدد)	38	38,7	15,1
الزمن(ساعات)	696	321,2	183,3

Source: CNUCED, op.cit, p 35.

يلاحظ من الجدول اقتراب عدد مرات الدفع من معدل دول المنطقة، بينما يزيد على الضعف مقارنة بنظيره في مجموعة (OCDE). بينما تتجاوز المدة المستغرقة معدل المنطقة بأكثر من الضعف، وتزيد المدة بـ: 512,7 ساعة إذا ما قورنت بالمدة المستغرقة في مجموعة (OCDE).

3- تدني مستوى دراسات الجدوى:

تتسم بعض دراسات الجدوى بالتفاؤل أو عدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع، مما يجعلها تعطي تقديرات خاطئة حول الاحتياجات الفعلية للمشروع. فمعظم الدراسات مكتبية نظرية، لا تستمد إسقاطاتها من الواقع، وهو ما يجعلها غير قادرة على إعطاء صورة واضحة عن الظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية التي سيقام فيها المشروع.

و هذا التدني في مستوى دراسات الجدوى يؤثر على تقدير كل من التكاليف و المردود الفعلي للاستثمار، كما أنه قد يعطي تصورا خاطئا عن حالة السوق المحلية. وفي موريتانيا تقل مكاتب الدراسات المتخصصة، كما يعاني ما هو متوفر منها من نقص الخبرة و تدني كفاءة القائمين عليها.

4- ضعف الطلب الداخلي:

تشكل موريتانيا بسكانها المقدرين سنة 2003 بحوالي 2,7 مليون نسمة سوقا ضعيفة جدا، بالمقارنة مع البلدان الإفريقية التي تجذب أكثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل نيجيريا وإفريقيا الجنوبية و المغرب. يضاف إلى ذلك ضعف مستوى متوسط دخل الفرد، مما يجعل قدرته الشرائية ضعيفة.

---

[1] CNUCED, op.cit, P 35.

5- ضعف الادخار:

خلال الفترة 1990 - 2002، بلغ متوسط الادخار 8,1 % من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا المتوسط يخفي انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ المتوسط المذكور 2,5 % سنة 2002 مقابل 11,8 % سنة 2001 و 15,2 % سنة 2000.[1]

و لمعرفة تطور الادخار بموريتانيا مقارنة مع بعض الدول المختارة يأتي الجدول التالي:

جدول رقم(31): تطور الادخار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مختارة

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات / الدولة	1990	1993	1997	1998	1999	2000	2001	2002	متوسط الفترة 1990 - 2002
موريتانيا	4,9	4,7	7,9	5,1	5,9	15,2	11,8	2,5	8,1
بوركينافاسو	5,2	5,2	9,9	11,6	8,1	6,5	5,1	4,8	7,1
ساحل العاج	11,3	13,3	22,8	19,7	21,3	17,6	19,6	28,3	18,7
غانا	5,5	6,0	4,2	10,3	3,5	5,6	7,0	7,4	7,3
كينيا	14,4	23,8	7,9	9,3	10,2	5,7	5,5	10,4	12,6
مالي	6,4	6,4	10,0	10,4	9,5	9,9	10,4	12,0	8,3
النيجر	1,2	3,9	3,2	2,7	3,7	3,3	4,1	4,2	3,0
السينغال	8,9	7,7	11,2	13,1	13,5	8,6	8,6	9,9	10,3

Source : Elhassene ould Zein, Eléments d'analyses de croissance économique en Mauritanie , Centre Mauritanien d'analyse de politiques, Nouakchott, Août 2005, p 15.

يبين الجدول(31)، أن مستوى الادخار في موريتانيا دون نظيره في كل من ساحل العاج والسينغال، و قريب من نظيره في مالي. و يشكل ضعف الادخار الوطني عقبة كأداء أمام التنمية الاقتصادية. فالفرق الملاحظ بين الادخار والاستثمار كبير جدا. و تُترجم هذه الوضعية في تبعية شديدة اتجاه الخارج، لاسيما حيال العون العمومي لتمويل الاستثمار.

[1] Elhassene ould Zein , op.cit, p 15 .

و يرجع ضعف الادخار في موريتانيا إلى جملة من الأسباب أهمها ما يلي:[1]

– تدني مستويات الدخول:

و الذي يجعل الميل للاستهلاك كبيرا، خاصة مع التخفيضات المتتالية للعملة و ما انجر عن ذلك من تصاعد أسعار المواد الاستهلاكية، التي تغير مؤشرها من 164,8 في العام 1992 إلى 298 % سنة 2002 وذلك باعتماد أسعار شهر يوليو من العام 1985 كأساس لحساب المؤشر. وقد زاد تدهور متوسط الدخل الفردي حيث انتقل من ($ 495,3) كمتوسط للفترة 1986 - 1990 إلى ($ 364) سنة 2003 . إلا أنه شهد ارتفاعا ملحوظا سنة 2006 حيث وصل ($799,1) و هي زيادة مؤقتة نتجت عن تصدير النفط المكتشف حديثا في البلاد و الذي عرف إنتاجه تراجعا كبيرا في السنوات اللاحقة.

كما أن غالبية الدخول الثابتة يستهلكها أصحابها حتى قبل أن يستلموها في شكلها النقدي في آخر فترة السداد، وذلك عن طريق الاستدانة. و يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية دون ما زيادة في الدخول الحقيقية. و هو ما يعني أن الادخار السلبي هو الظاهرة الأكثر انتشارا في البلاد. كما أن الارتفاع المستمر للأسعار يجعل من لهم القدرة على الادخار يميلون إلى تخزينها في بعض القيم الهروبية كالعقارات أو الذهب. و في أحيان كثيرة يتوجهون لشراء الحيوانات، والتي إن افترضنا أنها تمثل نوعا من الاستثمار في قطاع أساسي من الاقتصاد الموريتاني، إلا أن نظام الإنتاج و الاستغلال فيه لا يزال تقليديا حيث يفتك المرض و الجفاف كل سنة بكثير من هذه الثروة. كما أن منتجات هذا القطاع لم تدخل بشكل كبير حتى الآن مجال الإنتاج الحديث، مثل تعليب الألبان و استغلال الجلود و الوبر و تصدير اللحوم...بل غالبا ما تترك تلك الثروات سائبة في الصحاري عرضة لتقلبات الطبيعة القاسية.

– لبنية المجتمع الموريتاني الخاصة دور في تدني الادخار، حيث يتشكل المستهلكون لدخل معين من عدة أسر، هذا إضافة إلى أن العلاقات الاجتماعية الموريتانية، تفرض أعباء استهلاكية تعكس الإسراف في إنفاق ميزانية البيت، التي تعتمد على دخول منخفضة لا تكفي عادة لتغطية حاجيات الكفاف.

– تتركز المصارف في مدن محدودة من البلاد، و في أحياء معينة من هذه المدن، مما يحد من فرص تعبئة المدخرات المتوفرة لدى سكان المدن الأخرى و القرى بصفة عامة.

و من الطبيعي في ظل نمو ضعيف للودائع، وطغيان للودائع تحت الطلب، أن يظل جزء محسوس من موارد المصارف لآجال طويلة أو حتى متوسطة دون توظيف، و أن تركز البنوك نشاطها الرئيسي على تمويل التجارة. و مما يصعب من مهمة استدراج المدخرات القليلة المتوفرة إلى حسابات الادخار في البنوك، كون البلاد تعرف عدم الاستقرار في معدلات التضخم، و يتوسع فيها القطاع غير المصنف و يقدم إمكانيات

[1] صدفي ولد محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص، ص 138، 139.

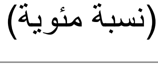
كبيرة و سهلة للثراء. و بالتالي فإن سياسة تعبئة المدخرات يجب أن لا تركز فقط على معدلات الفائدة، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المدخرين و ميولهم و مستويات الدخل و النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

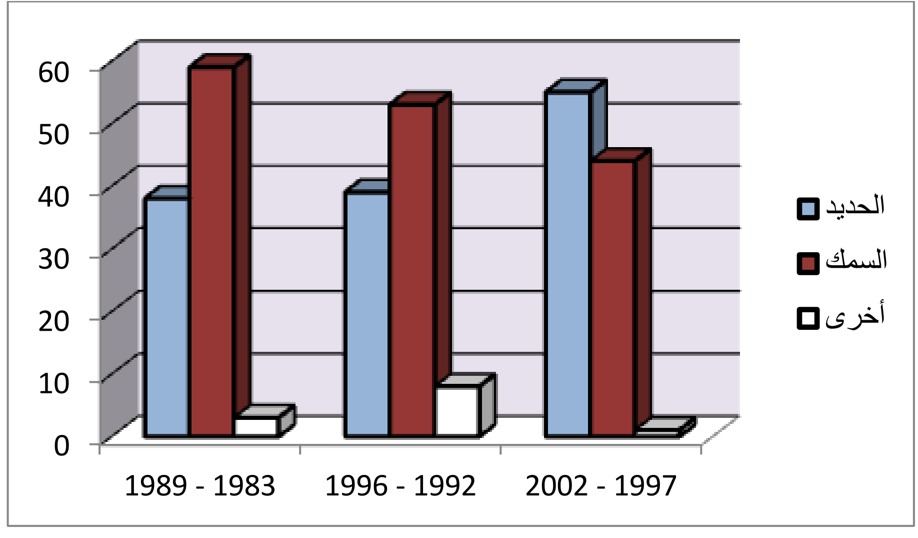
6- نقص تنوع الاقتصاد الوطني

تتكون الصادرات الموريتانية أساسا من الحديد و السمك، و هذا النقص في تنوع الصادرات يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، الذي يبقى هشا حيال أدنى الصدمات الخارجية، و هو ما لا يساعد على خلق بيئة استثمارية مواتية مستقطبة للاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الحادة بين الدول لاستقطابها، كما أن مثل هذه الهشاشة تولد لدى المستثمرين عدم الثقة في المستقبل.

و من المتوقع أن تتفاقم هشاشة الاقتصاد الموريتاني في السنوات المقبلة مع تزايد وزن النفط في الصادرات. و تمثل الصادرات في موريتانيا حوالي 34 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002. ولم تتطور هذه الحصة كثيرا مع الزمن، إذ بلغت 29 % سنة 1970 و 37 % سنة 2000. و قد تناقصت حصة الحديد في الصادرات بصورة مطردة بين سنتي 1980 و 1989، حيث تراجعت من 76,9 % إلى 39,4 %. و خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 1989 نقصت هذه الحصة عن 40 %. و ابتداء من سنة 1990، و خاصة بفعل أزمة قطاع الصيد، أخذت هذه الحصة في التزايد بحيث تجاوزت 50 % ابتداء من سنة 1997.[1] و للتعرف على تطور بنية الصادرات يأتي الشكل التالي:

الشكل (17): تطور بنية الصادرات





Source : Elhassene ould Zein , Op. cit, p 16.

---

[1] Elhassene ould Zein , op.cit , p 15 .

7- معوقات متعلقة بنشاط الجهاز المصرفي الموريتاني:

ينظر إلى البنك من طرف غالبية المجتمع الموريتاني باعتباره من المخلفات الاستعمارية، و التي إن جاز التعامل معها، فيجب أن يكون على أساس استلام القروض دون أن تكون هناك نية في تسديدها، أو كمصدر للتمويل و توزيع القروض، فعادة تحويل المدخرات إلى ودائع لدى البنوك غير معروفة على نطاق واسع في الواقع الموريتاني. بالإضافة إلى التحفظ على التعامل مع البنوك التي تتعامل بالربا المحرم إسلاميا.

ويتصف المجتمع الموريتاني بقصور الوعي اتجاه التعامل مع البنوك بسبب انخفاض الدخول، وارتفاع الميل للاكتناز بدل الادخار لدى الفئات القليلة التي لها مدخرات، وعدم تواجد البنوك في مختلف أرجاء البلاد. فلا تخدم البنوك الموريتانية سوى فئة قليلة من السكان، و يقل استخدام الشيكات في تسوية المدفوعات نتيجة لجهل طرق فتح الحسابات لدى أغلب المواطنين. و يكاد يقتصر استخدام الشيكات في موريتانيا على الوفاء بمدفوعات الحكومة، و أداء المدفوعات الكبيرة في قطاع التجارة و بعض المشاريع الصناعية. و يعكس حجم التداول النقدي، النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي و الخزينة الموريتانية، والتي تغطي حجم التعامل المالي المنجز خارجهما.[1] و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(32): أهمية النقود الائتمانية في مقدرات التعامل خلال الفترة(1990 - 1995)

(الوحدة: مليون أوقية)

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
(1) الإصدار النقدي خارج البنوك والخزينة	6139	7335	7898	9097	8598	7388
(2) مجموع النقود	17622	19376	20202	20938	19816	18202
(2)/(1)	%34,8	%37,85	%39,1	%43,44	%43,34	%40,56

المصدر: محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 152.

يلاحظ من الجدول السابق، أن النقود الائتمانية خارج البنوك والخزينة تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود، حيث لم تنزل عن 34 % و ذلك طيلة الفترة المدروسة، بل إن هذه النسبة أخذت في التزايد طيلة هذه الفترة، باستثناء تراجع بسيط حصل في السنة الأخيرة.

[1] محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سبق ذكره، ص 152.

يضاف إلى ما سبق صغر حجم الادخار المسير من طرف البنوك، و ضعف مجالات الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحتملين نتيجة لضيق السوق المحلي. بالإضافة إلى نقص الخبرات الفنية و المؤسسات التي تقوم بالدراسات و ترشد أصحاب الأموال إلى فرص استثمارية أحسن.

كما نشير إلى نقص إمكانيات التمويل لدى المنظومة المصرفية، وعدم التوازن في نوعية التمويلات. حيث انتقل حجم القروض متوسطة الأجل الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية من 4.313 مليون أوقية سنة 1996، إلى 3.995 مليون أوقية سنة 2000، و هو ما يمثل انخفاضا مقداره 8 %. وموازاة مع ذلك انتقل حجم القروض قصيرة الأجل من 12.072 مليون أوقية إلى 23.894 مليون أوقية لنفس الفترة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 98%. بالإضافة إلى ذلك تبلغ التكلفة المرتفعة للقروض طويلة الأجل الممنوحة لتمويل أنشطة استثمارية (30 %)، و هو ما يمثل عقبة كأداء في وجه الاستثمار.[1]

8- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي:

إن ممارسات القطاع غير الرسمي تخلق آثارا سلبية على المؤسسات الرسمية. و قد تؤدي إلى إغلاقها بفعل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، و السلع المقلدة و المجهولة المصدر من جانب آخر؛ و التي يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية. و هو ما يؤثر سلبا على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي، و تلتزم بكل مسؤولياتها اتجاه الدولة.

و يشكل القطاع غير الرسمي خطورة على القطاعات الرسمية من خلال:

- ترويجه لسلع و بضائع بعضها مهرب و بعضها الآخر لا يتفق مع المواصفات القياسية.
- القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.
- في ظل الصعوبات التسويقية التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة، فإن هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية.
- قد تلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية، للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي، لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي للمصانع الرسمية.

[1] Fonds africain de développement, Mauritanie (profil de gouvernance), département des opérations région ouest, décembre 2004, P 26 .

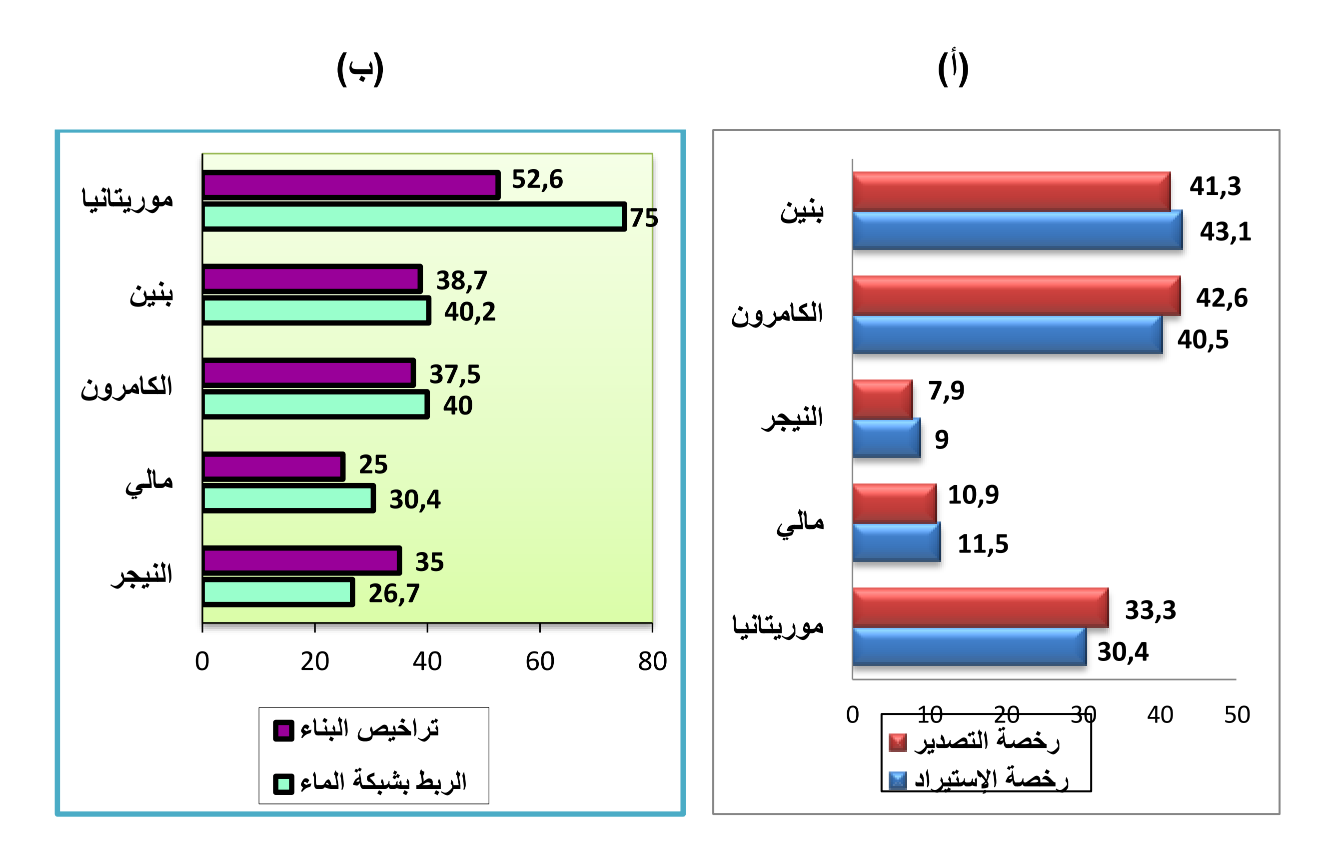
ثانيا:البيروقراطية الإدارية و تفشي الرشوة

تعاني الدول النامية من تفشي الفساد الإداري و انتشار الرشوة و المحسوبية والاستخفاف باعتبارات النزاهة و الأمانة و الرقابة الذاتية، و ليست موريتانيا استثناء من هذه الظواهر.

1- الرشوة:

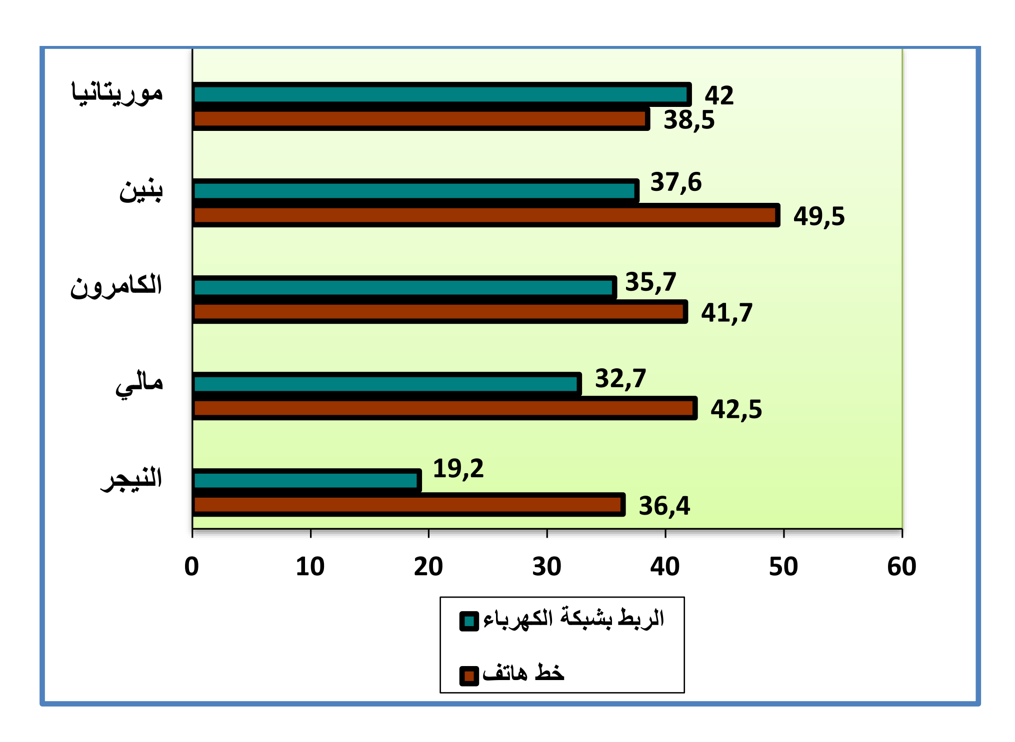
فحسب مسح قام به البنك الدولي عام 2006 حول مناخ الاستثمار في موريتانيا، فإن الرشوة منتشرة في مجال منح الصفقات العمومية، و تكلفتها تعتبر مرتفعة. فالشركات الصناعية تدفع 10 % من قيمة العقد على شكل رشاوى، و تبلغ هذه النسبة 7,4 % في قطاع التجارة و8,7 % في بقية القطاعات الأخرى. ويعزز ذلك ما ورد في تقرير حديث لمجموعة(OCDE) مرتكز على ثلاث مسوحات مختلفة، حيث صنف موريتانيا من حيث ممارسة دفع رشاوى للحصول على عقود عمومية في الرتبة 118 من أصل 135 دولة.[1] و يقدم الشكل التالي نماذج لرشاوى تدفعها الشركات للحصول على بعض التسهيلات:

<u>الشكل(18): النسبة المئوية للشركات التي تدفع رشاوى للحصول على بعض التراخيص في بلدان مختارة</u>



[1] Banque mondiale, étude sur la lutte contre la corruption en Mauritanie, février 2008, p 35.

(ج)



Source : Banque mondiale, étude sur la lutte contre la corruption en Mauritanie, février 2008, P 62.

يبين الجزء(أ) من الشكل السابق، أن نسبة الشركات في موريتانيا التي تدفع رشاوى للحصول على رخص للتصدير و الاستيراد تزيد عن نظيراتها في النيجر و مالي. كما بلغت نسبة الشركات التي دفعت رشاوى لقطاع الماء 75 % (الجزء (ب))، وهو ما يمثل تقريبا ضعف ما سجل في بنين و الكامرون ومالي، و ثلاثة أمثال ما سجل في النيجر. وقد دفعت حوالي 42 % منها رشاوى للربط بالشبكة الكهربائية، و هو ما يمثل أكثر من الضعف لما سجل في النيجر (19,2 %)، وهو أعلى من نظيره في بنين و الكامرون و مالي(الجزء (ج)). كما أن حوالي 53 % من هذه الشركات دفعت رشاوى للحصول رخص البناء و هي نسبة أعلى من نظيراتها في الدول المختارة. ونشير في الأخير إلى أن معظم هذه الرشاوى دفعت من أجل تسريع الموافقات ولضمان جودة النوعية. بالإضافة إلى تقليص الإجراءات المكتبية للحصول على التراخيص.

2- البيروقراطية الإدارية:

يتسم إنشاء مؤسسة في موريتانيا بطول الإجراءات، بسبب الروتين الإداري وعدم احترام المساطر التنظيمية. وتعتبر هذه الوضعية عائقا للاستثمارات في البلد. و الجدول التالي يوضح وضع موريتانيا فيما يتعلق بتأسيس مؤسسة مقارنة بدول مختارة.

جدول رقم(33): إنشاء مؤسسة

المؤشر	موريتانيا	السينغال	مالي	المغرب	الجزائر	OCDE
عدد الإجراءات	11	10	13	6	14	6,2
عدد أيام العمل	82	58	42	12	24	16,6
التكلفة (% من دخل الفرد)	121,6	112,6	201,9	12,7	21,5	5,3
الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)	632	269,6	519,8	66,7	46,0	36,1

Source: CNUCED, op.cit, p 38.

يبين الجدول (33)، أن عدد الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة في موريتانيا، يبقى أعلى من بعض الدول المجاورة (المغرب مثلا). وعلى العكس يعتبر الوقت اللازم لإنشاء وغلق مؤسسة طويلا، إذ يبلغ 82 يوما للإنشاء(الجدول(33)) و 8 سنوات للإغلاق[1]؛ وبذلك تتجاوز موريتانيا بفارق كبير كل الدول المجاورة. كما يلاحظ ارتفاع التكلفة والحد الأدنى لرأس المال فيها مقارنة بالدول المجاورة (باستثناء مالي في التكلفة)، إذ يمكن اعتبارهما بمثابة عقوبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا: المعوقات القانونية و التشريعية

تعاني المنظومة القانونية و التشريعية الموريتانية من نقاط ضعف كثيرة نذكر منها:

- غياب الاستقلالية الحقيقية للسلطة القضائية، و ضعف في التشريعات القضائية وعدم فعاليتها. و تلاحظ عدم الفعالية في طول الفترة التي تقضيها الملفات قبل إصدار الأحكام، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ هذه الأخيرة. كما أن ضعف مخصصات قطاع العدالة من الموازنة يشكل عقبة في طريق النهوض بهذا القطاع، ففي سنة 2003 بلغ نصيب قطاع العدالة من موازنة الدولة ما يقل عن 1%. و حسب وزارة العدل فإن المهام المنتظر من القطاع القيام بها تستلزم حصة في ميزانية الدولة تزيد عن 3 %.[2]
- نقص التكوين المستمر للقضاة للتعامل مع الإصلاحات و النصوص القانونية الجديدة.
- غياب قانون شامل للاستثمارات يوحد ما هو موجود من قوانين قطاعية متناقضة مع بعضها في أحيان كثيرة. ويبقى تنفيذ الأحكام الصادرة وفق هذه القوانين معضلة رئيسية، بفعل انتشار الرشوة واستغلال النفوذ، و هي ظواهر ما زالت إلى اليوم متغلغلة في الإدارة الموريتانية.

(1) CNUCED, op.cit, P 38.
(2) Fonds africain de développement, op.cit , P 29 .

رابعا: عدم الاستقرار الأمني و السياسي

يطرح اتساع مساحة موريتانيا تحديا حقيقيا من الناحية الأمنية، خصوصا مع تزايد عمليات التهريب وتبييض الأموال، بالإضافة للجماعات المسلحة المتواجدة بالقرب من الحدود. وقد دخلت موريتانيا في السنوات الأخيرة في مواجهات مع جماعات مسلحة على حدودها، حيث اعتدت هذه الجماعات على ثكنات عسكرية في التراب الموريتاني. كما نفذت عمليات قتل و اختطاف داخل التراب الموريتاني، نذكر منها مقتل السياح الفرنسيين بالقرب من مدينة ألاق سنة 2007، و اختطاف سياح من اسبانيا على الطريق الرابط بين العاصمة الاقتصادية انواذيبو و انواكشوط سنة 2009. ثم ما فتئت هذه الجماعات تحاول تنفيذ عمليات بالعاصمة انواكشوط، حيث تم ضبط سيارات مشحونة بأسلحة و متفجرات من حين لآخر متوجهة إليها، مستهدفة زعزعة الوضع الأمني بالبلاد.

وقد كان لهذه المواجهة مع الجماعات المسلحة انعكاسات سلبية على المناخ الاستثماري في البلد، خصوصا الأجنبي منه. كما أن قطاع السياحة تأثر بشكل كبير و قل عدد السياح بشكل لافت.

يضاف لما سبق، ما شهدته موريتانيا في الفترة (2005 - 2008) من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانقلابين العسكريين الذين عرفتهما هذه الفترة، مما خلق مخاوف على مستقبل الاستقرار بالبلد، إثر التجاذبات الحادة بين المعارضة و النظام الجديد.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار في موريتانيا

تتنوع الحوافز التي تمنحها الدول النامية لتوفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات، كما مر معنا في المطلب الرابع من الفصل الثاني. و باعتبار موريتانيا إحدى هذه الدول فإن عليها أن تأخذ بنفس الحوافز المذكورة سابقا. و من هذا المنطلق سنقتصر في هذا المطلب و الذي يليه على واقع الإطار التشريعي و التنظيمي في موريتانيا، مع محاولة تقييمه.

أولا: الإطار التشريعي للاستثمار في موريتانيا

يعتبر تحفيز المبادرات الخاصة و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و منح المزايا و التسهيلات من العناصر التي ترفع من جاذبية المناخ الاستثماري، لذلك تحرص الدول على سن قوانين استثمارية بهدف خلق بيئة أعمال مواتية جاذبة للمستثمر الأجنبي و حاثة للمستثمر المحلي. و في هذا الصدد فقد اتخذت موريتانيا مجموعة واسعة من الإجراءات لتشجيع الاستثمار تتضمنها قوانين الاستثمار التالية:[1]

[1] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 108.

- القانون 249 / 76 الصادر بتاريخ 16 اكتوبر 1976 المحدد لنظام الاستثمارات.
- الأمر القانوني 79/046 الصادر بتاريخ 16 مارس 1979 القاضي بقانون الاستثمارات والذي نص على إلغاء الأمر أحكام القانون 249 لسنة 1976.
- الأمر القانوني 89/013 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتضمن لقانون الاستثمارات و الذي نص على إلغاء الأمر القانوني 046 لسنة 1979، و حل محله.
- القانون رقم 03 / 2002 الصادر بتاريخ 20 يناير 2002 و المتضمن لمدونة الاستثمارات والذي ألغى الأمر القانوني 89/013 و حل محله.

و سوف نكتفي بالتعرض لقانون الاستثمار 013 / 89 و الذي صدر في فترة برامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى القانون رقم 03 / 2002 الجاري العمل به حاليا.

1- قانون الاستثمار 013 . 1989 :

يتضمن الأمر رقم 013. 89 قانون الاستثمار في موريتانيا الذي يحدد الإطار العام للاستثمار في موريتانيا و الضمانات و الحوافز التشجيعية الممنوحة للمستثمر.

أ- المجالات التي يشملها هذا القانون:

شمل قانون الاستثمار 013 . 1989 المجالات التالية: [1]

- قطاعات الزراعة و تربية الماشية والصيد البحري و الأنشطة المرتبطة بها، مثل تخزين وتعبئة المنتجات الزراعية، مشاريع تنمية الغابات و إصلاح المحميات، إقامة منشآت الطب البيطري، وتجهيزات سفن الصيد البحري و صناعة السفن و إصلاحها، هذا إضافة إلى الصناعات التحويلية في القطاعات الثلاثة و مراكز البحث و معامل التحليل المرتبطة بأنشطتها.
- البحث في مجال استخراج وتحويل المعادن ومشتقاتها، و توزيع الطاقة، و إنتاج المياه ومعالجتها و تعبئتها.
- النقل والاتصالات ومشاريع الإسكان ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية الصناعة السياحية والأنشطة الأخرى في مجال الفنادق، بالإضافة إلى المجمعات والمناطق السياحية ومنشآت و أعمال المرافق العامة.
- الأنشطة المالية و أنشطة الكفالة الاجتماعية، بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الصحية.
- تصدير المنتجات المصنوعة في موريتانيا.

و يجوز تعديل هذه القائمة بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد رقم 728 - 729 بتاريخ 22 فبراير 1989 المتضمن للأمر القانوني رقم 013. 89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 الخاص بقانون الاستثمار في موريتانيا، ص، ص 7 ، 8.

ب ـ الشروط و الضمانات في مجال الاستثمارات:

وقد حدد هذا القانون الشروط و الضمانات كما يلي:[1]

- يجوز أن يكون الاستثمار برأس مال موريتاني أو رأس مال أجنبي أو مختلط. و يعتبر الاستثمار برأس مال أجنبي إذا استخدمت عملة أجنبية في المدخلات النقدية و السلع الإنتاجية الجديدة لشراء الأنصبة و الأسهم في الشركات، و إعادة استثمار الأرباح المسموح بتحويلها للخارج، أو في شراء مؤسسات أو المساهمة فيها. كما يحق لكل مؤسسة أنشئت في موريتانيا وفقا للقوانين السارية المفعول استيراد كل السلع الضرورية لمزاولة نشاطها، وتصدير منتجاتها ومصنوعاتها، وتحديد سياساتها في مجالات الإنتاج والتسويق و استخدام الموظفين و تحديد الأسعار. وفي هذا المجال توفر الدولة للمؤسسة عن طريق البنك المركزي، العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الخام، أو أية منتجات أخرى ضرورية لنشاط المؤسسة، أو لسداد القروض الخارجية الموجهة للاستثمار في موريتانيا.
- حق تحويل رؤوس الأموال الأجنبية و المكاسب في حالة التنازل عن المشروع أو توقف نشاطه، و دفع تعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة، وحق تحويل الدخل المهني للموظفين الأجانب، والقيمة المضافة لنزع الملكية مع الإعفاء التام من كل الرسوم و الضرائب. و يكفل القانون الحقوق المكتسبة بشأن عدم تعرض الأصول المنقولة، وغير المنقولة لنزع الملكية و التأميم و المصادرة، باستثناء المرافق العامة التي يتم بشأنها التعويض المجزي و الكافي وفقا للممارسات المتبعة في القانون الدولي.
- المساواة في المعاملة بين الأشخاص الطبيعيين، و الأشخاص الاعتباريين، و بين الموريتانيين والأجانب، و تسوية المنازعات عند الضرورة، وفقا للاتفاقية المبرمة برعاية البنك الدولي، أو وفقا لآلية المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

ج ـ نظام الامتيازات و شروط الأهلية:

من أجل الاستفادة من نظام الامتيازات، يتعين أن تلبي المؤسسة الشروط التالية:[2]

- مزاولة النشاط في القطاعات سابقة الذكر في إطار خلق أنشطة جديدة، أو توسيع نطاق الأنشطة القائمة التي تستوعب على الأقل 30 % من الموظفين، أو 40 % على الأقل من قيمة الأصول قبل الاستهلاك، أو عند اعتماد خطة لإعادة تشكيل المؤسسة.
- المساهمة في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف ذات الأولوية المحددة وفقا لمقتضيات التنمية الوطنية، التي تشمل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزيادة الصادرات من المنتجات التي خضعت للصناعة التحويلية محليا، وتنمية الموارد المحلية، وتركيز النشاط في المناطق النائية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد رقم 728 ـ 729 ، مرجع سبق ذكره، ص، ص 9 ، 10.

[2] نفس المرجع، ص، ص 11، 13.

- طلب الاستفادة من أحد نظم الامتيازات، مصحوبا بملف يحتوي على المؤشرات الخاصة بدراسة تشمل النواحي القانونية، و التجارية و التقنية و المالية للمشروع. و الإقرار بالامتثال للالتزامات العامة المتعلقة باستخدام المواد و المنتجات الوطنية، و تدريب الموظفين، والمعايير الدولية للسلامة، وتنظيم الحسابات، و سندات الملكية الصناعية و اقتناء التكنولوجيا.

من أجل الاستفادة من **نظام الامتيازات للمؤسسات ذات الأولوية** ينبغي أن تلبي المؤسسة، بالإضافة إلى ما سبق، الشروط التالية:

- تنفيذ مشروع استثماري تقل تكلفته بالنسبة لكل عمل مباشر ينجم عنه عن 1,5 مليون أوقية، أو لا يتجاوز هذا المبلغ، أو إذا كانت كلفته الإجمالية تساوي أو تزيد على 50 مليون أوقية. كما يتعين إنشاء المؤسسة خارج انواكشوط و انواذيبو، و أن تستخدم المؤسسة أكثر من 90 % من العمال من خارج هاتين المدينتين.
- تصدير منتجات مصنوعة في موريتانيا من طرف مؤسسات لها صفة شرعية.

ومن أجل الاستفادة من **اتفاقيات التأسيس** ينبغي أن لا يقل رأس مال المشروع الاستثماري عن 500 مليون أوقية، و أن ينجز خلال 4 سنوات و يوفر على الأقل 200 وظيفة دائمة خلال السنتين الأولتين من مزاولة نشاطه. كما يجب أن يتسم المشروع بأهمية واضحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد، و لا سيما النهوض بالقطاعات ذات الأولوية.

و من ثم، فإن المؤسسة التي تمنح حق الاستفادة من نظام اتفاقيات التأسيس، تستفيد تلقائيا من نظام المؤسسات ذات الأولوية و تتمتع بجميع مزايا هذا النظام.

د - مزايا نظام المؤسسات ذات الأولوية

يمكن أن نذكر المزايا التي حددها نظام المؤسسات ذات الأولوية كما يلي:[1]

- **<u>المزايا الضريبية:</u>**

و تتضمن:

- إعفاء بنسبة 40 % من الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة ست سنوات، إذا ما أعيد استثمارها خلال ثلاث سنوات.
- تخفيض الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية كما يوضح الجدول التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد رقم 728 - 729 ، مرجع سبق ذكره، ص، ص 14 ، 15.

جدول رقم(34): النسبة المئوية للتخفيض الجبائي للمبلغ السنوي للضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية

سنة الاستغلال	المؤسسات الواقعة في انواكشوط أو انواذيبو	المؤسسات الواقعة خارج انواكشوط أو انواذيبو
السنة الأولى	50	90
السنة الثانية	50	80
السنة الثالثة	50	70
السنة الرابعة	40	60
السنة الخامسة	30	50
السنة السادسة	20	40

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد رقم 728 - 729 بتاريخ 22 فبراير 1989 المتضمن للأمر القانوني رقم 013. 89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 الخاص بقانون الاستثمار في موريتانيا، ص 14.

- **المزايا المتعلقة بالتمويل:**

من المزايا المتعلقة بالتمويل، تخفيض نسبة 50 % من الضرائب على تكلفة القروض الممنوحة من البنوك الموريتانية لتمويل المؤسسة. و تيسير دخول المؤسسات للسوق، و حماية منتجاتها من منافسة المنتجات المماثلة المستوردة، و إمكانية استهلاك الرسوم الثابتة في إطار الملكية الصناعية و البحوث و الابتكارات خلال عام مالي واحد. و تستفيد المشاريع الاستثمارية من إجراءات تتخذها الدولة بشأن نزع ملكية الأراضي أو بيعها أو إيجارها سعيا لتحقيق المنفعة العامة أو مساهمة الدولة بقطع أرضية أو بمباني تابعة لها.

كما تحصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على تخفيض في قيمة السلع المستوردة من مواد و معدات وأجهزة و قطع غيار بنسبة 5 % خلال فترة إنجاز الاستثمارات الأولية.

هذا إضافة إلى ما تتمتع به الاستثمارات في المناطق المعزولة، من خلال إعفائها من ضريبة عقد تأسيس والتنازل عن أراضي المشاريع الصناعية دون رسوم أو برسوم تفضيلية.

و تشمل المزايا المتعلقة بتصدير المنتجات المصنوعة في موريتانيا، تخفيض ضرائب الخدمات بنسبة 50% بشأن تكلفة الائتمانات أو ترخيص فتح الحسابات بالعملة الأجنبية، إذا كانت هذه الحسابات تغذي بما يتجاوز 25 % من رقم الأعمال الذي يتحقق بفضل التصدير. و تستفيد هذه المؤسسات أيضا من المزايا الممنوحة للمؤسسات ذات الأولوية، و تخفيض الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية بنسبة لا تتجاوز 85 % من نسبة رقم الأعمال المصدر. كما تستفيد هذه المؤسسات أيضا من إجراءات رد رسوم الاستيراد و الإعفاء من ضرائب و رسوم الإنتاج.

- **مزايا نظام اتفاقيات التأسيس:**

بالإضافة إلى المزايا المشتركة و المزايا الإضافية المتعلقة بنظام المؤسسات ذات الأولوية، تستفيد المؤسسات المدرجة في نظام اتفاقيات التأسيس من نظام ضريبي ثابت ومزايا تكميلية. ويكفل نظام الضريبة الثابت استقرار معدلات الضرائب المباشرة لفترة عشر سنوات.

و يجوز أن تكون المزايا الإضافية من أي نوع ما عدا الضرائب و الرسوم الجمركية، و الضريبة على رقم الأعمال السابق، و ضريبة الأرباح الصناعية و التجارية والحد الأدنى للضريبة الشخصية. و لا تشمل هذه المزايا الضرائب العقارية و الضريبة المهنية، و الضريبة على عائدات رؤوس الأموال المنقولة التي تستفيد بموجبها المؤسسة من الإعفاء الضريبي لفترة أقصاها 6 سنوات.

2- قانون الاستثمار رقم 03 / 2002:[1]

صدر هذا القانون بتاريخ 20 يناير 2002 ليحل محل القانون رقم 013. 89، و لا يزال معمولا به حتى الآن. و يحدد هذا القانون النظام المطبق على الاستثمارات المحلية و الأجنبية، و هو يطبق على جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع المصرفي، التأمين، المناجم، المحروقات، و نشاطات الشراء لإعادة البيع في السوق المحلي. و يؤكد هذا القانون على المساواة في التعامل بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، و لا سيما فيما يتعلق باستعادة رأس المال الذي تم استثماره في العملات القابلة للصرف و فائض القيمة الناتج عن هذه العملية.

و بخصوص **المزايا و الضمانات** فللمستثمر الحق في استيراد جميع السلع الضرورية للمشروع وتصدير جميع السلع الناتجة عنه، إضافة إلى تحديد سياسة الإنتاج و التسويق و التوظيف الخاصة بالمؤسسة و تحديد السعر بحرية. و يستفيد المستثمر من جملة من **الامتيازات** منها حرية تحويل رأس المال المستثمر إلى عملات أجنبية في حال توقف المؤسسة عن العمل، و تحويل أرباح رأس المال المستثمر بالكامل للشركات التي رؤوس أموالها أجنبية، أو بنسبة رأس المال الأجنبي للشركات ذات رؤوس أموال مختلطة. كما باستطاعته استيراد المواد الأولية الضرورية للمشروع، معفاة من الرسوم الجمركية و الضرائب ورسوم التسجيل و الطابع.

و ينص هذا القانون على **نظام النقاط الحرة** و هو نظام يشجع التصدير، و هو مخصص تحديدا لإنتاج السلع و الخدمات المخصصة للتصدير، أو يتعلق بالنشاطات المتعلقة بطريقة غير مباشرة بالتصدير

[1] انظر الملحق رقم (4) للاطلاع أكثر و بشكل تفصيلي على ما ورد في هذا القانون، و على كل البنود التي تضمنها.

وتتمثل بالبيع الكامل أو الحصري لسلع أو خدمات للشركات المصدرة مباشرة. و يستفيد الاستثمار الحاصل في إطار نظام النقاط الحرة من العديد من الامتيازات نذكر منها التالية:

* تسهيل المعاملات الإدارية و إجراءات المراقبة الجمركية.
* استيراد مواد البناء، و التجهيزات والآلات وقطع التبديل وسيارات الخدمة، وإعفائها من الرسوم الجمركية و الضرائب.
* تطبيق الضريبة على الأرباح بنسبة 25 %.

و بمقارنة قانون الاستثمار 1989 مع قانون الاستثمار 2002، نجد أن الأول موجه أساسا لتشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وهي قطاعات الصيد، الصناعة، و الزراعة و السياحة. بينما يعتبر الثاني بمثابة قانون للنقاط الحرة، و أقرب إلى أن يكون نظاما جمركيا. و هو بالتالي لا يستجيب لخلق إطار تشريعي و تنظيمي، يساعد على الرفع من جاذبية المناخ الاستثماري في ظل الاهتمام المتزايد باستقطاب الاستثمارات الأجنبية. و هو ما يحتم على السلطات الموريتانية الحالية مراجعة قانون الاستثمار الحالي ليستجيب مع متطلبات المرحلة الراهنة.

ثانيا: الأجهزة المعنية بترقية الاستثمار في موريتانيا

1- إدارة ترقية القطاع الخاص

أنشئت هذه الإدارة التابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية سنة 2006. و أوكلت إليها مهمة متابعة و ترقية الاستثمارات من خلال تنظيم حملات و ملتقيات بهذا الشأن، و تقديم التسهيلات المتعلقة بالإجراءات و المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار. بالإضافة إلى وضع كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار تحت تصرف المستثمرين. كما تعمل على تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، و إعداد الدراسات و الاستيراتيجيات المرتبطة بسبل تطوير الاستثمار الخاص.

و على الرغم من أهمية الدور المفترض أن تلعبه هذه الإدارة، لم تنظم هذه الأخيرة أي ملتقيات محلية أو إقليمية لأجل تثمين مقدرات البلد في مجال فرص الاستثمار. و بقيت نشاطاتها محدودة في اجتماعات عمل مع هيئات خاصة كغرفة التجارة و الصناعة و الزراعة، أو الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل. كما اقتصرت وسائلها في الترويج للاستثمار في البلد على دليل للاستثمارات، بالإضافة إلى نشرات قطاعية تحتوي في الغالب معلومات تطغى عليها العمومية. يضاف إلى ذلك عدم توفر هذه الإدارة على قاعدة بيانات عن الاستثمارات القائمة في البلد و لا المشاريع قيد الإنجاز.

ولا يستغرب فشل هذه الإدارة في المهام المنوطة بها، إذا ما علمنا أن الطاقم العامل بها لا يتجاوز 10 أشخاص ليسوا كلهم أكفاء بسبب انتشار المحسوبية، و عدم اعتماد معايير شفافة لشغل المناصب

العمومية. كما أنها تضم فقط مصلحتين، هما مصلحة دعم القطاع الخاص ومصلحة الاستثمارات. ولا تتجاوز ميزانيتها 33000 أورو. هذا فضلا عن عدم توفرها على هياكل مخصصة لتسهيل الإجراءات من قبيل الشباك الموحد، على الرغم من إقرار إنشائه بتاريخ 1997، إلا أنه ظل معطلا.[1]

2- المندوبية العامة لترقية الاستثمارات الخاصة

في إطار مقاربة جديدة لترقية الاستثمارات، تم إنشاء مندوبية عامة لترقية الاستثمارات الخاصة في يوليو 2007 ، لتحل محل إدارة تنمية القطاع الخاص. و تتركز مهمة هذه المندوبية في وضع سياسات واستيراتيجيات موجهة لتطوير الاستثمارات الأجنبية و المحلية الخاصة. وقد ألحقت هذه المندوبية برئاسة الجمهورية بدل أن تكون قطاعا وزاريا، وهو ما يعكس اهتمام السلطات العمومية بتوفير خدمات استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي و مشجعة للاستثمار المحلي.

و حسب المرسوم المنشئ لها فإن من مهامها تحسين بيئة الأعمال، و العمل على جعل موريتانيا وجهة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، و دعم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص. إضافة إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات و تدعيم قدرتها التنافسية. كما أن من مهامها أيضا تقوية جاذبية و تنافسية الاقتصاد الموريتاني، و السعي إلى تطوير الصادرات و دعم منظمات أرباب العمل.

وقد قامت هذه المندوبية بالمشاركة في معارض دولية بهدف الترويج للفرص الاستثمارية للبلد، و أنشأت موقعا ألكترونيا يعرف بمؤهلات البلد في مجال الاستثمارات، و بالحوافز التي يمنحها قانونه الاستثماري. إلا أن هذه الجهود بقيت دون المطلوب لعدم اعتمادها على دراسات وافية، كما أن موظفي هذه المندوبية لا يتوفرون على الخبرة في مجال ترقية الاستثمارات. بالإضافة إلى نقص الاطلاع على التجارب الناجحة في هذا المجال.

3- المجلس الرئاسي للاستثمار

أنشئ المجلس الرئاسي للاستثمار سنة 2006، و تم الإبقاء عليه في إطار التوجهات الجديدة لترقية الاستثمارات، و هو مجلس استشاري لرئيس الجمهورية بخصوص التوجهات المتعلقة بالاستثمار، ومن مهامه أيضا التحضير لمنتديات دورية تجمع القطاعين الخاص سعيا إلى تشخيص معوقات الاستثمار وإيجاد الحلول لها. و لا يزال هذا المجلس منذ إنشائه و إلى الآن بلا دور يذكر.

[1] CNUCED, op. cit, p 62 .

خلاصة الفصل:

حصلت موريتانيا على استقلالها سنة 1960، و كان على السلطات الموريتانية حينها مواجهة تحدي بناء اقتصاد دولة ناشئة في ظروف صعبة، تتميز بغياب البنية التحتية و عدم توفر الأطر الوطنية. فبادرت إلى وضع سياسة استثمارية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، تمثلت في أربع خطط تنموية غطت الفترة 1963 - 1985، حددت لها أهدافا نذكر منها تدعيم استقلال البلاد اقتصاديا، وتوفير الأطر الوطنية و اليد العاملة المؤهلة، و إقامة البنى التحتية اللازمة للتنمية.....إلخ. و قد تم بهذا الخصوص إنشاء عملة وطنية و تأميم ميفارما و إنجاز طريق الأمل الممتد على مسافة 1200 كلم و الرابط بين أجزاء واسعة من البلاد. هذا على الرغم من الصعوبات التي رافقت بعض مراحل تنفيذ هذه الخطط، مثل أزمة الجفاف في السبعينات و حرب الصحراء. وقد تضرر من هذه الأخيرة بشكل كبير قطاع المناجم، الذي كان مصدر العملات الصعبة الناجمة عن تصدير خامات الحديد. كما أن تمويلات هذه الخطط اعتمدت بشكل رئيسي على القروض الخارجية، و هو ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في منتصف الثمانينات بفعل المديونية المرتفعة. و لم يكن أمام موريتانيا إلا قبول وصفة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، لتبدأ مرحلة جديدة من سياستها الاستثمارية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة من هاتين المؤسستين؛ حيث غطت هذه المرحلة الفترة 1985 - 2001. و من أهم الأهداف التي سعت البرامج إلى تحقيقها، رفع معدل النمو، تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية و تخفيض عجز الحساب الجاري، إضافة إلى خفض معدل التضخم و الوصول إلى التوازن في الموازنة العامة. و نشير إلى أن هذه البرامج قد حققت بعض النتائج الإيجابية، منها خفض معدل التضخم من 15 % سنة 1984 إلى 5% في سنة 2001، و تحقيق التوازن في الموازنة ابتداء من سنة 1986. كما أدت الخوصصة التي واكبت برامج الإصلاح، والإصلاحات التي قيم بها إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، و التي اتجه معظمها إلى قطاع المعادن؛ لتزداد وتيرتها مع اكتشاف النفط في البلاد سنة 2001.

و لا يزال الاستثمار في موريتانيا يعاني من معوقات عديدة منها ما هو اقتصادي مثل نقص البنية التحتية، ضعف الادخار و صعوبة الحصول على التمويل...إلخ. كما أن منها ما يتعلق بالبيروقراطية الإدارية و تفشي الرشوة و المحسوبية، و غياب الاستقلالية الحقيقية للسلطة القضائية. إضافة إلى ما سبق يؤدي عدم استقرار الوضع الأمني و السياسي إلى هروب الاستثمارات الوطنية و إحجام الاستثمارات الأجنبية عن الدخول إلى البلد. و سعيا من السلطات الموريتانية إلى توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات، أصدرت قوانين للاستثمار آخرها صدر 2002 ، كما عمدت إلى تشكيل هيئة خاصة لترقية الاستثمارات؛ إلا أن هذه الجهود ما زالت دون المستوى المطلوب.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد اعتنى الفكر الاقتصادي بالاستثمار باعتباره جوهر عملية التنمية، إذ أنه وثيق الصلة بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية من ادخار و استهلاك. كما أنه المسؤول الرئيسي عن حدوث الدورات الاقتصادية لحساسيته و مدى ارتباط الأنشطة الاقتصادية الأخرى به. و لهذه الاعتبارات فلا غرابة أن تعمل الدول النامية جاهدة للقضاء على معوقاته، خصوصا و أن الأوضاع التاريخية التي عاشتها وسمت اقتصادياتها بخصائص تزيد من صعوبة القضاء على هذه المعوقات. فأغلب الدول النامية عانت من نهب ثرواتها في فترة الاستعمار، وقد دفعتها الحاجة الماسة إلى رؤوس الأموال لإطلاق عجلة التنمية فيها إلى طلب القروض الخارجية. ولقد أثبت الواقع فشل تجارب التنمية، التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي، خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية. و مرد هذا الفشل في حقيقة الأمر، هو كيفية استخدام هذه القروض من جانب الدول المتلقية لها من ناحية، و الأعباء المترتبة عليها من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم، لتمويل برامج التنمية و تطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول. و لعل ما حققته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع من تنمية اقتصادية، اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دافع جيد لضرورة دراسة هذا البديل. إلا أنه من الملاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتجه في الغالب إلى القطاعات التي باستطاعتها خلق وظائف للشغل، إذ يتركز جل نشاطها في قطاع المحروقات في الدول النامية والذي يستخدم كثافة عالية في رأس المال وكثافة عمل منخفضة. وعلى الرغم من مزاياه في خلق فرص نقل التكنولوجيا وزيادة الإمكانات التمويلية والمساعدة في إنجاح الخوصصة فإن هذه المزايا، ليست دائمة أو مطلقة، بل ربما تتحول إلى آثار سلبية في غياب الضوابط الموجِهة.

و قد تناولت هذه الدراسة معوقات الاستثمار و سبل تطويره في الدول النامية بشكل عام، و تطور السياسات الاستثمارية و واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، بالإضافة إلى حالة موريتانيا بشكل خاص باعتبارها من الدول النامية الأقل نموا. و هو ما مكن من التوصل للنتائج و التوصيات التالية:

أولا: النتائج

1- أظهرت التجارب التنموية الدور الرئيسي الذي يلعبه **الاستثمار في المورد البشري**، من خلال تطوير قدرات و مهارات الأفراد، و الاعتناء بالجوانب المتعلقة بصحتهم و تعليمهم بشكل عام، حيث لهذه الأمور انعكاس إيجابي على إنتاجيتهم.

2- تعاني اقتصاديات الدول النامية من **تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية** الناجم أساسا عن الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل، و ينعكس ذلك على تدني

صادراتها والتي ينحصر معظمها في **المواد الأولية**، مما جعل اقتصادياتها عرضة لعدم الاستقرار بسبب طبيعة الأسواق الدولية لهذه المواد، فالطلب عليها يتوقف على الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة و الدورات الاقتصادية التي تمر بها.

3- تعاني الدول النامية من **البطالة** خصوصا منها البطالة الهيكلية و المتمثلة في وجود ظاهرة توافر الأيدي العاملة غير المدربة، بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى من رأس مال و تنظيم. بالإضافة إلى البطالة المقنعة، التي تعني تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل.

4- تتميز الدول النامية بارتفاع معدلات **النمو الديموغرافي** مقارنة بالدول المتقدمة و هو ما يؤثر سلبا على مخصصات الاستثمار بسبب زيادة الاستهلاك. كما يتركز **الفقر** فيها، فحسب تقديرات البنك الدولي يعيش في هذه الدول أكثر من مليار شخص تحت عتبة الفقر المدقع، و التي حددها البنك الدولي بأقل من دولار واحد في اليوم. و قد أظهرت إحصائيات أخرى للمؤسسات الدولية في نهاية التسعينات، أن الدول المتقدمة التي تمثل 14% من سكان العالم، تستأثر بأكثر من 75% من دخل العالم على حساب الدول النامية.

5- من معوقات الاستثمار في الدول النامية **نقص البنية التحتية**، فالإحصائيات تشير إلى أن البلدان النامية تستثمر نسبا قليلة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية التحتية تقدر بحوالي 4%، باستثناء اقتصاديات جنوب شرق آسيا ذات الأداء المرتفع التي تستثمر ما بين 6% و8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

6- يعمل عدم **الاستقرار الاقتصادي** في الدول النامية على خلق بيئة غير مشجعة للاستثمار، و من مظاهره التخفيض المستمر لقيمة العملة، الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، و هذا الأمر يؤدي بدوره إلى تحميل المستثمر خسائر و نفقات مضافة، و لا سيما عندما يتطلب استمرار العمل في مشروعه الاستثماري ضرورة استيراد بعض المواد أو الأدوات الضرورية للإنتاج. و من مظاهره أيضا ارتفاع معدل التضخم، إذ يؤدي إلى إعراض رأس المال الأجنبي، و تشجيع الأفراد على تحويل أموالهم إلى الخارج، فضلا عن الإضرار بذوي الدخول الثابتة و ما يولده ذلك من تذمر اجتماعي.

7- يعاني **القطاع المصرفي** في الدول النامية من عيوب عديدة جعلته عاجزا عن أداء دوره في المساهمة في تمويل الاستثمارات و أهم هذه العيوب، عدم نجاح عملية خوصصة البنوك في العديد من الدول النامية، نتيجة للفضائح التي هزت هذا القطاع. كما تلاحظ هيمنة البنوك العمومية على الأنظمة المصرفية، إضافة إلى شيوع نوع من الثقافة البنكية لا يتماشى مع التحديات الراهنة. و ما زالت هذه الثقافة تدفع بالبنوك إلى عدم تقبلها للمخاطرة، و التوجه أكثر إلى إقراض مختلف

المشاريع الاستثمارية. فقد اتجهت السياسات الائتمانية لهذه المصارف إلى تفضيل المعاملات التجارية، لأنها تصفي نفسها بنفسها، و لكون معدل تداولها كبيرا و على نطاق واسع.

8- يعتبر **الازدواج الضريبي** عقبة أمام استقطاب رأس المال الأجنبي؛ بل إنه يمثل عقبة في وجه التجارة الدولية عموما. كما يعتبر إفراط الدولة في **فرض الضرائب** و عدم استقرارها لمدة معقولة – أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي ـ عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة، و يؤدي أيضا إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية.

9- يعاني العديد من الدول النامية من عدم وجود **قانون موحد و شامل ينظم الاستثمارات**، بالإضافة إلى القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح وهي كلها أمور تعيق الاستثمار في هذه البلدان.

10- يعاني العديد من الدول النامية من **تفشي الفساد** وعدم **الاستقرار السياسي**، و ينجم عن ذلك انعدام أو ضعف الحافز للاستثمار في الاقتصاد المحلي، و توجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية، أو الانغماس في الاستهلاك المظهري.

11- يؤدي تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر- الناجم عن تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار- إلى إرباك المستثمر وإجهاده. كما يشكل **نقص الخبرات الفنية والإدارية** اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية ـ مع قلة مكاتب الاستشارات و بيوت الخبرة و الذي تعاني منه العديد من الدول النامية ـ عائقا للاستثمار في هذه الدول. بالإضافة إلى عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية و الفرص الاستثمارية، و انتشار **البيروقراطية** و التمييز في المعاملة.

12- أظهرت الجهود التي قامت بها بعض الدول في مجال تشجيع الاستثمار، وخلق مناخ استثماري ملائم، أهمية إنشاء جهاز أو هيئة تعنى بالترويج للفرص الاستثمارية، والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين وتمكينهم من الحصول على الضمانات والحوافز التي يمنحها قانون الاستثمار.

13- يوفر الاستثمار الأجنبي العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات، فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما تم توجيه هذه الاستثمارات حسب التصور التنموي الشامل للبلد.

14- إن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها موريتانيا منذ العام 1985، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية و تحرير الاقتصاد و على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. إلا أنها بقيت وإلى اليوم رهينة للتمويلات الخارجية، و لم يكن قطاعها الخاص بالقدرة الكافية لإنجاح برامج الخوصصة في البلد، كما أن الاستثمارات الأجنبية تركزت في قطاع المعادن و هو ما لم

يساهم كثيرا في حل مشكلة البطالة نظرا للمهارات العالية التي يتطلبها والعمالة غير الكثيفة التي تميزه.

15- تعاني موريتانيا من معوقات عديدة عملت على بطء تطور الاستثمارات بها، من أهمها نقص البنية التحتية و انتشار الفساد بأنواعه المختلفة من رشوة و محسوبية و اختلاس المال العام..كما أن الوعي لدى المواطن بأهمية الاستثمارات الأجنبية لا يزال ضعيفا.

16- تتوفر موريتانيا على قانون للاستثمار يعود للعام 2002، وعلى الرغم من ما يحويه من ضمانات و حوافز للاستثمار؛ فإن تطبيقه يتسم بالصعوبة لغياب أجهزة فاعلة تسهر على تنفيذ القوانين سواء في القضاء في حالة النزاعات، أو في مجال ترقية الاستثمار من خلال جهاز يعنى بتسهيل الإجراءات للمستثمرين و إمدادهم بالمعلومات التي تلزمهم في إقامة استثماراتهم.

ثانيا: التوصيات

أ. توصيات عامة

1- نوصي بالاستثمار في رأس المال البشري في الدول النامية من خلال إعطاء الأولوية للتعليم والتكوين المهني و الصحة. فالاستثمـار في الموارد البشرية أحد محددات النمو الاقتصادي، نظرا لدوره في زيادة الكفاءة و انتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات؛ و هو ما يمكن من خلق كوادر بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديـد، و مستجدات القرن الحادي والعشرين.

2- ضرورة وجود هيئة مشرفة على الاستثمار في الدولة النامية تعنى بإعداد خريطة استثمارية، تخص فرص الاستثمار حسب المناطق والنشاطات. و تقوم بالترويج من خلال تقديم صورة مفصلة عن الإمكانيات التي تتمتع بها الدولة، سواء البشرية، المادية أو الحوافز و الضمانات. وتعمل كذلك على تسهيل الإجراءات الإدارية و تمكين المستثمرين من الحصول على الحوافز التي يمنحها قانون الاستثمار.

3- نقترح الاستمرار بجدية في تطوير الأسواق المالية في الدول النامية، و إصلاح الأنظمة المصرفية و تطويرها من أجل أن تلعب دورها الرئيسي في تمويل الاستثمارات.

4- إصلاح النظام القانوني والقضاء على أسباب تفشي الفساد، و إقامة الأطر التشريعية و الإدارية لحماية الاستثمار.

5- من الأهمية بمكان أن تكون الحوافز و التسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي، مرتبطة بقدر خدمتها للاقتصاد الوطني، و خاصة في مجال فتح آفاق جديدة لخلق فرص العمل، وتنمية المهارات الوطنية.

6- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة و عصرنته، والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، وكذلك تحسين التكوين في القضايا المتعلقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، وإنشاء المحاكم المتخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية على وجه الخصوص.

ب. توصيات خاصة بموريتانيا:

1- تقوية القدرات الذاتية للبلاد في تمويل استثماراتها، و وضع سياسة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتوجيهه للقطاعات الأكثر أهمية في تنمية البلد، والعمل على تحسين مناخها الاستثماري و تطوير مواردها البشرية حسب احتياجات السوق.

2- ضرورة تطوير البنية التحتية في مجال الطرق و الموانئ و المطارات.

3- ضرورة محاربة الفساد المستشري في موريتانيا، والمسؤول عن تعثر الكثير من مشاريعها التنموية، و المعيق لجاذبية مناخها الاستثماري.

4- تنظيم حملات ترويجية بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية التي يتوفر عليها البلد من جهة، و خلق الوعي لدى المواطن في مجال الاستثمار من جهة أخرى.

5- ضرورة مراجعة قانون الاستثمار الموريتاني الذي يرجع لسنة 2002، بما يواكب التطورات العالمية و يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني.

6- ضرورة تفعيل دور الأجهزة المعنية بترقية الاستثمار عن طريق إسناد إدارتها لكفاءات مختصة في المجال، و بخلق آلية لتسهيل الإجراءات من قبيل الشباك الموحد.

7- ضرورة إصلاح القضاء و تعزيز استقلاليته، و تكوين القضاة في المجال الاقتصادي، بما يؤهلهم لحل النزاعات التجارية.

في الأخير لا يمكن القول إنه تم الإلمام بجوانب هذا الموضوع المتشعب، و لكنها خطوة في طريق التعرف على معوقات الاستثمار في البلدان النامية، كجزء من الإجابة على السؤال لماذا تقدم الآخر و تخلفنا نحن؟

المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2006.

2- آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، الخرطوم، السودان، 1999.

3- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987.

4- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

5- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.

6- جيمس جوارتينى، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، تعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

7- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000.

8- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

9- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

10- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 .

11- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي "دراسة تحليلية وتقييمية "، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000.

12- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

13- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.

14- عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

15- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2005.

16- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

17- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

18- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.

19- عصام نورسرية، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

20- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

21- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

22- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.

23- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة)، ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

24- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

25- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004.

26- محمد عبد العزيز عبد الله محمد،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.

27- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2002.

28- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

29- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

30- محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية - النتائج و الآفاق)، دار القافلة للطباعة و النشر، انواكشوط، موريتانيا، 1992.
31- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
32- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

33- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
34- ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

35- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
36- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

II- الأطروحات و الرسائل:

أ. الأطروحات

37- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
38- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر - مصر - المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
39- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
40- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

ب. الرسائل

41- الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1993.

42- بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

43- حمزة طيبي، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر (1990- 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

44- دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية: العشرية (1988- 1998)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

45- زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية – دراسة حالة الجزائر (1999– 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

46- سعدن ولد محمد، دور المنظومة التمويلية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة موريتانيا)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر،2008.

47- سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

48- سيدي ولد عبد الله، أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1992 - 2002)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر،2006.

49- شلالي فارس، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

50- صدفي ولد محمد عبد الرحمن، البنك المركزي ومراقبة الائتمان: دراسة حالة موريتانيا للفترة (1992 - 2002)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2006.

51- طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
52- عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985-1997)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
53- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
54- محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1998.
55- محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999.
56- مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
57- يربا سيدي محمد حمزة، السياسة النقدية في موريتانيا ودورها في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1997.

III- المجلات و الدوريات:

58- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة (الأردن كنموذج)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ديسمبر 2005، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
59- بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4 يونيو 2006، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
60- كابي الخوري، الفساد في البلدان العربية بحسب مؤشر مدركات الفساد و بارومتر أو مقياس الفساد العالمي لعام 2009، مجلة المستقبل العربي، العدد 372 / فبراير 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
61- محمد سمير مصطفى، الفساد ـ الإصلاح ـ التنمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39 / 2007، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر.

62- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، العدد 7 / 2009- 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

IV- الندوات، التقارير، الملتقيات، المنشورات، البحوث و المقالات:

63- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

64- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2008، انواكشوط، نوفمبر 2009.

65- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، يوليو ـ سبتمبر 2006، الكويت.

66- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، يوليوـ سبتمبر 2010، الكويت.

67- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، ابريل ـ يونيو 2010، الكويت.

68- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010.

69- قويدري محمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني يومي 14 و 15 نوفمبر، الجزائر، الجزائر، 2005.

70- محمد مسعود خليفة الثعيلب، خالد على أحمد كاجيجي، ورقة بحثية بعنوان: معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا، دراسة استطلاعية لأداء المستثمرين الأجانب، المؤتمر الوطني الثاني حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 7 أغسطس 2006.

71- وزارة التخطيط الموريتانية، الاقتصاد الموريتاني (النتائج و الآفاق و الفرص)، انواكشوط، اكتوبر 1995.

V- الجرائد الرسمية:

72- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1020، انواكشوط، بتاريخ 15 إبريل 2002.

73- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد رقم 728 ـ 729، انواكشوط، بتاريخ 22 فبراير 1989.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

74- Banque mondiale, étude sur la lutte contre la corruption en Mauritanie, février 2008.

75- CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Mauritanie, Nations Unies, New York et Genève, 2008.

76- CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2010.

77- Elhassene ould Zein , Eléments d'analyses de croissance économique en Mauritanie , Centre Mauritanien d'analyse de politiques, Nouakchott, Août 2005.

78- Fonds africain de développement, Mauritanie (profil de gouvernance), département des opérations région ouest, décembre 2004.

79- Ministère de l'économie et des finances Mauritanien, note de présentation du programme d'investissement publique 2008 – 2010, Nouakchott, octobre 2007.

80- Ministère des affaires économiques et du développement Mauritanien, Profil de la pauvreté en Mauritanie2008, Nouakchott, septembre 2009.

81- Ministère du développement rural Mauritanien, état des lieux et perspectives du secteur agricole et rural en Mauritanie, Nouakchott, Avril 2007.

82- Nations Unies, Annuaire démographique – 2007, New York, 2009.

83- Office national de la statistique, annuaire statistique 2008, Nouakchott, Mauritanie, Août, 2009.

84- Office national de la statistique, annuaire statistique1995-2005, Nouakchott, Mauritanie, décembre 2006.

ثالثا: المواقع الألكترونية

85- www. mogtarebdaily.maktoobblog.com/272458.

86- www.4shared.com/file/zFlKIyxb/_____.html

الملاحق

الملحق رقم (1): ترتيب البلدان العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2009

البلد	**العلامة/ الدرجة أو النقاط التي حصل عليها كل بلد عربي**	**عدد المسوح التي استند إليها المؤشر**	**مستوى/ درجة الثقة بالعلامة المحصلة**	**الرتبة عالميا**	**الرتبة عربيا**
قطر	7	6	8,1 – 5,8	22	1
الإمارات	6,5	5	7,5 – 5,5	30	2
عُمان	5,5	5	6,5 – 4 ,4	39	3
البحرين	5,1	5	5,8 – 4,2	46	4
الأردن	5	7	6,1 – 3,9	49	5
السعودية	4,3	5	5,3 – 3,1	63	6
تونس	4,2	6	5,5 – 3	65	7
الكويت	4,1	5	5,1 – 3,2	66	8
المغرب	3,3	6	3,9 – 2,8	89	9
الجزائر	2,8	6	3,1 – 2,5	111	10
جيبوتي	2,8	4	3,2 – 2,3	111	10
مصر	2,8	6	3,1 – 2,6	111	10
سورية	2,6	5	2,9 – 2,2	126	11
لبنان	2,5	3	3,1 – 1,9	130	12
ليبيا	2,5	6	2,8 – 2,2	130	12
موريتانيا	2,5	7	3,3 – 2	130	12
اليمن	2,1	4	2,5 -1,6	154	13
العراق	1,5	3	1,8 -1,2	176	14
السودان	1,5	5	1,7 – 1,4	176	14
الصومال	1,1	3	1,4 -0,9	180	15

المصدر: كابي الخوري، الفساد في البلدان العربية بحسب مؤشر مدركات الفساد و باروميتر أو مقياس الفساد العالمي لعام 2009، مجلة المستقبل العربي، العدد 372/ فبراير 2010، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 299.

الملحق رقم (2): تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1990 - 2000)

(الوحدة: مليار دولار و نسبة مئوية)

السنة / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التدفقات	99,3	123	155,8	220,4	223,7	261,2	311,2	342,6	334,9	264,5	295,8
التدفقات الرسمية	58,6	60,9	56,5	53,6	48	55,1	31,9	42,8	54,6	45,3	38,6
التدفقات الخاصة	40,7	62,1	99,3	166,8	175,7	206,1	279,3	299,8	280,3	219,2	257,2
استثمار أجنبي مباشر	24,3	35,7	47,1	66,6	90	107	131,5	172,6	176,8	185,4	178
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات	24,5	29	30,2	30,2	40,2	50	42,3	50,4	52,8	70,1	60,2
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة	59,7	57,5	47,4	39,9	51,2	51,9	43,9	57,6	63	84,6	69,2
التمويل بالسندات	1,2	10,9	11,1	36,6	38,2	30,8	62,5	49	40,9	25,4	30,3
تدفقات الأسهم	3,7	7,6	14,1	51	35,2	36,1	49,2	30,2	15?6	34,5	479
تدفقات المحفظة (أسهم وسندات)	4,9	18,5	25,2	87,6	73,4	66,9	111,7	79,2	56,5	59,9	78,2
نسبة تدفقات الأسهم و السندات إلى إجمالي التدفقات	4,9	15	16,2	39,7	32,8	25,6	35,9	23,1	16,9	22,6	26,4
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة	12	29,8	25,4	52,5	41,8	32,5	40	26,4	20,2	27,3	30,4
أخرى	11,5	7,9	27	12,6	12,3	32,2	36,1	48	47	26,1	1

المصدر: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 24.

الملحق رقم(3): المستثمرون الأجانب الرئيسيون في موريتانيا و مجالات استثماراتهم

	Compagnie	Pays d'origine	Domaine
Ressources naturelles	Total-Elf Oil Mauritanie	France	Hydrocarbures
	Petronas	Malaisie	Hydrocarbures
	CNPC	Chine	Hydrocarbures
	Dana Petroleum	Royaume Uni	Hydrocarbures
	Agence Mauritanieenne aux Missions d'Assistance	Suisse	Mines
	Kuwait Foreign Exploration Company	Koweit	Hydrocarbures
	SONATRACH	Algérie	Hydrocarbures
	Atlas	Maroc	Hydrocarbures
	BG Group	Royaume Uni	Hydrocarbures
	Premier Oil	Royaume Uni	Hydrocarbures
	Wintershall	Allemagne	Hydrocarbures
	BMV	Australie	Hydrocarbures
	Roc Oil	Australie	Hydrocarbures
	Brimax	Australie	Hydrocarbures
	IPG	Royaume Uni /Russie	Hydrocarbures
	High Tech	Soudan	Hydrocarbures
	Zaver	Pakistan	Hydrocarbures
	Repsol	Espagne	Hydrocarbures
	Wintershall	Allemagne	Hydrocarbures
	Tullow Oil	Irlande	Hydrocarbures
	First Quantum Minerais Ltd	Canada	Mines
	SABIC	Arabie-Saoudite	Mines
	Qatar Steel	Qatar	Mines
	Thani investment	Emirats	Mines
	Wadi Arrawda	Emirats	Mines
	Rex Diamond	Belgique	Mines
	Rio Narcea	Canada	Mines
	Defiance Mining	Canada	Mines
	De Beers	Australie	Mines
	Sphereinvestments	Afrique de sud	Mines
	Ifafood	Australie	Mines
	Potarg	France	Halieutique
	CNF	Irlande	Halieutique
Industrie	Souliemane Ould Choumad	Chine	Halieutique
	Administradora de Condominios Metepec	France	BTP

	Italocementi Group (Mauritano Française des Ciments)	Mexique	Secteur immobilier
	Razel	Italie	Produits minéraux non-métalliques
	Ciment de Mauritanie /CEMEX	France	BTP
	Grands Moulins Mauritanie (Bahoulley Granit SA)	Mexique	BTP
	Grands domaines de Mauritanie	France	Agroalimentaire
	Veolia environnement/SADE	France	Agroalimentaire
	Cimenterie MAFC/Italciementi	France/Italie	BTP
Services	Gras Savoye	France	BTP
	BNP Paribas	France	Assurance
	Société Générale	France	Banque
	Banque de Mauritanie	Belgique	Banque
	Chinguitty Banque	Lybie	Finance
	Tunisie Télécom	Tunisie	Banque
	Maroc Télécom	Maroc	Télécommunications
	Sudatel	Soudan	Télécommunications
	Balloré Group (Sogeco)	France	Télécommunications
	Tunis Air	Tunisie	Transport aérien
	Maersk Mauritanie	Danemark	Transport et stockage
	ACCOR	France	Hotellerie
	AGS France	France	Déménagement
	APAVE	France	Ingénierie
	PiZZorno	France	Enlèvement des déchets
	Schenker	Allemagne	Logistique
	ADDAX & Oryx	Suisse	Importation et vente du pétrole

Source : CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Mauritanie, Nations Unies, New York et Genève, 2008, P, P 10,11.

الملحق رقم (4): قانون الاستثمار رقم 03 / 2002

المادة 4: تعتبر الآجال والشروط المحددة في المادة 2 أعلاه، والداخلة في مجال القانون ذات طبيعة إلزامية ولا يجوز الإخلال بها وذلك مع مراعاة الحالات التي يصادق فيها على الاتفاقية المعدنية بعقد ذي طبيعة تشريعية. ومع ذلك يجوز إكمالها، عند الاقتضاء بأية شروط مناسبة.

أما الآجال والشروط المحددة في المادة 2 أعلاه، والتي لا تدخل في مجال القانون فيجوز التفاوض بشأنها بحرية.

المادة 5: تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون.

تبقى نافذة بكل أحكامها الامتيازات المعدنية الممنوحة والاتفاقيات المعدنية المبرمة قبل تاريخ إصدار هذا القانون.

المادة 6: ينشر هذا القانون وفق طريق الاستعجال وفي الجريدة الرسمية ويطبق باعتباره قانونا للدولة.

رئيس الجمهورية

معاويه ولد سيدي احمد طايع

الوزير الأول

الشيخ العافيه ولد محمد خونه

قانون رقم 2002 – 03 صادر بتاريخ 20 يناير 2002 يتضمن مدونة الاستثمارات.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

الفصل الأول : أحكام عامة

المادة الأولى : الهدف

يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة التي تتم فعلا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وإلى ضمان سلامتها وتسهيل الاجراءات الإدارية ذات العلاقة.

تعتبر استثمارات مباشرة : المشاركات العينية والصناعية أو الرساميل التي ينجزها على التراب الموريتاني مستثمرون أو أشخاص ماديون أو اعتباريون بصرف النظر عن الجنسية والإقامة أو حجم المقاولة أو الاستثمار.

المادة 2 : مجال التطبيق

تطبق ترتيبات هذا القانون على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، ومع ذلك لا تدخل في هذا النطاق :

- نشاطات الشراء من أجل إعادة بيع البضاعة ذاتها في السوق الوطنية
- النشاطات الخاضعة للقانون المعمول به في مجال تنظيم المصارف باستثناء النشاط المتعلق بالإيجار
- النشاطات الخاضعة للقانون المعمول به في مجال التأمينات وكذلك نشاطات إعادة التأمين

النشاطات التابعة لقطاعات المعادن

المادة 3 : حرية المبادرة

1- تضمن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لكل شخص مادي أو اعتباري يرغب في إقامة نشاط فوق

ترابها، حرية التأسيس واستثمار رؤوس الأموال في ظل التقيد بالقوانين والنظم المعمول بها .

2- بموجب هذا القانون تعني عبارة "المقاولة":

أي كيان اقتصادي يمارس نشاطا من خلال مؤسسة أو شركة تستجيب لأحكام القوانين والنظم الموريتانية المعمول بها وخصوصا ما يتعلق بتحديد القواعد الضريبية والمحاسبية لهذه النشاطات .

يمكن للمقاولة أن تكون :

أ) ذات رؤوس أموال موريتانية : إذا كانت رؤوس الأموال المستثمرة تتألف من موارد معبأة في موريتانيا ويمكن أن تكون هذه المواد ملكا لموريتانيين أو أجانب

ب) ذات رؤوس أموال أجنبية : إذا كانت الموارد معبأة في الخارج من قبل شخص مادي أو اعتباري موريتاني أو أجنبي من أجل إنجاز مشروع معين في موريتانيا .

تعتبر الموارد المعبأة في الخارج والتي يملكها موريتانيون يقيمون في الخارج بأنها رؤوس أموال أجنبية .

ج) ذات رؤوس أموال مختلطة : إذا كانت رؤوس الأموال تتألف من اشتراك رؤوس أموال موريتانية ورؤوس أموال أجنبية . وتستفيد المشاركة الأجنبية ، بما يتناسب مع الاستثمار المقابل ، من المزايا ذاتها للمقاولات ذات رؤوس الأموال الأجنبية .

3- حسب مفهوم الفقرة 2 من المادة 3 فإن "الاستثمارات ذات رؤوس الأموال الأجنبية" هي عبارة عن :

أ) الاشتراك برأس المال أو عينا في أي مقاولة لقاء منح سندات اجتماعية أو أسهم على أن يتم سلفا تحديد قيمة الاشتراكات غير العملات القابلة للصرف من قبل خبراء محاسبة معتمدين في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

ب) إعادة استثمار الأرباح التي كان من الممكن تحويلها إلى الخارج .

ج) إعادة شراء مقاولات قائمة أو الاشتراك في مقاولات قائمة من خلال اشتراك بالعملات الأجنبية

4- مراعاة للقوانين والنظم المعمول بها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تتمتع كل مقاولة تأسست بصورة قانونية في موريتانيا بحرية :

- استيراد أي سلعة ضرورية لنشاطها
- تصدير منتجاتها وصناعتها
- تحديد وإدارة سياستها الخاصة بالإنتاج والتسويق والاكتتاب
- اختيار زبنائها ومجهزيها وتحديد أسعارها

<u>المادة 4 :</u> يضمن للأشخاص الماديين والاعتباريين الذين ينجزون استثمارا وفقا لأحكام هذا القانون أن أي إجراء

بالتأميم أو الحجز أو نزع الملكية لن يتخذ بشأنهم إلا لأسباب تتعلق بالنفع العام وعلى أساس غير تمييزي وحسب إجراءات قانونية مقابل تعويض سريع وكاف وفعال .

المادة 5 : حرية تحويل رؤوس الأموال

1- يضمن للأشخاص الماديين والاعتباريين الذين أنجزوا استثمارا لرؤوس أموال أجنبية وفقا للمادة 3 فقرة 2 حرية التحويل بعملات قابلة للصرف بشأن :

أ) عائد رأس المال المستثمر على شكل مقسوم أرباح وبشكل كلي بالنسبة للشركات ذات الرساميل الأجنبية، وبما يتناسب مع رأس المال الأجنبي بالنسبة للشركات ذات الرساميل المختلطة

ب) الرساميل الأجنبية في حال التنازل أو توقيف النشاط

ج) العلاوة المدفوعة في حال نزع الملكية والتأميم أو الحجز مع الإعفاء من جميع الحقوق والرسوم أو الضرائب

2- يضمن فورا تحويل العائدات المهنية للعمال الأجانب في المقاولة.

3- كما تعفى فوائض القيمة الخاصة بالتنازل لصالح الرعايا الأجانب عن السندات الاجتماعية أو أسهم المقاولات التي تقابل استثمار رؤوس الأموال الأجنبية من أي ضرائب أو حقوق أو رسوم .

المادة 6 : المساواة في التعامل بين الأشخاص الماديين والاعتباريين الموريتانيين والأجانب

1- يتلقى الأشخاص الماديون والاعتباريون الأجانب معاملة مماثلة للأشخاص الماديين والاعتباريين الموريتانيين مع مراعاة الإجراءات المتعلقة بمجموع الرعايا الأجانب وتطبيق نفس مبدأ المساواة في التعامل من قبل الدولة التي يتبع لها الشخص المادي أو الاعتباري المعني.

2- يتلقى الأشخاص الماديون أو الإعتباريون الأجانب معاملة مماثلة للأشخاص الماديين أو الاعتباريين الموريتانيين مراعاة للحقوق والالتزامات المترتبة على التشريع الوطني المتعلق بالاستثمارات.

3- يتلقى الأشخاص الماديون أو الاعتباريون الأجانب معاملة مماثلة مع مراعاة المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية ودول أخرى.

4- يخضع الأشخاص الماديون والاعتباريون لنفس الشروط الخاصة بالاحتكام الى محاكم النظام القضائي

شأنهم شأن الأشخاص الماديين والاعتباريين الموريتانيين.

المادة 7 : تسوية الخلافات

1- تسوى الخلافات الناتجة عن تفسير أو تطبيق هذا القانون عن طريق التحكيم والتصالح كما تنص عليه اللوائح الداخلية أو المحاكم الموريتانية المختصة وفقا للقوانين ونصوص الجمهورية.

2- ومع ذلك فإن أي خلاف بين شخص مادي أو اعتباري أجنبي وبين الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول تطبيق أو تفسير هذا القانون يمكن تسويته برضى الأطراف وفقا لإجراء تحكيم أو تصالح ناتج :

أ) إما عن الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحماية الاستثمارات الموقعة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وبين الدولة التي يتبع لها الشخص المادي أو الاعتباري المعني.

ب) وإما عن تحكيم المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات الذي أنشئ بموجب "اتفاقية حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى" والمفتوحة للتوقيع في واشنطن في 18 مارس 1965 والتي صادقت عليها موريتانيا.

ج) وإما عن طريق هيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها، في غياب اتفاق بين أطراف النزاع وفقا لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

الفصل الثاني : أنظمة الاستثمارات : نظام النقاط الحرة أو حوافز التصدير

المادة 8 : النشاطات المعنية

8.1- يمكن أن تعتمد كنقاط حرة :

أ) نشاطات الإنتاج والخدمات المخصصة حصرا للتصدير

ب) النشاطات المخصصة بشكل غير مباشر للتصدير والمتمثلة في البيع الكلي والحصري

للسلع والخدمات إلى مقاولات تقوم بالتصدير المباشر كما هو مبين في النقطة (أ) أعلاه .

8.2- تتشكل النقاط الحرة من المباني التي تنجز فيها النشاطات المذكورة، وتخضع لرقابة

إدارة الجمارك .

المادة 9 : أحكام مشتركة

تعتبر المقاولات الخاضعة لنظام النقاط الحرة بأنها مقاولات تصدير.

تعفى مقاولات التصدير من جميع الحقوق والرسوم لدى التصدير.

المادة 10 : نظام النقاط الحرة

10.1- تستفيد المقاولات الخاضعة لنظام النقاط الحرة من المزايا التالية:

10.1.1- على أساس الإجراءات والرقابة الجمركية:

ستحدد إجراءات مبسطة بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء لتحديد الإجراءات الجمركية والرقابة الجمركية .

10.1.2- النظام الضريبي و الجمركي

أ) بالنسبة لوسائل الإنتاج :

- استيراد مواد البناء والمكائن والأدوات والتجهيزات وقطع الغيار وكذلك الأليات وسيارات الخدمة مع الإعفاء من جميع الحقوق والرسوم
- الاشتراكات والتحويلات التي تتم بواسطة الاشتراكات وغيرها من العقود المبرمة قصد تنظيم أو ممارسة النشاط وهي تعفى من رسوم التسجيل والطابع
- تعفى المقاولة من ضريبة المهنة أو من أي ضريبة تحل محلها أو من جميع الضرائب المفروضة على الملكية أو الحيازة أو شغل عناصر منقولة أو غير منقولة خاصة بالنشاط
- عمليات التوسيع و التحديث والتجديد تستفيد من نفس الإعفاءات

ب) بالنسبة للاستغلال :

- المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة اللازمة للإنتاج لا تخضع لأي حقوق أو رسوم لدى الاستيراد.
- تحدد نسبة الضريبة التي تخضع لها الأرباح بنسبة 25% من الأرباح على أن تكون الضريبة الجزافية 2% من رقم الأعمال وتشكل قسطا مقدما من الضريبة التي تخضع لها الأرباح .

10.1.3- على أساس تشغيل العمال الأجانب :

- يمكن للمقاولة تشغيل عدد أقصاه 4 وكلاء أجانب كأطر أو متمرسين دون إذن أو رخصة عمل بشرط عدم توفر الكفاءات الوطنية المماثلة.
- يستفيد العمال الأجانب الذين يعملون خصيصا لأغراض الاستثمار من :

– استيراد الأمتعة الشخصية وسيارة سياحية مع إعفائها من جميع الحقوق والرسوم على أن تحدد الحقوق والرسوم في حالة التنازل عن هذه السلع لصالح أحد المقيمين ممن لا يستفيدون من نفس الإعفاء وفقا للنصوص الجمركية وبالثمن في ذلك التاريخ

– تحديد سقف ضريبة رواتبهم أو تلك الخاصة بالتسيير بنسبة 20% من قيمتها الإجمالية، إذا كانت الضريبة مخصومة من المصدر فإن الرواتب لا تدخل ضمن وعاء الضريبة العامة على الدخل ما لم تكن تعتبر كرصيد ضريبي بما يتناسب مع مبلغ الخصم الذي تم احتسابه .

.تحسب عمليات الخصم وفقا لنفس الشروط المتعلقة بالضرائب على الأجور والرواتب .

- يمكن لأصحاب الرواتب الأجانب الانتساب إلى نظام للضمان الاجتماعي غير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفي هذه الحالة فإن أي اشتراك في هذا الصندوق لن يكون ملزما .

10.2- فضلا عن سقوط الحق في نظام النقاط الحرة ، تخضع أي مخالفة لأحكام هذا الفرع للغرامة وفقا للأحكام المنصوص عليها بهذا الخصوص في المدونة العامة للضرائب ومدونة الجمارك المعمول بهما .

الفصل الثالث : التسهيلات الإدارية

المادة 11 : الشباك الموحد للاستثمارات

11.1- يعالج الشباك الموحد للاستثمارات مركزيا الإجراءات المطلوبة من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها . ويعهد إليه بالاستقبال والتوجيه والإعلام ومساعدة المستثمرين . وعلى هذا الأساس يتلقى طلبات المستثمرين ويسلم إليهم الوثائق والمستندات التي تمكنهم من إثبات مزاياهم، كما يعهد إليه بمتابعة إنجاز الاستثمارات بالتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية.

11.2- يساعد المستثمرين، بناء على طلبهم ، في أية مساعي أو إجراءات إدارية لدى الإدارات العمومية .

11.3- يعد تقريرا عاما كل سنة لنشره عن حالة الاستثمار والصعوبات التي جوبهت من قبل المستثمرين والحلول التي تم إيجادها ويقترح كافة الإجراءات التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار.

11.4- يلزم وكلاء الشباك الموحد للاستثمارات بسرية المهنة فيما يتعلق بمحتويات المشروعات أو الملفات التي تسند إليهم أو يقومون بمتابعتها . وستحدد بموجب مرسوم مكونات الملف الإداري المطلوب ونموذج من البطاقة الفنية للمشروع .

المادة 12 : الاستفادة من المزايا

1- يفسح مجال الحصول على المزايا للمستثمرين بمجرد التصريح عن نشاطاتهم أو نفقاتهم مع إلزامهم بالانتهاء من إنجاز برنامجهم الاستثماري خلال ثلاث (3) سنوات اعتبارا من تاريخ الإبلاغ بشهادة الاستثمار .

يسلم الشباك الموحد للاستثمار فورا وصل إيداع التصريح، كما تسلم شهادة استثمار تسمح للمستثمر بأن يتمتع بالمزايا المشار إليها لدى جميع

الإدارات في أجل أقصاه 30 يوما التي تلي إيداع التصريح .

2- تتم الموافقة على المباني التي تنجز فيها النشاطات الخاضعة لنظام النقاط الحرة ، من قبل مدير الجمارك في أجل قدره 8 أيام وفقا للإجراءات المبسطة التي يحددها مرسوم يتخذه مجلس الوزراء .

المادة 13 : الطعن ومتابعة الإنجازات

1- لا يجوز للشباك الموحد للاستثمارات أن يرفض إصدار شهادة الاستثمار إلا إذا أبلغ المستثمر بالأجل الذي حدده وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية بأن النشاطات خارجة عن حقل تطبيق المزايا المطلوبة .

2- يجب أن تكون جميع المستندات الإدارية المتعلقة بالاستفادة من أحكام هذا القانون أو الضرورية لسريانها، معللة في حالة كونها في غير صالح المستثمر ، وتعتبر أصلا في صالح المستثمر إذا لم يتم اتخاذها في الآجال المحددة .وفي غياب الأجل المحدد يكون هذا الأخير 45 يوما .

يتمتع الشباك الموحد للاستثمارات بصلاحية ملاحظة غياب قرار الإدارة وبالتالي إجراء أي تأشيرة أو إصدار أي وثيقة تلاحظ الموافقات التي يفترض أن تتم .

تطبق أحكام المادة 7 على الخلافات المتعلقة بمنح الاستفادة من أحكام هذا القانون

3- لا يجوز النطق بأي تصويب أو عقوبة مدنية أو جنائية بسبب المخالفات الخاصة بالتصريحات التي تتم وبالمزايا التي يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة ، ما لم يطلب من الشباك الموحد للاستثمارات إبداء ملاحظة مغايرة.

الفصل الرابع : أحكام متفرقة

المادة 14 : التطبيق الزمني -أحكام انتقالية

لا يجوز أن تضاف المزايا التي ينص عليها هذا القانون إلى المزايا المماثلة أو ذات الهدف المشابه التي يفترض أنها منحت على أساس استثمارات تم اعتمادها في وقت سابق .

يتم الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة من قبل المستثمرين لغاية انتهاء مدة المزايا المقابلة .

المادة 15 : الثبوت

تبقى مزايا هذا القانون ثابتة لذوي الحقوق في حالة حدوث أي تغيير على شكل المقاولة بشرط أن تبقى النشاطات والنفقات التي تخول هذه الحقوق مطابقة لما سبق التصريح به .

المادة 16 : البطلان

تلغى جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية السابقة والمغايرة لهذا القانون وخصوصا :

-الأمر القانوني 89/013 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بقانون الاستثمارات

-الأمر القانوني 84/020 الصادر بتاريخ 22 يناير 1984 الذي يربط بعض النشاطات الصناعية بالترخيص أو التصريح مسبقا ونصوص تطبيقه .

المادة 17 : النشر

ينشر هذا القانون وفق إجراءات الاستعجال وينفذ كقانون للدولة .

رئيس الجمهورية
معاوية ولد سيد احمد الطايع

الوزير الأول
الشيخ العافية ولد محمد خونا

ولاية اترارزه

مقرر رقم 007 بتاريخ 01 إبريل 2002 يقضي بمنح قطعة أرضية حضرية في شكل إقطاع نهائي.

المادة الأولى: يمنح السيد/ أداه ولد محمد عبد الحي ولد إبراهيم فال إقطاعا نهائيا لقطعة أرض حضرية تقع بوسط مدينة المذرذره حسب المواصفات المبينة في الرسم البياني المرفق:

- مساحة القطعة: 8/20 م = 160 م2
- رخصة الحيازة رقم: 194 بتاريخ 01 /2002/04
- محضر معاينة قيمة الاستثماربتاريخ 2002/02/23.

المادة 2: مدير العقارات و التسجيل و الطوابع و حاكم مقاطعة المذرذره مكلفون حسب اختصاص كل منهم بتطبيق هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

2 - اعلانات

وصل رقم 0062 باعلان عن جمعية تسمى (العالم الجديد).

يسلم وزير الداخلية والبريد والمواصلات السيد لمرابط سيدي محمود ولد الشيخ احمد بواسطة هذه الوثيقة للاشخاص المعنيين ادناه وصلا بالاعلان عن الجمعية المذكورة اعلاه

تخضع هذه الجمعية للقانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 ونصوصه اللاحقة وخصوصا القانون رقم 007.73 الصادر بتاريخ 23 يناير 1973 والقانون رقم 157.73 الصادر بتاريخ 02 يوليو 1973

يجب ان يصرح لوزارة الداخلية في غضرن ثلاثة اشهر بكل التعديلات المدخلة على النظام الاساسي للجمعية المذكورة وبكل تغيير في ادارتها وذلك حسب مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات

اهداف الجمعية: تنموية
مقر الجمعية: انواكشوط
مدة صلاحية الجمعية غير محددة

تشكلة الهيئة التنفيذية
الرئيس: محمد الأمين ولد مولاي الشريف
الامين العام: عبد القادر سي
امين الخزينة: أحمد باب ولد النيسان..

وصل رقم 0069 باعلان عن جمعية تسمى المنظمة الموريتانية للتنمية و حماية الطبيعة

يسلم وزير الداخلية والبريد والمواصلات السيد لمرابط سيدي محمود ولد الشيخ احمد بواسطة هذه الوثيقة للاشخاص المعنيين ادناه وصلا بالاعلان عن الجمعية المذكورة اعلاه

تخضع هذه الجمعية للقانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 ونصوصه اللاحقة وخصوصا القانون رقم 007.73 الصادر بتاريخ 23 يناير 1973 والقانون رقم 157.73 الصادر بتاريخ 02 يوليو 1973

يجب ان يصرح لوزارة الداخلية في غضرن ثلاثة اشهر بكل التعديلات المدخلة على النظام الاساسي للجمعية المذكورة وبكل تغيير في ادارتها وذلك حسب مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات